الاثنين 28 تشرين الثاني 2022
العدد 4788 السنة السابعة عشرة
Lundi 28 Novembre 2022 nº 4788 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
عن خيار إحياء «النموذج»

● ماهر سلامة
«الدولرة» متلازمة الأزمات

● محمد وهبة
أهذا ما نملكه حقاً من الذهب؟

لقاء بين الكتائب وحزب الله في الضاحية بطلب من الصيفي [3]

الاعتكاف القضائي يفتح باب التفلت أمام الأجهزة الأمنية

القضاة vs عثمان: الأحكام العرفية لن تمرّ [2]

بدأت تركيا استعداداتها لإطلاق هجومها البري، عبر استقدامها تعزيزات عسكرية إلى خطوط التماس مع المناطق المستهدفة. وعقدها اجتماعات مكثّفة مع ممثلي الفصائل الموالية لها (أ ف ب)

شمال سوريا
مفاوضات ما قبل الحرب
[6 ـ 7]

تقرير

لا ترقيات في قوى الأمن نهاية السنة

3

قضية

خطة «الزراعة» يعطلها «افرام»
لا قمح هذا العام

4

إيران

الاحتجاجات تفقد زخمها
اتصالات تهدئة مع «الإصلاحيين»

8

قضية اليوم

الاعتكاف القضائي يفتح باب التفلت أمام الأجهزة الامنية
القضاة vs عثمان: الأحكام العرفية لن تمرّ

صحيح أن المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان لم يكترث لملاحظات وتحذيرات قانونيين من خطورة المذكرة التي أعطى بموجبها قطعات قوى الأمن الداخلي الحق بتنفيذ مهام الضابطة العدلية لدى تعذّر الاتصال بالنيابات العامة أو تمنّعها عن إعطاء إشارة قضائيّة. إلا أن الأمر لم يكن ليمر مرور الكرام لدى عدد غير قليل من القضاة الذين تداولوا أمس على مجموعات الـ«واتساب» الخاصة بهم بالمذكرة التي نشرت «الأخبار» تفاصيلها السبت الماضي. وقد تنوعت ردود فعلهم بين اعتبار ما يقوم به عثمان «ضرباً من الجنون» لا يحصل في أي دولة قانون ومؤسسات، وبين

عويدات في صدد إصدار «موقف حازم» اليوم ونقل عنه أنّ مذكرة عثمان لا تستقيم بوجود النيابات العامّة

من وصف المدير العام لقوى الأمن الداخلي بأنه يتصرف وكأنه «فرعون زمانه».

لكن الأمر لا يقتصر على ما فعله عثمان، بل يتصل بالذريعة التي وفرها القضاة أنفسهم لمدير عام قوى الأمن للقيام بما يريده. ذلك أن هؤلاء باتوا في إجازة دائمة بحجة الوضع المعيشي. وبمعزل عن أحقية المطالب، فإن تعديلات فعلية طرأت على المداخيل الخاصة بالقضاة، تسمح بتنظيم العمل بصورة لا تتيح للضابطة العدلية الحلول محل النائب العام، لأن الأمر لن يقتصر على قوى الأمن الداخلي بل سرعان ما ستعمل به بقية القوى الأمنية والعسكرية والأجهزة.

وكان النقاش في هذا الأمر فتح قبل مدة، عندما أوقف مشتبه فيه في الدامور بارتكاب عملية سرقة بواسطة الخلع والكسر. ولدى اتصال الضابط المسؤول بالنائب العام المناوب جاءه الجواب «لا إشارة»، فقرر عدم تحمل مسؤولية التوقيف وأطلق سراح الموقوف قبل أن تعمد قيادة قوى الأمن إلى إخضاع الضابط للمساءلة. لكنها بررت ضمناً ما قام به بسبب امتناع القضاة عن القيام بواجباتهم.

ومع ذلك فإن الأجواء الموجودة لدى قضاة كثر تقول بأنه «لا يجب أن تمر المذكرة مرور الكرام»، وأكد قضاة أنهم يستعدون لتحرك تصعيدي لوقف تنفيذ المذكرة، لكنهم كانوا حريصين على معرفة الموقف الحقيقي للنائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات الذي يُعد رئيس النيابات العامة ورئيس الضابطة العدلية ومن ضمنها قوى الأمن الداخلي، «ونحن واثقون بأنه لا يرضى بهذه المخالفة القانونية وسيتحرّك لوضع حد لهذه التجاوزات»، مرجّحين أن يصدر مذكرة تقضي بإبطال مذكرة عثمان أو تعميم مذكرة على القطعات الأمنية تطلب منها عدم توقيف أي مشتبه فيه من دون إشارة قضائيّة.

(أرشيف ــ مروان طحطح)

وعليه، يترقب القضاة موقف عويدات الذي يُعد رئيس النيابات العامة ورئيس الضابطة العدلية ومن ضمنها قوى الأمن الداخلي، «ونحن واثقون بأنه لا يرضى بهذه المخالفة القانونيّة وسيتحرّك لوضع حد لهذه التجاوزات»، مرجّحين أن يصدر مذكرة تقضي بإبطال مذكرة عثمان أو تعميم مذكرة على القطعات الأمنية تطلب منها عدم توقيف أي مشتبه فيه من دون إشارة قضائيّة.

بالنسبة للقضاة، فإن عويدات «لن يتقاعس عن القيام بما يمليه عليه القانون». مع ذلك، وضعوا «خطة ب» للتصعيد في حال لم يتحرّك. أولى الخطوات ضمن هذه الخطة التوجّه إلى مجلس شورى الدولة للمطالبة بوقف تنفيذ المذكرة. فيما يذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك مطالبين بتقديم دعوى جزائيّة ضد عثمان الذي «يتجرأ على مخالفة القانون. وهو مرّة يتمنع عن تطبيق القرارات القضائية ويسمح لنفسه باستخدام صلاحية تفسير القوانين، ومرّة يأمر عناصره بفتح تحقيق مع نائب عام بعد كسر إشارته القضائية، وآخرها ما قام به بشأن رفع رسوم الاستحصال على سجل عدلي من دون قانون»! ويتهم هؤلاء عثمان بأنه «فاتح على حسابو» ويجب على المراجع القضائية والمسؤولين وضع حد لتصرفاته. أما العتب الأكبر للقضاة فهو على وزيري الداخلية والعدل اللذين لم يتحركا لردع عثمان، وهما أساساً قاضيان عملا في القضاء الجزائي وكانا رئيسي محاكم جنايات.

(الأخبار)

تقرير

لا ترقيات في قوى الأمن نهاية السنة

أفضى الخلاف السياسي بين الرئيسين ميشال عون ونبيه بري بسبب أزمة ضبّاط دورة 1994 إلى أزمة شغور في المديريّة الحاقة لقوى الامن الداخلي. التي فقد مجلس القيادة فيها نصابه مع وجود 4 ضبّاط مُعيّنين بالوكالة، ما يعني استحالة حصول ترقيات بالتراتبيّة العسكريّة، ما أدّى إلى «تطيير» عدد من الضباط الأعلى منهما رتبةً.

لينا فخر الدين

تبدو المديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي عالقة في دوّامة الشغور. أزمة ضباط دورة 1994 العالقة منذ 3 سنوات لا تزال تكبر وترمي بثقلها على المديريّة، للدلالة على فداحة الأزمة، تكفي الإشارة إلى أن هناك اليوم 14 عميداً فقط في مقابل أكثر من 200 عقيد من المفترَض أن يُرقّى ثلثهم على الأقل إلى رتبة عميد.

كما أنّ التشكيلات الأمنيّة بالأصالة متوقّفة فعلياً منذ أكثر من سنة ونصف سنة بسبب الكباش الذي حدث بين الرئيسين ميشال عون ونبيه بري. وبالتالي، فإنّ كل تشكيلات قيادة الوحدات التي قام بها المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان خلال هذه الفترة كانت بموجب أمر فصل كـ«مساعد أول» (قائد وحدة بالوكالة). وهو حل ابتدعه عثمان لمعالجة مشكلة عدم وجود امكانية لإصدار مراسيم تكليف بالأصالة تستوجب توقيع رئيسَي الجمهورية والحكومة ووزيرَي الداخليّة والماليّة، لعلمه بأن عون لن يوقّع مراسيم التشكيلات، متذرّعاً بأنّها لم تصل إلى بعبدا. فيما يُدرك الجميع أن التيار الوطني الحر كان يريد ردّ الصاع صاعين لبري بعدما وقّع وزير المالية عام 2020 كل مراسيم ترقية الضباط باستثناء ضباط دورة الـ 1994 في الجيش، فرفض عون توقيع الترقيات المجتزأة، واهمل «ورقة» تعيينات مجلس القيادة في قوى الأمن الداخلي. وزاد الطين بلّة تعيين العقيد جان عوّاد قائداً للقوى السيّارة خلافاً لرغبة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي كان يريد قائد منطقة جبل لبنان العقيد جهاد الأسمر لهذا الموقع، رغم أنّ عثمان حاول «مسايرة» باسيل بتعيين عقيدين محسوبين عليه في منصبَي المفتش العام (فادي صليبا) ورئيس وحدة الخدمات الاجتماعيّة (فرانسوا رشوان) ضارباً عرض الحائط بالتراتبيّة العسكريّة، ما أدّى إلى «تطيير» عدد من الضباط الأعلى منهما رتبةً.

رويداً رويداً، تفشّت الخلافات السياسيّة داخل المديريّة حتّى صارت اليوم أكبر منها. ومع استحالة قيامه بالتعيين بالأصالة، قرّر عثمان استخدام صلاحياته بالتعيين بالوكالة. بدأ الأمر مع تعيين العقيد أحمد عبلا قائداً لشرطة بيروت، ثم عواد قائداً للقوى السيّارة والعميد حسين خشفة قائداً لقسم المباحث الجنائية الإقليمية، وآخرها قبل أسبوع تعيين العقيد زياد قائد بيه قائداً للشرطة القضائيّة.

هذه التعيينات يقول مقرّبون من عثمان إن هدفها تسيير المرفق العام مع استحالة التعيين بالأصالة. ومع ذلك، فإن أول تداعيات التعيينات بالوكالة ظهر بفقدان مجلس القيادة نصابه، علماً أن قراراته تُتّخذ بالإجماع أو بأكثريّة 8 أصوات على الأقل، فيما لا تُحسب أصوات الضباط الأربعة المُعيّنين بالوكالة، ما يعني تعطيلاً فعلياً للمجلس. وبحسب المادتين 6 و18 من القانون الرقم 17 الذي يُعنى بتنظيم قوى الأمن الداخلي، فإنّ مجلس القيادة مرتبط مباشرةً بوزير الداخلية ويتألف من: المدير العام رئيساً، المفتش العام، رئيس هيئة الأركان، رئيس الإدارة المركزية، رئيس إدارة الخدمات الاجتماعيّة، قائد الدرك الإقليمي، قائد القوى السيّارة، قائد شرطة بيروت، قائد الشرطة القضائية، قائد جهاز أمن السفارات والإدارات والمؤسسات، رئيس معهد الدروس القضائية.

وليست هذه المرة الأولى التي تبقى فيها المديرية من دون مجلس قيادة. حدث ذلك أكثر من مرة، أخرها عام 2013 مع إحالة رئيس الإدارة المركزية العميد محمد قاسم على التقاعد ثم المدير العام اللواء أشرف ريفي بعد رفض الحكومة التمديد له وإعلان استقالتها. ولكنها المرّة الأولى التي يصعب فيها إيجاد الحل المناسب للأزمة التي تزداد تعقيداً مع عدم إمكانيّة إصدار المراسيم في ظل الفراغ الرئاسي.

وإذا كانت بعض الصلاحيات الممنوحة للمجلس تذهب مباشرةً إلى المدير العام، ما يُريحه في إمكانية التصرّف في بعض القرارات، إلا أنّ الأمر يبقى محدوداً. إذ إنّ من بين المهام الكثيرة الموكلة للمجلس: اقتراح منح درجة الأقدمية الاستثنائية للضباط من رتبة مقدم وما دون، الموافقة على تسريح الأفراد والرتباء لأسباب قاهرة، تعيين مراكز نقل الضباط غير المفتش العام وقادة الوحدات، وضع جداول ترقية الضباط لرتبة عقيد وما دون، ووضع جداول ترقية الأفراد والرتباء. وعليه، فإن افتقاد المجلس نصابه يعني أن لا إمكانيّة نهائياً لترقية ضباط وعسكريي قوى الأمن في نهاية هذا العام، كما درجت العادة.

فعلياً، لا حل لهذه الأزمة. مع ذلك، يُحاول بعض المسؤولين في المديريّة الخروج بحلول، من بينها دعوة مجلس القيادة إلى الانعقاد للتصويت على مراسيم الترقية بطريقة «الأمر الواقع»، أي احتساب أصوات الضبّاط الـ 4 المعيّنين بالوكالة وكأنهم أعضاء فعليون في المجلس. ورغم أن هذا الأمر يجعل الترقيات غير قانونيّة، ترى المديريّة أنّها بذلك ترتكب «أقل المعاصي» باعتبار أن عدم صدور الترقيات سينعكس سلباً على معنويّات الضبّاط الذين يُعانون أصلاً من جراء الأزمة الاقتصادية وتآكل رواتبهم.

في المقابل، فإن عدم وجود مجلس قيادة ينعكس بصورة إيجابية بالنسبة إلى المديريّة في ما يتعلق بتسريح الأفراد والرتباء لأسباب قاهرة (ليس التسريح الحكمي بعد بلوغهم السن القانونية) الذين أُرجئ تسريحهم لمدّة 3 سنوات ستكون قابلة للتجديد حُكماً مع نهاية هذا العام لعدم إمكانيّة مجلس القيادة أخذ القرار بتسريحهم، وخصوصاً مع عدم فتح باب التطوّع منذ عام 2015 وقلّة الراغبين في التطوّع بعد الأزمة الاقتصاديّة.

(هيثم الموسوي)

المشهد السياسي

اعتكاف القضاة ينتظر «passe» السلطة

نداى أيوب

بعد ثلاثة أشهر على اعتكافهم الشامل، يبحث القضاة عن حجّة للنزول عن الشجرة. فلا هم قادرون على الاستمرار في الإضراب ولا يملكون ترف التراجع فارغي اليدين حفاظاً على ماء الوجه. عبثية الوضع دفعت قسماً كبيراً منهم إلى التفكير جدياً في جدوى الاستمرار في الاعتكاف الذي، على ما يبدو، سينتهي تدريجاً بخروقاتٍ من هنا وهناك.

وفيما يرجح أن يرجل القضاة البت في مصير اعتكافهم إلى العام المقبل، تشير الأجواء إلى «حالة من الضياع». ففي وقت أدارت السلطة ظهرها لهم تماماً، لا يبدو الموقف موحداً بين القضاة الـ450 المعتكفين، مع تسليم نسبة لا بأس بها منهم بعدم جدوى الإضراب كوسيلة لتحقيق المطالب. وتتنازع القضاة ثلاث مجموعات. الأكثر تشدداً تربط العودة إلى العمل بالموافقة على صرف الرواتب وفق منصة «صيرفة». والثقل الأساس في هذه المجموعة للقضاة الجدد. لكن نقطة ضعف هؤلاء، بحسب مراجع قضائية، أن «لا تأثير لهم على سير العمل في العدليات. إذ إن جزءاً منهم لا يزالون في وزارة العدل ولم يجر تعيينهم بعد، ومن عيّنوا منهم لم يتسلموا مراكز أساسية». وبسقف مطالب أدنى، هناك مجموعة أخرى تقبل بصيغة الـ8 آلاف ليرة، لصرف المعاشات. أما المجموعة الأخيرة الأكثر واقعيةً أو يأساً - لا فرق - فلا تنتظر شيئاً. وهؤلاء في حالة توقف قسري عن العمل، ويحاولون تسيير الملفات التي تحمل طابع العجلة، كملفات الموقوفين وسواهما، لكن تحول أحوال العدليات المظلمة دون تحقيق ذلك في أغلب الأحيان.

الاختلاف على إمكانية فتح كوّة في جدار الأزمة. ليبقى الجو العام ميّالاً للتراجع حين تسنح الفرصة. القضاة ينتظرون «passe» من السلطة، على شكل مكاسب ولو محدودة. بخاصة أنهم سيخسرون فرصة الاعتكاف لاحقاً كإحدى أدوات الضغط. وتنقل أوساط قضائية أن هذا الإرباك عزّزته تطورات متناقضة صعّبت الموقف. فمن جهة أثارت موازنة 2022 حفيظة القضاة، على خلفية رصد 0,49% فقط من قيمة الموازنة

عدد القضاة المستقيلين يرتفع والمتربّثون يطلبون إجازات بلا راتب

لمصلحة وزارة العدل ومرافق السلك القضائي. وفي حين خصصت لصندوق تعاضد النوّاب 75 مليار ليرة، و250 ملياراً لمجلس الوزراء، كإحدى أدوات الضغط. وتنقل أوساط قضائية أن هذا الإرباك عزّزته تطورات متناقضة صعّبت الموقف. فمن جهة أثارت موازنة 2022 حفيظة القضاة، على خلفية رصد 0,49% فقط من قيمة الموازنة لصندوق تعاضد النوّاب 75 مليار ليرة، و250 ملياراً لمجلس الوزراء، لم تتعد حصة صندوق تعاضد القضاة الـ10 مليارات. بالتوازي سعى وزير العدل الراغب بإنهاء الاعتكاف، مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، لتأمين سلفة خزينة لمصلحة صندوق التعاضد. ووفق المعلومات ستبلغ قيمتها 20 مليار ليرة، والأمور «سالكة» في ديوان المحاسبة. وهي سلفة ثانية، ستلحق بالسلفة الأولى التي تسلمها الصندوق قبل أشهر، بقيمة 35 ملياراً. وبنتيجتها تقاضى القضاة حتى الآن ثلاث دفعات بالدولار تراوحت قيمة كل منها بين 500 دولار و1000 دولار، وفقاً لدرجة كل منهم. لكن المشكلة أن هذه مساعدات اجتماعية غير مستدامة، من غير الواضح المدى الزمني للاستمرار بصرفها. وهي في جميع الأحوال من خارج الراتب، ولا تدخل في احتساب تعويضات نهاية الخدمة.

في المقابل، سيستفيد القضاة بدءاً من الشهر الجاري من زيادة الرواتب (ضعفا الراتب على ألا تتعدى الـ12 مليون ليرة). وتقدر مراجع قضائية أن «تفتح زيادة الرواتب هذه نافذة يخرق منها القضاة اعتكافهم بالحد الأدنى».

منذ البداية لم تحاول السلطة السياسية إخراج أرانب حلولها. فمن يتبعهم من القضاء لا بد أنه يتدبّر أموره، وينفذ أدواراً مطلوبة. فيما الباقون تارة يناشدون حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بتوقيع عريضة لاحتساب رواتبهم على 8 آلاف من دون جدوى، وتارة يطربهم رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود بارائه حول المساعدة الاجتماعية التي يعتبرها كافية للإجهاز على اعتكافهم.

من جهة أخرى، تتوالى الاستقالات في صفوف القضاة، وكذلك طلبات الإجازات غير المدفوعة. قبل أسبوع، راسل القاضي فادي عنيسي كلاً من وزير العدل هنري خوري ومجلس القضاء الأعلى يبلغهما رغبته بالاستقالة. في الفترة عينها قدم القاضي ربيع معلوف، وهو مستشار جنايات في بيروت، استقالته ثم عاد عنها وطلب إجازة طويلة من دون راتب. وقبل ستة أشهر استقال قاضي التحقيق في جبل لبنان زياد مكنا، وهو يعمل حالياً في مجال الدراسات القانونية بين لندن ولبنان. وتبعه المحامي العام المالي القاضي جان طنوس. أما القاضية كارلا قسيس، فقد مضى عام على استقالتها. وكانت القاضية عفاف يونس أوّل من ترك السلك القضائي مع بداية الأزمة. بينما طلب أكثر من 10 قضاة إجازات طويلة من دون راتب. وجلّ هؤلاء يتعاقدون مع مؤسسات أو منظمات في الخارج لفترة أشهر لإنجاز أعمال قانونية معيّنة.

فيما يُنتظر أن تلتحق جلسة الانتخاب الرئاسية الثامنة الخميس المقبل بسابقاتها، شكلاً ومضموناً، بدا أن كل الأطراف باتت تسلّم بأن سدّ الفراغ الرئاسي لن يكون قريباً، وأن لا جدوى من محاولات فرض رئيس مواجهة أو التعامي عن حقيقة عدم إمكان وصول رئيس معادٍ للمقاومة إلى قصر بعبدا وفق المعادلة التي وضعها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في خطابه في 11 الجاري.

ولعلّ مصداق هذا التسليم يكمن في «الهجمة الحوارية» التي يتعرّض لها حزب الله، بعيداً من سيمفونية «خطف الدولة» و«التسلّط» عليها. وفي هذا السياق، فإن خطوط الاتصال بين الحزب وبركي مفتوحة، على هامش الملف الرئاسي. فبعد زيارة قام بها مستشار البطريرك وليد غياض لرئيس المجلس السياسي في الحزب السيد إبراهيم أمين السيد قبل نحو شهر لجس نبض الحزب من بعض الأسماء المرشحة للرئاسة، عُقد اجتماع آخر بين غياض ومسؤولين في الحزب قبل نحو أسبوعين في منزل النائب فريد هيكل الخازن. وبحسب المعلومات، فإن الحزب أكد أن لا مرشح معلناً له بعد، لكنه عرض موقفه و«كيف يفكر» في ما يتعلق بهذا الملف.

وفيما يتصدّر حزب الكتائب «جبهة» التصدي لحزب الله و«سيطرته على لبنان بقوة السلاح والعنف والتهديد والانفراد بالقرارات نيابة عن الجميع»، وصولاً إلى تلويح رئيسه النائب سامي الجميل، أخيراً، بـ«الطلاق»، علمت «الأخبار» أن لقاء بين الكتائب وحزب الله عُقد أخيراً في الضاحية الجنوبية، بطلب من الصيفي. وقد ضم اللقاء عضو المكتب السياسي في حزب الله الحاج محمد الخنساء (أبو سعيد) ونائباً من كتلة «الوفاء للمقاومة» والأمين العام لحزب الكتائب سيرج داغر. وفيما نفت مصادر كتائبية الأمر، مؤكدة أنه «عندما نجري أي حوار مع أي طرف في البلد سنعلن عنه»، أكدت مصادر أخرى أن اللقاء «حصل فعلاً، وهو ليس حواراً ثنائياً ولا سرياً، بل تواصل للبحث في شؤون البلد خصوصاً في ما يتعلق بالملف الرئاسي». وأكدت أن اللقاء مع الكتائب يأتي في سياق سياسة الانفتاح التي يعتمدها حزب الله على كل الأطراف من أجل تخفيف التوتر، وهو شكل من أشكال التواصل الذي يشدد الحزب على ضرورته في هذه المرحلة الحساسة، كما هي الحال، مثلاً، مع بكركي ومع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط.

في غضون ذلك، فتحت زيارة النائب جبران باسيل لقطر باب التأويلات خصوصاً أن وجوده في الدوحة يتزامن مع وجود عدد كبير من المسؤولين الأميركيين والأوروبيين والعرب. وفيما ترددت أنباء غير مؤكدة عن لقاء يمكن أن يجمعه بوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قال مطلعون على مشاورات متصلة بالملف الرئاسي إن قطر ليست بعيدة من لعب دور ضمني في الملف الرئاسي، مشيرة إلى أن «مسؤولين قطريين فاتحوا باسيل باسم قائد الجيش العماد جوزيف عون لرئاسة الجمهورية بالتزامن مع معطيات تؤكد أن فرنسا مدعومة من واشنطن والرياض باتت أقرب إلى الإعلان عن دعم ترشيحه».

في غضون ذلك، لفت موقف البطريرك الماروني بشارة الراعي خلال ترؤسه قداساً احتفالياً في كنيسة مار مارون في المعهد الحبري الماروني في روما أمس، إذ اعتبر أنه «يقطع النظر عن العرف القائل بوجوب نصاب ثلثي أعضاء مجلس النواب في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، يجب ألا ننسى المبدأ القانوني القائل لا عرف مضاداً للدستور». وأشار الراعي إلى أن «الدستور بمادته الـ 49 ينص على انتخاب الرئيس بثلثي الأصوات في الدورة الأولى، وفي الدورة التالية وما يليها بالغالبية المطلقة (نصف زائداً واحداً). فلماذا إقفال الدورة الأولى بعد كل اقتراع وتعطيل النصاب في الدورة التالية خلافاً للمادة 55 من النظام الداخلي للمجلس؟».

(الأخبار)

المشهد السياسي

لقاء بين الكتائب وحزب الله في الضاحية بطلب من الصيفي

قضية

يمرّ الوقت خانقاً على مزارعي القمح الذين ينتظرون الحصول على بذار من وزارة الزراعة ليبدأوا بزراعة أراضيهم

خلال أسبوعين كحدّ أقصى، فيما تغرق محاولات الوزارة لتأمين البذار في المكايدات بعدما رفض رئيس مصلحة

الأبحاث العلمية الزراعية ميشال افرام عقد الاتفاق بالتراضي مع منظمة «أكساد»، علماً أن فريق المصلحة هو

الذي اقترح استخدام نوع القمح الذي لا يتوفر إلا لدى هذه المنظمة، مطالباً بإجراء مناقصة!

خطّة وزارة الزراعة يعطّلها «افرام»

لا قمح هذا العام!

فراس الشوفي

شارفت المهلة الزمنية المحدّدة لزراعة القمح، وأقصاها 15 كانون الأول المقبل، على الانتهاء، وبذار وزارة الزراعة لم يصل بعد. مئات المزارعين حضّروا أراضيهم بالفلاحة والتسميد، وتكبّدوا التكلفة الباهظة، جداً، للوقود والأسمدة واليد العاملة، وعناء جمع المستندات المطلوبة وتقديمها إلى المراكز الزراعية، وينتظرون الآن ببالغ القلق بذور الدولة، التي تأخرت عن موعدها المحدّد للتوزيع بين 7 و15 تشرين الثاني.

لماذا التأخير؟ الحكاية متشعّبة، وتدفع تفاصيلها بتهديدات الأمن الغذائي الفقود أصلاً، إلى مستويات أخطر. ورئيس مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ميشال أفرام هنا يمارس دوره بإهمال واجباته الدنيا، التعطيل، الدعاية الشخصية وقلب الحقائق... على الأقلّ.

الكذبة السوداء

مع اندلاع الحرب الروسية ـ الأوكرانية، استفاقت الدولة (مرّة جديدة؟) على خطر فقدان القمح الطري، المستورد بشكل رئيسي من أوكرانيا. سارعت وزارة الزراعة إلى الطلب من مؤسسات الوزارة، ومنها مصلحة الأبحاث، إعداد خطّة لتأمين جزء من حاجة لبنان للقمح الطري بالإنتاج المحلّي. وبالفعل، أعدّت الوزارة خطّة لإنتاج القمح الطري، تمتد لعدة سنوات، لتأمين أكثر من نصف حاجة المقيمين في لبنان للخبز الأبيض، والتي تقدّر بحوالي 450 ألف طن سنوياً. فيما بات لبنان يستهلك بين 800 إلى ألف طن من الطحين بشكل عام، لصناعة الخبز وباقي الأصناف المشتقة من دقيق القمح.

تبنّت الحكومة خطة الوزارة في آذار الماضي، وشرع الوزير عباس الحاج حسن في حملة البحث عن تمويل لشراء حوالي 400 طن من بذار القمح الطري وكلفة زراعتها. وخلال أحد الاجتماعات الحكومية، اتصل الحاج حسن بأفرام، الذي كان قد سارع إلى الإعلان عن قدرة المصلحة على تخزين كميات كبيرة من القمح، وليستفسر منه عن القدرة الاستيعابية للتخزين، فما كان من أفرام إلا التأكيد على قدرة المصلحة على تخزين حوالي 400 ألف طن من القمح. لكن المفاجأة هي اكتشاف خبراء اللجنة، المشكّلة برئاسة المدير العام لمصلحة الحبوب والشمندر السكري جريس برباري ومن عدة وزارات وجهات حكومية حقيقة كلام أفرام الدعائي، بما أن منشآت المصلحة لا تستوعب سوى بضعة آلاف الأطنان. وحين عاتب الوزير أفرام على كذبته، والإحراج الذي سبّبه له أمام زملائه وأمام رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، قرّر أفرام التوقّف عن الردّ على اتصالات الوزير ورفض الحضور إلى الوزارة والتنسيق مع إداراتها والعمل على إيجاد مصدر للبذار. وبدل ذلك انتقل إلى تحويل صفحة المصلحة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى منبر للهجوم على الوزير والوزارة.

«أكساد 1133»

في هذه الأثناء، وبعد جهد، توصّل الحاج حسن مع وزارة الزراعة الفرنسية إلى عرضها تقديم بذار القمح الطري من أصناف فرنسية مجاناً. وأرسل الوزير مندوباً إلى باريس، هو الدكتور سالم درويش، المحاضر في كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية. اجتمع سالم مع الفرنسيين وعاد بصنفين لعرضهما على مصلحة الأبحاث وأخذ الرأي العلمي. وصلت بعدها إلى الوزير اعتراضات عديدة عن مساوئ استخدام بذور أجنبية، وضرورة البحث عن بذار مجرّب في المشرق يصلح للزراعة في لبنان، فسارع الوزير عندها إلى البحث مجدداً عن بدائل.

بتاريخ 28 آب 2022، عُقد اجتماع في مقرّ إيكاردا (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ICARDA) في منطقة تربل في البقاع، بناءً على طلب الوزير، حضره: درويش، بصفته مستشاراً للوزير، الدكتور حسن مشلب مدير إيكاردا في لبنان وفلسطين وسوريا، الدكتورة رولا العميل رئيسة فرع تحسين ووقاية الحبوب والبقوليات في محطة تل عمارة التابعة للمصلحة، والمهندس ربيع قبلان رئيس فرع إكثار البذار في المحطة. ويشير محضر الاجتماع، الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه، إلى أن ممثلي المصلحة طرحوا استخدام صنف مجرّب في المصلحة سابقاً، من إنتاج أكساد (ACSAD «المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة»)، يحمل اسم «اكساد 1133». عملياً، كان أفرام حاضراً في الاجتماع، من خلال العميل وقبلان، موظفين في المصلحة، ومشلب، كون أفرام هو أيضاً رئيس مجلس امناء إيكاردا منذ سنتين؛ ويحسب المعلومات، فإن مشلب وافق على اعتماد «أكساد 1133» بناءً على

> قرار عليّة لم يغلق الباب على إمكانية عقد اتفاق بالتراضي بفعل عدم وجود بديل من هذا الصنف من القمح

رأي مصلحة الأبحاث وتجاربها، التي أكّد ممثلاها جودة هذا الصنف ومقاومته للمرض الفطري المعروف باسم الصدأ الأصفر، لأن إيكاردا لا تملك معلومات حول هذا الصنف.

تأخر هبة «الفاو»

وافق الوزير فوراً على اقتراح الخبراء، وبدأ بمراسلة الفاو (منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة) للمساعدة على تأمين مبلغ مليون دولار كلفة الزراعة وتأمين البذار من أكساد، وهي منظمة عربية غير ربحية تابعة لجامعة الدول العربية ومقرّها دمشق. وسريعاً، أجاب رئيس المنظمة نصر الدين العبيد على طلب الوزير اللبناني مذكرة رسمية، مؤكّداً أنه يمكن تأمين 200 طن للبنان بسعر 1250 دولاراً للطنّ، وأن المنظمة ستتحمل كلفة النقل والتحميل والتفريغ دعماً للبنان. وافقت الفاو على تأمين مبلغ نصف مليون دولار فقط (250 ألفاً للبذار، والباقي للزراعة).

لكن هبة الفاو تأخرت، ولا تزال متأخرة من دون أيّ سبب (وُقّع الاتفاق مع الفاو قبل نحو شهر ولم تحوّل الأموال حتى الآن). فسارع الوزير إلى الاتصال بميقاتي سعياً لتأمين مبلغ 250 ألف دولار من الحكومة، في محاولة لتأمين نصف المليون الآخر خشية مرور الوقت، بعدما أعلنت الوزارة نيتها تقديم البذار وطلبت من المزارعين تحضير أنفسهم وتقديم أوراقهم القانونية. وافق رئيس الحكومة على تحويل اعتماد استثنائي بتاريخ 27 تشرين الأول 2022، وخاطب بعدها الوزير مصرف لبنان لتحويل المبلغ إلى أكساد.

نحو مناقصة عمومية

لم تعجب النتيجة أفرام، الذي رفض عقد الاتفاق بالتراضي مع أكساد متذرّعاً بقانون الشراء العام، الذي يحتّم إجراء مناقصة عمومية مع وجود استثناءات، وخلق موجة من التحريض ضد الوزير، بينما عدّاد الوقت يمرّ على موعد زراعة القمح. ومع ذلك، التزم الوزير بالقانون وطلب وقف التحويل المالي إلى أكساد بانتظار الحصول على رأي هيئة الشراء العام التي راسلها بتاريخ 17 تشرين الثاني. ردّ رئيس الهيئة جان عليّة في 24 تشرين الثاني، بضرورة إجراء مناقصة، على اعتبار أن هناك بديلاً من هذا النوع من البذار.

في اتصال مع «الأخبار»، يؤكّد عليّة أن قراره جاء بناءً على الملفّ المقدّم، وعلى إمكانية وجود بديل من الصنف «أكساد 1133». لكنه حين علم بأن الصنف تملكه مؤسسة أكساد وحدها، وأن من اقترح الصنف هو مصلحة الأبحاث الزراعية، أكّد لـ«الأخبار» أن قراره لم يغلق الباب أصلاً على إمكانية عقد اتفاق بالتراضي كون الشرط الأخير بوجود بديل من هذا الصنف، غير متوفر، وإن لم يرضه انتظار الوزارة حتى اللحظات الأخيرة لكي تتقدّم بالملف، ما قد يضيّع فرصة شراء البذار.

من جهته، أكّد الدكتور نصر الدين العبيد، في اتصال مع «الأخبار»، أن «أكساد 1133 هو صنف من القمح المحسّن ولا تملكه إلا المنظمة وحدها، ولا يمكن لأحد بيعه غير المنظمة، وهو مجرّب في لبنان وسوريا وتونس ومصر». وأضاف العبيد «نحن لبّينا سريعاً طلب وزير الزراعة الذي يحاول تأمين القمح الطري للبنانيين، وسعر 1250 دولاراً للطن الواحد هو سعر الكلفة على المنظمة، ونحن أيضاً في صدد تأمين 100 ألف شجرة زيتون من الصنف الصوراني والأصناف المحلية لمدّ لبنان بها قريباً».

ما الحل الآن؟

الوقت يضيق، والأسبوع الحالي هو الفرصة الأخيرة للحصول على البذار وتوزيعه، لأن نثر البذار بعد منتصف كانون، يعني تعرّض البذور للسبات الشتوي، ما يمنع عملية التفريخ قبل بداية الربيع المقبل، حيث تنحسر ويصبح الإنتاج بحدوده الدنيا، هذا إن حصل الإنبات أصلاً. وعليه، فإن الحل هو إما السير في الاتفاق بالتراضي مع أكساد، أو اللجوء إلى إجراء مناقصة من جديد من قبل المصلحة على أصناف غير مجرّبة تمتلك خصائص مشابهة للصنف الذي اختارته المصلحة، ويمكن الحصول عليه من شركات خاصة، وهذا يبدو مقامرةً علمية واقتصادية غير معروفة النتيجة.

(هيثم الموسوي)

مكتب الحبوب والشمندر السكري... والسوس!

لم يسمع أحد شيئاً عن مكتب الحبوب والشمندر السكري في وزارة الاقتصاد، منذ مدة طويلة، ولا سيما في ما يتعلق بالمزارعين الذين يزرعون القمح البلدي في غالبية المناطق اللبنانية، ولا تزال محاصيلهم مكدّسة من دون بيعها، علماً أن مجلس الوزراء اتّخذ قراراً يلزم وزارة الاقتصاد بشراء هذه المحاصيل وإجبار الطحّانين على تسلّمها.

المدير العام للمكتب جريس برباري غائب عن السمع، ويقال إنه لا يجيب منذ فترة على هاتفه، حتى على اتصالات رؤسائه. ويدور حديثٌ في الصالونات الحكومية حول أن وزير المال يوسف الخليل لم يوافق على طلب وزارة الاقتصاد تأمين اعتماد مالي لشراء المحاصيل، وبين هذا وذاك، يتسلّل السوس الأسود من الإدارات الرسمية إلى بيوت المزارعين، ليجد أطناناً من القمح يقتاتها، بينما يقف اللبنانيون بالطوابير أمام الأفران.

«صفر بذار» في مصلحة الأبحاث الزراعيّة

(الأخبار)

بلا خجل، يجيب رئيس مصلحة الأبحاث العلمية ميشال أفرام وزير الزراعة عباس الحاج حسن بداية الربيع الماضي، بأنه يملك «صفر بذار» في مخازن المصلحة، التي يندرج أصلاً في مهامها إكثار البذار لتأمين الأمن الزراعي والغذائي للبلد. باعتراف أفرام نفسه، في مقابلة مع جريدة «الأخبار»، في آذار الماضي، أن المصلحة أنتجت في عام 2018 ألف طن من بذار القمح وقامت ببيعها إلى المزارعين الذين أنتجوا ما يزيد على 130 ألف طن. ولكنّ، لماذا لا يوجد في مخازنه أيّ بذور لهذا العام؟ ماذا زرعت المؤسسة في موسم 2021 في الـ1700 دونم التي تملكها؟ رئيس مصلحة أبحاث علمية زراعية، لم يحرّكه تدمير أهراءات مرفأ بيروت، والأزمة الاقتصادية، لتكثيف زراعة بذور القمح وبذور النباتات الأخرى التي يندر وجودها اليوم في الأسواق وتحتكرها الشركات التجارية؟ هل سمع بأزمة البذار في المنطقة العربية؟ هل سمع بالتغيّر المناخي؟ هذا قبل الأزمة الروسية الأوكرانية أساساً.

أليس معيباً أن يبحث لبنان عن 300 أو 400 طن من البذار؟ لكنّ المشكلة أن أفرام ليس لديه الوقت لهذا «الهراء»، أي إكثار البذور! فهو إما مريض، أو مشغول، لدرجة أن مفوّض الحكومة لدى المصلحة إبراهيم حاوي، يضطر إلى الاتصال بسائقه لكي يبلغه الرسائل الرسمية، لكثرة انشغالاته، يعتقد المتّصلون بأنّه يُحصي البذور في مركز الأبحاث بذرةً بذرة، بينما هو يكتب خاطرة بلغة هزيلة لا تصلح لموضوع إنشاء في الصف الخامس الابتدائي، يتغزّل فيها بذاته، ويوزّعها على مجموعة من المواقع الإلكترونية، أو يتلقّى جائزة من «دكانة دولية» مثل «WORLDCOB» التي تقدم جائزة «THE BIZZ». وهي، كما يرد على موقع المؤسسة، جائزة دعائية تُمنح للشركات ورجال الأعمال، لكي يعودوا إلى بلادهم ويحوزوا ثقة عملائهم لا أكثر! فهل مصلحة الأبحاث هي شركة تجارية، أم مؤسسة خاصة تابعة لأفرام؟ الحديث عن ميشال أفرام يطول، وفضائح المصلحة بالجملة، تحتاج إلى وظيفة بدوام عمل كامل لمتابعتها. ولن يستطيع أفرام أن يستخدم المثل القائل: «الشجرة المثمرة تُرمى بالحجارة»، لأنه ببساطة كلّ شيء مثمر إلّا هو، والدليل أن لا قمح لديه! كلّ الأسئلة السابقة كان يمكن لأفرام أن يحصل على فرصة الإجابة عليها والدفاع عن نفسه، لكنّه فضّل أن لا يجيب على هاتفه وأن يردّ على المكالمات برسائل مكتوبة بخط اليد ومصوَّرة عبر تطبيق «واتسآب» يؤكّد فيها أنه لا يظهر على الإعلام، فهو يفضّل الإعلان.

ليس أسوأ من التعليق على أفرام، إلّا ما يقوله هو عن نفسه بتاريخ 28 آذار 2021 في مطلع «تربيحه الجميلة» للبنانيين على عطاءاته السخيّة للبلد: «حصلت خلال 37 عاماً على حوالي 200 جائزة دولية، فيها فخر العرب وعشرات الأوسمة الأوروبية والأميركية ولم أحصل على أيّ جائزة لبنانية. سأضع خلفي لوحة كُتب عليها: أنا فاسد، أنا سارق، وهكذا ربما يمشي الحال... أنا نادم لأنني لم أغتنم فرصاً كثيرة لأبقى في فرنسا أو نيويورك أو مدن عالمية كثيرة»... ونحن أيضاً!

على الغلاف

توازيًا مع استمرار عمليات القصف التي تنفّذها على مواقع القوات الكردية على طول الشريط الحدودي، بدأت تركيا استعداداتها لإطلاق هجومها البرّي، عبر استقدامها تعزيزات عسكرية إلى خطوط التماس مع المناطق المستهدَفة. وعقْدها اجتماعات مكثّفة مع ممثّلي الفصائل الموالية لها، بهدف الوقوف على احتياجاتها المالية والعسكرية واللوجستية قُبيل بدء الهجوم المفترض. على أن هذا التحشيد لم يمنع تفعيل القنوات السياسية والديبلوماسية في أكثر من اتّجاه: أوّلاً، بين الأميركيين والأتراك الذين يدور الحديث عن تقديمهم «سلّة شروط» مقابل تراجعهم عن العملية البرّية؛ وثانياً بين روسيا و«قسد» في محاولة من الأولى لإقناع الأخيرة بتسليم مناطق منبج وعين العرب وتل رفعت للجيش السوري، بهدف إبطال ذرائع التصعيد التركي. وهو ما لا يبدو أن أنقرة تُمانعه. إلّا أن المعطيات المتوافرة إلى الآن تفيد بأن «قسد» - أو أقلّه الجناح الموالي لواشنطن داخلها وهو الأعظم نفوذاً - لا تزال مُحافِظة على سياسة المراوغة إزاء دمشق، برفْضها تقديم أيّ تنازل ميداني أو سياسي للحكومة السورية. وتعويلها على إمكانية نجاح الأميركيين في إقناع الأتراك بالعدول عن خطّتهم، خصوصاً في ظلّ المخاوف من استغلال تنظيم «داعش» الظروف المستجدّة لاستعادة نشاطه

أنقرة تجهّز جماعاتها للهجوم البرّي

«قسد» تواصل المراوغة: لا تنازلات لدمشق

علاء حلبي

تُواصل تركيا تهديداتها بشنّ هجوم برّي ضدّ مناطق «قسد»، إثر استقدامها تعزيزات عسكرية إلى سوريا، دخلت من معبر باب السلامة إلى أعزاز في ريف حلب الشمالي، في وقت بدأت فيه الفصائل الموالية لأنقرة استعداداتها للمشاركة في

> **تابع الجيش السوري إرسال تعزيزات عسكرية إلى مواقع قريبة من خطوط التماس آخرها مدينة عين العرب**

العملية البرّية التركية، في حال تمّ إقرارها. وبحسب مصادر معارضة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن سلسلة اجتماعات عقدها مسؤولون من الاستخبارات والجيش التركيَّين مع ممثّلين عن الفصائل، بشكل جماعي وفردي، أبرزها الاجتماع الذي التأم في منطقة حور كلس، حيث أبلغت تركيا الجماعات المسلّحة أن عليها أن تتهيأ لحالة الخصومة في ما بينها وتستعدّ للهجوم البرّي. وأوضحت المصادر أنه تمّ تكليف كلّ فصيل بإرسال قائمة بأعداد وأسماء المقاتلين الجاهزين للمشاركة في العملية، بالإضافة إلى تقديم قوائم جرْد بالأسلحة التي تسلّمتها الفصائل سابقاً من أنقرة، وذلك في إطار إتمام التجهيزات للهجوم.

وأشارت المصادر إلى أن تركيا لم تحدّد أيّ موعد أو تاريخ تقريبي للعملية، مبيّنةً أن تلك الاجتماعات تهدف بالدرجة الأولى إلى تقييم الكتلة النقدية اللازمة للمقاتلين، الذين سيحصلون إلى جانب الرواتب الشهرية التي يتقاضونها بالليرة التركية، على مكافآت لقاء مشاركتهم في الهجوم، بالإضافة إلى تقسيمهم على جبهات القتال ومواقع التثبيت، وتحديد طرق الإمداد، وغيرها من الإجراءات اللازمة. وإلى جانب إعداد القوائم وجرْد الأسلحة، لفتت المصادر إلى أن مسؤولين أتراكاً أعادوا، أكثر من مرّة، الحديث عن ضرورة تجاوز الخلافات، في إشارة إلى الخلافات مع «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة)، التي تنتظر بدورها المشاركة في العملية البرّية - في حال حدوثها - بعد سيطرتها على عفرين ومحيطها.

في المقابل، تابع الجيش السوري إرسال تعزيزات عسكرية إلى مواقع قريبة من خطوط التماس، آخرها مدينة عين العرب (كوباني)، حيث يتموضع في محيطها، في انتظار نتائج مباحثات مع «قسد» تُجريها موسكو لتسليم عين العرب ومنبج وتل رفعت للجيش السوري لنزْع فتيل الأزمة مع أنقرة. غير أن مصادر كردية تفيد بأن الجهود الروسية لم تصل، إلى الآن، إلى نتيجة مُرضية للجانبَين الروسي والسوري، في ظلّ حالة الانقسام التي تعيشها القوى الكردية، بين تيّار مؤيّد لتسليم المناطق والخروج باقلّ الأضرار الممكنة والانفتاح على دمشق، وتيّار آخر لا يزال ينتظر ضمانة أميركية باستمرار «الإدارة الذاتية» القائمة حالياً، وهو ما يمكن التماسه بوضوح في تصريحات قائد «قسد»، مظلوم عبدي، الذي طالب واشنطن بموقف أكثر حزماً، مؤكداً أن قواته ستقاوم الهجوم، مهدّداً بحرب شاملة على طول الحدود. ولا تزال القوى الكردية مُحافِظة على سياسة المراوغة، عبر دعوتها دمشق إلى المشاركة في التصدّي للهجوم التركي (الذي أعلنت سوريا رفضها القاطع له واعتبرتْه في مواضع عديدة استمراراً للاحتلال التركي)، من دون تقديم أيّ تنازلات ميدانية أو سياسية تنتظرها موسكو ودمشق، كتسليم المناطق التي تهدّد أنقرة بدخولها للجيش السوري، بالإضافة إلى الابتعاد عن واشنطن، بوصْف الأخيرة من وجهة نظر السوريين والروس والأتراك على السواء، السبب الرئيس في ما آلت إليه أحوال المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا.

وعلى الرغم من ارتفاع النبرة التركية، والتحذيرات التي أطلقها عبدي من وجود مخطّط تركي يستهدف قضْم منطقة عين العرب، يُدرك في الوسط الكردي التابع للولايات المتحدة اعتقاداً بأن ما يجري مجرّد ردّة فعل استعراضية على الهجوم الذي وقع في إسطنبول، في محاولة لاستثماره من قِبل تركيا قُبيل الانتخابات الرئاسية. كذلك، تَكشف المصادر الكردية، في حديث إلى «الأخبار»، أن اهتمام «قسد» يدور في الوقت الحالي حول تأمين المناطق القيادية وتحرّكات القياديين من الضربات الجوّية التركية لتلافي خسائر كبرى، على أمل أن تُجهض الولايات المتحدة الهجوم البرّي، خصوصاً بعد التهديد بورقة «داعش»، والحديث عن مخاطر عودة التنظيم جرّاء التصعيد التركي، أو أن تتمكّن روسيا من ضبْطه ضمن شروط لا تُقدّم بموجبها القوى الكردية أيّ تنازلات، خصوصاً أن الحديث يدور في الوقت الحالي حول تقارب سوري - تركي يمكن أن يعيد العلاقات بين البلدين، وهو ما تعتبره «الإدارة الذاتية» تهديداً وجودياً لمشروعها، الذي جدّد البيان الختامي لاجتماع «أستانة» الأخير رفْضه بشكل صريح.

وفي وقت لا تزال فيه روسيا، في العلن، متمسّكة برفض العملية البرّية، تُحافظ الولايات المتحدة على موقفها غير الحاسم، بين مناوأة أيّ عملية من هذا النوع، وتفهّم للمخاوف الأمنية التركية، بالتوازي مع استقدام تعزيزات عسكرية لقوات «التحالف الدولي» دخلت من كردستان العراق. وبحسب مصادر كردية، فإن الهدف من هذه التعزيزات تحصين المواقع النفطية وبعض القواعد الحساسة، علماً أن أنقرة تقوم بإبلاغ «التحالف» بنبك الأهداف الذي تريد قصفه في وقت سابق لأيّ هجوم جوّي، وذلك لتفادي أيّ صدام مع واشنطن.

تعول «قسد» مجدداً على موقف أميركي لمنع تركيا من تنفيذ تهديداتها (أ ف ب)

تعويل كردي على وساطة واشنطن

تركيا للأميركيين: هذه شروطنا لوقف التصعيد

الحسكة - أيهم مرعي

دخلت العملية العسكرية التركية «المخلب السيف» التي أطلقتْها تركيا ضدّ «قوات سوريا الديموقراطية» أسبوعها الثاني، في وقت انطلقت فيه مفاوضات تركية مع كلّ من الجانبَين الروسي والأميركي، لضمان مُوافقتها على انتقال العملية إلى مستوى الهجوم البرّي، ما يعني احتلال أنقرة مناطق جديدة في الشمال السوري. وانخفضت، خلال اليومَين الأخيرَين، حدّة الاستهدافات الجوّية لمواقع «قسد»، مع ترسيخ القصف المدفعي والصاروخي على امتداد مناطق السيطرة الكردية من الملكية في ريف الحسكة، حتى منبج في ريف حلب الشمالي الشرقي. والظاهر أن أنقرة تريد إفساح المجال لوساطات غير مباشرة مع «قسد»، تتيح لها فرْض شروط قاسية على الأخيرة، ومن ثمّ إثبات عدم جدّية نهجها في تطبيق الاتّفاقات السابقة بين تركيا وكلّ من روسيا والولايات المتحدة، والتي أوقفت بموجبها الأولى عملية «نبع السلام» في تشرين الأول 2019.

وظهرت ملامح هذه الوساطات من خلال لقاء جمع السفير الأميركي في أنقرة، جيف فليك، مع وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، للوقوف على نيات تركيا الفعلية من إطلاقها عمليتها الأخيرة. ووفق معلومات متقاطعة نشرتْها وسائل إعلام كردية وتركية، فإن الجانب التركي أبلغ الأميركيين مجموعة من الشروط مقابل العدول عن إطلاق هجوم برّي واسع. وتتضمّن تلك الشروط «انسحاب قسد إلى مسافة 30 كلم عن الحدود، بناءً على اتّفاقات سابقة مع الأميركيين والروس، وسحْب كامل عناصر حزب العمال الكردستاني من سوريا، وتسليم بعضهم للاستخبارات التركية، مع وضْع نقاط مراقبة مستقلّة للأتراك، أو مشتركة مع الأميركيين، لمنع نقْل أسلحة ثقيلة من الشمال السوري باتجاه حزب العمال في العراق، وتخصيص حصّة من واردات النفط لمناطق سيطرة الفصائل المسلّحة، أو الاستعاضة عن كلّ ما تقدّم بتسليم كامل الحدود بعمق 30 كلم للجيش السوري».

في المقابل، نفت مصادر كردية مقرّبة من «قسد» تلقّي الأخيرة أيّ شروط تركية عبر الأميركيين، لافتة إلى أن «المؤشّرات الأوّلية تؤكد أن تركيا عازمة على تنفيذ عدوان جديد ضدّ الشمال السوري، وقسد اختارت المواجهة»، مستدركةً بأن «الأميركيين يسعون لدى الأتراك لإيقاف الهجوم، وقسد تنتظر ما ستخرج به المساعي الأميركية من نتائج». ويأتي ذلك في وقت أشارت فيه معلومات أمنية إلى أن الأميركيين قاموا بتعطيل الرادارات في قاعدة سدّ الحسكة الغربي، قُبيل استهداف الطيران التركي مواقع لـ«قسد» على مقربة منهم. كما يجيء توازياً مع مواصلة الولايات المتحدة محاولتها إقناع حلفائها الأكراد بأنها ضدّ الهجوم الذي تنوي تركيا شنّه ضدّهم. وفي هذا الإطار، جدّد منسّق مجلس الأمن القومي للشرق الأوسط، بريت ماكغورك، والمبعوث الأعلى للخارجية الأميركية إلى سوريا، نيكولاس جرنجر، موقف بلادهما الرافض للعملية البرّية، وتشديدهما على ضرورة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

إلّا أن المواقف الأميركية لم تتعدّ، إلى الآن، حدود الكلام فقط؛ إذ تؤكد المعطيات على الأرض عدم اتّخاذ الأميركيين أيّ خطوات عملية لثني الأتراك عن القيام بالعملية، على رغم إعلان القائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، أوّل من أمس، أن الإدارة الأميركية أخبرتْه عبر ماكغورك، «رفضها الهجوم التركي، وأنها تتواصل مع أنقرة لإيقافه». وتنحصر المخاوف الأميركية من التصعيد التركي، في الخشية من فقدان السيطرة على المخيّمات والسجون التي تحوي عناصر «داعش» وعوائلهم المحتجَزين لدى «قسد»، ما يهدّد بعودة نشاط التنظيم. ولذا، بدور في الوسط الكردي أن «الضوء الأخضر» الأميركي لأنقرة لشنّ هجومها البرّي مشروط بعدم تسبّبه بانهيار «قسد» وانسحابها من مناطق انتشارها الحالية، وهو ما يبدو أن الأخيرة تعمل عليه، عبر تعزيز مواقعها في منبج وعين العرب وتل رفعت، وإرسال تعزيزات إلى مناطق سيطرة الجيش السوري في ريف حلب الشرقي، وتسيير دوريات مشتركة مع الروس على طول الشريط الحدودي.

بدور في الوسط الكردي التابع لواشنطن اعتقاداً بأن ما يجري مجرّد ردّة فعل استعراضية على الهجوم الذي وقع في إسطنبول (أ ف ب)

> **تعتقد دمشق أن الحل الوحيد لتجنيب المنطقة أيّ عدوان تركي جديد يتمثّل في تسليم الشريط الحدودي بعمق 30 كلم للجيش**

استغلّت «قسد» هذه المخاوف، من خلال تركيز إعلامها على وقوع قصف تركي طاول مخيم الهول، والترويج لوجود حالات عصيان داخل المخيّم لعدد من عوائل التنظيم، ومحاولات الأخيرة الاشتباك مع عناصر الحراسة للفرار، من دون وجود أيّ تأكيدات حول ذلك. وتُضاف إلى ما تقدّم تصريحات لعبدي، تحدّث فيها عن «وجود معلومات استخبارية عن تحضيرات لشنّ هجمات لداعش تزامناً مع الهجوم التركي».

هكذا، تُحرّر «قسد» مواقفها السابقة التي تبنّتها خلال عمليتَي «غصن الزيتون» و«نبع السلام»، معوّلة مجدداً على موقف أميركي لمنع تركيا من تنفيذ تهديداتها، متناسية ما وصفتْه هي نفسها بـ«الطعنة الأميركية»، بعد انسحاب واشنطن من تل أبيض وراس العين، وإفساحها المجال أمام أنقرة لاحتلالهما. كذلك، يحاول القادة الأكراد، كالعادة، تحميل كلّ من دمشق وموسكو مسؤولية وقوع الهجوم التركي، من خلال اعتبار تأمين الحدود من مسؤولية الجيش السوري، والحديث عن أن المنطقة المهدَّدة تقع ضمن مناطق الوجود الروسي، من دون إبداء الاستعداد لتقديم أيّ تنازلات تتيح للجيش السوري بسط سيادته الكاملة على الحدود. من جهتها، تعتقد دمشق أن الحلّ الوحيد لتجنيب المنطقة أيّ عدوان تركي جديد يتمثّل في تسليم الشريط الحدودي بعمق 30 كلم للجيش، مع إدخال مؤسّسات الدولة إلى هناك، وسحْب قوات «الأسايش» و«الإدارة الذاتية»، لإبطال أيّ ذرائع يشهرها الأتراك في معرض تبرير اعتداءاتهم المتكرّرة على الحدود الشمالية للبلاد.

سخط تركي على قائدة «الناتو»: ما الذي يَجمعنا بأميركا؟

محمد نور الدين

تتواصل النقاشات في تركيا حول اتجاه العلاقات مع مصر وسوريا، في موازاة التوتّر في العلاقات التركية - الأميركية، على خلفية دعْم واشنطن للأكراد. ويسود مناخ عام من الترقّب لخطوات الحكومة، ولا سيما تهديدات الرئيس رجب طيب إردوغان المتكرّرة بشنّ عملية عسكرية في سوريا، ومستقبل العلاقات مع القاهرة أو دمشق، وما إن كان ذلك يشكّل بداية تحوُّل جديّة، أم أنه استمرار لخطوات تثبيت الاحتلال التركي في سوريا، وبناء المستوطنات، والمطالبة بالحُكم الذاتي لهذه المناطق. ويرى برهان الدين دوران، المقرّب من إردوغان، في صحيفة «صباح»، أن إظهار ما يصفه بـ«القوّة الخشنة والصارمة» في سوريا والعراق وليبيا وشرق المتوسط، «نجح»؛ لهذا، «كان من الضروري أن يُصار، بعد ذلك، إلى التطبيع لتعزيز المكاسب». ويقول إن «الغرب يتجاهل مصالح تركيا، ولا يمكن أن يُقنعها أنه يريد محاربة داعش، وهو ما دفعها إلى ممارسة سياسة «الحكم الذاتي» داخل الناتو»، وهو ما أتاح لها «فَرْض شروطها الخاصّة داخل الحلف، بالنسبة إلى عضويّة كل من فنلندا والسويد، كما اتّباع سياسة متوازنة في أوكرانيا». ويضيف، في هذا المجال، أن «الطريقة الصحيّة والدائمة لإعادة تأهيل العلاقات مع الغرب، هي من خلال قبوله بالواقع الجديد لتركيا».

في الإطار نفسه، يكتب إبراهيم كيراس، في «قرار»، أن «الحركة المعادية لأميركا تطوّرت تدريجيّاً في بلادنا منذ الستينيات، وقد تبنّتها الجماعات الاشتراكية أوّلاً، ومن ثم الإسلاميون والقوميّون، وأصبحت إحدى السمات المهمّة للمجتمع التركي». والمفارقة، بحسب الكاتب، أن «الديناً نظاماً أمنيّاً مشتركاً مع الغرب بسبب التهديدات والمصالح المشتركة». ومع ذلك، فإن «الغالبية العظمى من المجتمع والأدباء والمثقّفين تحمل أفكاراً معادية للولايات المتحدة»، وهو ما عكسَته وسائل الإعلام المؤيّدة للحكومة، بالقول إن العملية العسكرية التركية في شمال سوريا والعراق «أطلقت النار على أقدام الولايات المتحدة»، وعبّر عنه أيضاً وزير الداخلية برفضه رسالة التعزية الأميركية. ووفق كيراس، فإن «تركيا تشعر بالقلق من الدعم الأميركي للأكراد في سوريا، والدعوة إلى إنشاء دولة لهم هناك، ما يمثّل موقفاً مشتركاً لكلّ من سيصل إلى السلطة في تركيا». لكنّ الكاتب لا يتّفق مع الحكومة بتجاهُل الدعم الروسي للأكراد، حيث فتحت روسيا مكتباً لهم في العاصمة موسكو. ويذكّر كيراس بأنه «على رغم المواقف الغريبة المعادية لتركيا، إلّا أن أنقرة لم تفكّر في الخروج من المنظومة الأمنية الغربية، لأن العلاقة ليست عاطفية بل عقلانية».

في المقابل، ينتقد مصطفى قره علي أوغلو، في مقالة بعنوان «سياسة صفر»، مواقف إردوغان من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وتوظيفها في السياسات الداخلية، إذ إن «تطبيع العلاقات مع مصر، كما مع الإمارات والسعودية وإسرائيل، هدفه توظيفها في السياسات الداخلية. والآن يُراد الشيء نفسه مع سوريا». والمسألة، بحسبه، ليست في أن «اليوم هو غير الأمس»، بل في أنه ليست لتركيا سياسة خارجية واضحة ومحدّدة. فـ«العلاقة الجيّدة مع دولة ما، لم يَعُد واضحاً معناها»، على حدّ تعبير قره علي أوغلو، الذي يرى أنه «يمكن إقامة علاقات جيّدة قائمة على الثقة مع دولة مثل أذربيجان، ولكن ليس مع قطر وروسيا». لافتاً إلى أن «أخطاء السياسة الخارجية تجعل تركيا تخسر في ملفّات اليونان وقبرص وسوريا وشرق المتوسط». من هنا، فإن «المصافحة من دون هدف ليست سياسة ولا تعني أننا نسير إلى الأمام. نحن نحتاج إلى تحديد أهدافنا، وإلّا فبعد أيام نخرج ونقول: أحنَينا رأسنا وتراجعنا خطوتَين إلى الوراء وتصالحنا. وما الضير في ذلك؟».

من جهته، يقول مراد يتكين إن إردوغان رسم استراتيجية أمن جديدة لتركيا تتمثّل في مواجهة التهديدات خارج

> **استراتيجية الأمن القومي التركية هي نسخة عن استراتيجية أميركا بعد أحداث 11 أيلول**

الحدود، وتدميرها. وهي استراتيجية بدأت، وفق الكاتب، «بعد محاولة الانقلاب في 15 تموز 2016، وبعدها بدأت عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام». أمّا مؤشّرات ترْيِيد العمليات العسكرية خلف الحدود، فكانت مع بدء تركيا، منذ عام 2016، بناء جدار باطون وأسلاك شائكة على الحدود مع سوريا. مع هذا، «تغيّرت المهمّة العسكرية، وأصبح قادة القوات المسلّحة تابعين لوزير الدفاع وليس لرئيس الأركان، وهذا كان أمراً مهمّاً بعدما كان هيكل الجيش شبه مستقلّ منذ انقلاب 1961». ويرى يتكين أن «نقطة البداية في افتراق تركيا عن الولايات المتحدة، كانت معركة كوباني 2014، وتفضيل أميركا الأكراد على تركيا». ويسرد يتكين بعض محطّات الخلاف مع واشنطن، بالقول إن «دونالد ترامب استبعد تركيا من مشروع طائرات «إف-35»، وبدأ بضغط على الليرة التركية». لهذا، فإن «استراتيجية الأمن القومي الجديدة لإردوغان بتدمير العدو خارج تركيا، هي نسخة عن استراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول 2011. فأميركا تبني جداراً مع المكسيك وتركيا تبني آخر مع سوريا».

وفي «ميلليات»، يتساءل تونجا بينغَين عمّا إن كانت أميركا عدوّاً لتركيا أم لا، قائلاً إن «أنقرة تقاتل في سوريا ضدّ واشنطن وموسكو، ومن دون الأخيرتَين لا يمكن القيام بعملية عسكرية». ويضيف أن تركيا «تتّبع ديبلوماسية الصبر، فلو كانت روسيا وأميركا نفّذتا اتفاقاتهما معها، لما كان هناك مسلّحون أكراد في شمال سوريا». ويرى بينغَين أن «ادّعاء الولايات المتحدة أنها تقاتل ضدّ داعش، هراء أو غطرسة، فهي التي تستخدم داعش لتغيير خرائط المنطقة، ولفتح مساحة إرهابية لمقاتلي حزب العمال الكردستاني». ويقول إن «العملية العسكرية التركية قائمة، وهي مسألة وقت. إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى تركيا، لذا عليها أن تعمل على السيطرة بشكل نهائي على المنطقة من إدلب إلى حافورق على الحدود الإيرانية». ويشكّك أورخان بورصه لي، في «جمهوريات»، في رغبة إردوغان المصالحة مع السيسي والأسد، للأسباب التالية:

- «أسّس إردوغان الجيش السوري الحر لتدمير الأسد، لكنّه لم ينجح. فلجأ إلى تأسيس الجيش الوطني التركي. تصوّروا أن سوريا قامت بفعل ذلك في تركيا...

- يسيطر إردوغان تقريباً على كامل الشريط الحدودي مع سوريا، بعمق يبلغ بين 15 إلى 30 كيلومتراً، حيث تنتشر جماعات مسلّحة معادية للحكومة السورية. سيقول إردوغان للأسد: إنني أدافع عن وحدة سوريا. هل هذا معقول؟ لنفترض أن الأسد قال له: تعال لنتعاون ضدّ الأكراد والجماعات المسلّحة، ولْينسحب الجيش التركي من سوريا، فهل سيتجاوب أم سيقول إنه يجب منْح الأراضي، حيث الجيش الوطني، حكماً ذاتياً؟ هل يمكن تصديق أن إردوغان سيَسحب جيشه من سوريا، وفي هذه الظروف؟

- إردوغان لا يريد لقاء الأسد، وإلّا لِمَ تأجيل اللقاء إلى ما بعد الانتخابات؟ هذا يعني المزيد من التصعيد وبناء المستوطنات في سوريا الخاضعة لـ«الوطني» وللجيش التركي.

- مثل هذه السياسة التركية تساعد الولايات المتحدة على تفكيك سوريا. وربّما هذا هو المطلوب».

اتحاد نقابات الشحن والنقل والترانزيت في لبنان والخارج

قررت الهيئة التأسيسية للاتحاد في ٢٠٢٢/١١/٠٨ إبلاغ الزملاء الكرام عن جمعية عمومية بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٠ بين الساعة الثانية ولغاية الثالثة من بعد الظهر في مركز الاتحاد غولدن - بيتش انطلياس لإجراء انتخابات أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد لا يحق الاشتراك في الانتخابات إلا للأعضاء الذين انتسبوا للاتحاد سددوا اشتراكاتهم.

ويفتح باب الترشيح ابتداءً من ٢٠٢٢/١١/٠٥ ولغاية ٢٠٢٢/١٢/٠٧.

الرجاء أخذ العلم.

إيران

الاحتجاجات تفقد زخمها واتّصالات تهدئة مع «الإصلاحيين»

شكّل الفوز الذي حقّقه المنتخَب الإيراني أمام ويلز في بطولة كأس العالم، دفْعة للجهود الحكومية الجارية لتطويق الاحتجاجات التي كانت تفلّتت أصلاً نطاقها لينحصر في مناطق غرب البلاد، بينما انحسرت على نحو كبير في العاصمة طهران، حيث حلّت الاحتفالات محلّها. وواكبها قرار قضائي بطلب «الرافعة القانونية» بالسجناء، تمهيداً للإفراج عن بعضهم. وفي موازاة الضغوط الغربية المتواصلة على خلفية الاضطرابات، وآخرها قرار «مجلس حقوق الإنسان» تشكيل لجنة تقصّي حقائق للتحقيق في «انتهاكات حقوق الإنسان في إيران»، سرت أنباء عن اتّصالات بين الحكومة ووجوه إصلاحية، تسعى إلى تهدئة الوضع في البلاد

الفرحة التي عمّت مختلف المدن الإيرانية، شاركت فيها شرائح وأطياف مختلفة من أبناء الشعب (أ ف ب)

طهران - **محمد خواجوئي**

أسهمت بطولة كأس العالم المُقامة في قطر، والتي اجتذبت أنظار العالم نحوها، في وضع الاحتجاجات في إيران على الهامش. وأثار الفوز الذي حقّقه المنتخب الإيراني على ويلز، بهدفَين مقابل لا شيء، موجة فرح في الداخل، لا سيما وأنه جاء بعد الخسارة الثقيلة التي مُني بها أمام نظيره البريطاني، وقبل المواجهة المرتقبة غداً مع المنتخب الأميركي. مواجهةٌ تأتي في ذروة التصعيد السياسي بين البلدَين، على خلفية المأزق الذي وصلت إليه محادثات إحياء «خطة العمل المشترك الشاملة» (الاتفاق النووي)، والاضطرابات التي تتّهم وراءها.

الفرحة التي عمّت مختلف المدن الإيرانية، شاركت فيها شرائح وأطياف مختلفة من أبناء الشعب، فيما قرّر معارضو السلطة مقاطعة المنتخب الوطني الذي نعتوه بـ«منتخب الجمهورية الإسلامية». على أيّ حال، أعطى الفوز الأخير دفْعة وجرعة من الاعتداد بالنفس للحكومة وداعميها، ورفع معنوياتهم، وغيّر من أجواء الشارع الإيراني الذي كان، على مدى الأسابيع العشرة الأخيرة، مسرحاً للاحتجاجات التي اندلعت عقب وفاة الشابة مهسا أميني، والتي يبدو أن نطاقها تقلّص خلال الأسبوعين الأخيرين، لا سيما في العاصمة طهران، فيما عمّت الاضطرابات بشكل رئيس، المدن الكردية غرب البلاد.

وواكب أجواء التكاتف الناتجة من فوز المنتخب الإيراني، إصدار رئيس السلطة القضائية في إيران، غلام حسين إجئي، «أمراً خاصاً» طالب فيه بـ«الرافعة القانونية» بالسجناء، ليتمّ على أساسها التمهيد للإفراج عن بعضهم ممّن يستوفون الشروط اللازمة. وهو إجراء قال مراقبون إنه يأتي في إطار خفض التصعيد والتوتر اللذَين سادا على مدى الأسابيع الأخيرة. وفي إطار الاحتجاجات أيضاً، قدّم المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، علي خامنئي، دعمه لقوات التعبئة (البسيج) خلال استقبالِه لهم، أوّل من أمس، وقال إن «التعبويين تعرّضوا للظلم خلال الأحداث الأخيرة لكي لا يُظلم الشعب على يد عدد من المشاغبين والمرتزقة أو المغفَّلين» (والبسيج قوّة شبه عسكرية تابعة للحرس الثوري، أسهمت في إخماد الاضطرابات). وبعدما قدّمت، أخيراً، قراراً ضدّ إيران أمام مجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» صادقت الأخيرة عليه في إطار تكثيف الضغوط على طهران تزامناً مع الاضطرابات فيها، طرحت الدول الغربية نفسها، الخميس الماضي، قراراً يستهدف الجمهورية الإسلامية في «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة، تمّت المصادقة عليه بـ25 صوتاً موافقاً، و6 أصوات معارضة، وامتناع 15 عضواً عن التصويت. وتأسيساً على القرار الأخير، سيتمّ تشكيل هيئة لتقصّي الحقائق يعيّنها رئيس المجلس، وتُكلَّف بإجراء تحقيق حول «انتهاكات حقوق الإنسان في إيران خلال الاحتجاجات التي اندلعت منذ 16 أيلول». هذا الإجراء الذي اتّخذت إيران موقفاً سلبياً منه، متّهمةً المجلس باعتماد «معايير مزدوجة» و«مواقف تتعارض مع مقولة حقوق الإنسان»، اعتبرته «تدخّلاً في شؤونها الداخلية».

وتزامن طرْح ملفّ حقوق الإنسان في إيران، مع أنباء عن اتصالات تجري بين السلطة ووجوه

> **الاتصالات الأخيرة بين السلطة والإصلاحيين، يمكن أن تعني إمكانية الإفادة من طاقات هذا التيار لخفض منسوب التصعيد**

إصلاحية، إذ تحدّث الناطق باسم «جبهة الإصلاحات»، علي شكوري راد، الأسبوع الماضي، عن لقاء عُقد بين عدد من الإصلاحيين ورئيس السلطة القضائية، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني. وفي الإطار نفسه، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية في تقرير، نقلاً عن «مصادر مطّلعة»، إن شمخاني دعا أسرتي مؤسّس الجمهورية الإسلامية، آية الله الخميني، وآية الله هاشمي رفسنجاني، آن تطلبا من المحتجّين بصورة علنيّة وقْف الاحتجاجات، لتهدئة الوضع في البلاد. وأكد الموقع الإلكتروني «بيت متحف» هاشمي رفسنجاني، أن ابنته، فاطمة، عقدت أخيراً لقاءً مع مجتبى خامنئي، نجل المرشد، تحدّثت خلاله عن الظروف التي تمرّ بها البلاد.

وفي الموازاة، نشرت أسبوعية «الصبح الصادق»، الناطقة باسم «الحرس الثوري»، في أحدث عدد لها، تقريراً حول الرئيس الإيراني الأسبق، محمد خاتمي، الذي يُوصف بأنه زعيم التيار الإصلاحي. وكتبت: «على رغم جهود بعض أطياف التيار الإصلاحي لتخطّي السيد محمد خاتمي، وكذلك المسافة الرسمية التي خطّها قسم من المتطرّفين الإصلاحيين مع النهج الإصلاحي والارتماء في أحضان المنادين بإطاحة النظام، يمكن القول إن رئيس حكومة الإصلاحات ما زال يُعد أبرز وجه في هذا الطيف وأكثره قبولاً». وأعربت الأسبوعية عن قناعتها بأن خاتمي «قادر على التمهيد لإجراء الحوار، وذلك من خلال إرساء التفاهم في تيار الإصلاحات والتركيز على الخطوط والحدود الفاصلة مع أعداء الشعب الإيراني وجعْلها أكثر وضوحاً». وعلى مدى السنوات الأخيرة، لم تكن العلاقة بين نظام الحُكم والتيار الإصلاحي، على ما يرام، إذ يرى هذا التيار أن النظام تحرّك في اتجاه التفرّد بالسلطة وإقصاء الإصلاحيين. وعليه، فإن المراقبين يذهبون إلى أن الاتصالات الأخيرة بين السلطة والإصلاحيين، يمكن أن تعني إمكانية الإفادة من طاقات هذا التيار لخفض منسوب التصعيد.

حرب «الغرب الجماعي» على الجبهة الأيديولوجية: إيران لا تتنازل

وليد شرارة

الهجوم المضاد الذي شرَع به «الغرب الجماعي»، وهي تسمية بات يعتمدها عدد من أبرز منظّري التحالف الغربي، بقيادة الولايات المتحدة، ضدّ القوى غير الغربية الصاعدة التي لا تلتزم بنموذج «ديموقراطية السوق»، يشهد، في الآونة الأخيرة، تصعيداً كبيراً على الجبهة الأيديولوجية، يفوق في حدّته ذلك الجاري على جبهات عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية. وإذا كان المسعى المستميت لوقف مسار الانحدار التاريخي للهيمنة الغربية بشترط اتّباع سياسات عدوانيّة ضدّ الخصوم الاستراتيجيين تُترجم حروباً بالوكالة متعدّدة الأشكال، فإنه يتطلّب أيضاً محاولة لاكتساب شرعيّة داخلية وخارجية لهذا المسعى عبر تقديمه على أنه دفاع عن الديموقراطية على نطاق عالمي، في مواجهة أعدائها. في الواقع، تعاني الرأسماليات البرلمانية، أو «الديموقراطيات السوق»، أزمة مشروعية عميقة على المستويات الداخلية، مرتبطة بتعاظم الانقسامات والفوارق الاجتماعية، ناجمة بمعظمها عن خيار العولمة النيوليبرالية، وعن التراجع المستمرّ في قدرتها على السيطرة العسكرية والسياسية على بقية المعمورة.

إذا استعدنا للحظة مشهد الهروب الأميركي المذلّ من أفغانستان، في آب 2021، وما تبعه من تحليلات صادرة عن الكثير من المسؤولين السابقين والمفكّرين الغربيين عن نهاية هيمنة الغرب، وتفكُّك الإجماع الداخلي في داخل بلدانه، وفي ما بينها، حول السياسات الإمبريالية، تصبح وظيفة الحملة الأيديولوجية - الإعلامية الراهنة ضدّ كلّ من إيران وروسيا والصين، وغيرها من الدول المستقلّة في جنوب العالم، غاية في الوضوح. لم تكن مصادفة أن يُنظّم جو بايدن، وهو صاحب شعار «أميركا عائدة» أيّام حملته الانتخابية، بضعة أشهر بعد وصوله إلى السلطة، «قمّة من أجل الديموقراطية»، شارك فيها ممثّلون عن حوالى 100 دولة ومنظّمة غير حكومية وشركة، خُصّصت للترويج لسردية جديدة تقسم العالم إلى «فسطاطَين»: «الديموقراطية» من جهة، وأعدائها من جهة أخرى. السبيل الأقصر، من منظور بايدن ونظرائه من النخب الغربية الحاكمة، لإعادة بناء الإجماعات الداخلية، وتعزيز اللُّحمة في ما بينهم، هو تبنّي مثل هذه السردية ليستطيعوا المُضيّ في صراعهم مع الأعداء، من خلال الحروب، سيطر الغرب على العالم، ورَسَم خرائطه، وتحكّم بمصائر القسم الأعظم من شعوبه وثرواتهم. وإذا كانت «المهمّة الحضارية» هي المسوّغ لتوسُّعه الاستعماري في بداياته، فإن «الدفاع عن الديموقراطية» هو شعار مرحلة الانحدار الحالية، بهدف حشْد القوى والموارد للانقضاض على الأعداء ووقْفه.

تضمّن الخطاب الأخير لمرشد الجمهورية الإسلامية في إيران، السيد علي الخامنئي، لمناسبة أسبوع التعبئة، رسالة واضحة المنطقة الأخرى. وهو أضاف إن «البعض يقول: لتحلّ المشكلة مع أميركا، كيف نحلّ المشكلة مع أميركا؟ هل بالمفاوضات وأخذ الالتزامات منها؟ عام 1980، حرّرنا الرهائن، فهل احترمت أميركا التزاماتها؟ هل للولايات المتحدة والقوى الغربية، مفادها بأن المجابهة الأساسية معها لا مع أدواتها الداخلية المتورّطة في أعمال الشغب أو الهجمات الإرهابية، وأن ساحات هذه المجابهة تمتدّ لتشمل لبنان وفلسطين، وبلدان

وجّه خامنئي رسالة للقوى الغربية مفادها بأن المجابهة الأساسية معها لا مع أدواتها الداخلية (أ ف ب)

> **لا تتقبّل ديموقراطيات السوق ونُخبها السياسية والثقافية فكرة وجود نموذج سياسي مختلف عنها وقابل للحياة**

رفعت العقوبات وحرّرت أموالنا المجمّدة؟ أميركا لا تحترم التزاماتها، والتفاوض معها لا يحلّ المشكلة، بل ما يريدونه فقط هو أن نقدّم لهم التنازلات، وهم لا يكتفون بتنازل واحد بل مطالبهم ستتوالى». السبب المركزي لعداء الغرب لإيران هو توجّهاتها الاستقلالية المتأتّية عن طبيعة نظامها السياسي، ورفضه التسليم بتفوّق «النموذج الغربي». التمسّك بالخصوصية الحضارية الإسلامية وعدم الإقرار بالصلاحية العالمية للمرجعية الغربية، يفسّر شراسة حملة الكراهية المستشرية راهناً ضدّ إيران في بلدان الغرب، ومساهمة عدد كبير من المثقّفين، بمَن فيهم أولئك المحسوبون تقليديّاً أنصاراً للشعوب المظلومة فيها.

لا تتقبّل ديموقراطيات السوق ونُخبها السياسية والثقافية فكرة وجود نموذج سياسي مختلف عنها وقابل للحياة، الهستيريا الغربية ضدّ الصين ناجمة أساساً عن النموّ الهائل لقدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وما تمثّله من تحدٍّ لنفوذ الغرب في أنحاء العالم، غير أن نجاح نموذجها السياسي والاقتصادي، «الاشتراكية بخصائص صينية»، وفقاً لرئيسها شي جين بينغ، هو بذاته دافع إضافي للكراهية الغربية لها. هي تستعلّ أيّ اضطرابات أو احتجاجات اجتماعية فيها، تشهد مدن الغرب العشرات منها أسبوعيّاً في السنوات الأخيرة، للاستنتاج بأن النموذج الصيني في طريقه إلى الانهيار! لا يعني هذا الكلام أن الغرب غير مستعدّ للقبول بـ«التعاون» مع أنظمة سياسية غير ديموقراطية، ولا تعتمد نموذجه، طالما أنها متحالفة أو تابعة له على المستوى الاستراتيجي. علاقاته بأنظمة الخليج خير مثال على ذلك. لكن مما لا شكّ فيه هو أن تمايز الدول المستقلّة عن النموذج الغربي عامل عداء صافٍ حيالها. وبطبيعة الحال، هو يستعلّ مثل هذا التمايز لتغليف حروب إدامة الهيمنة بغلاف أيديولوجيا الديموقراطية وحقوق الإنسان، وإعطائها طابعاً عالمياً عابراً للخطّ الفاصل بينه وبين الآخرين، ومحاولة استقطاب دول غير غربية أو قطاعات من مجتمعاتها إلى معسكره عبر مثل هذه الشعارات الجوفاء.

تقرير

روسيا تُنهك البنية التحتية الأوكرانية

البرد القارس حليفاً موعوداً

تواصل روسيا انتهاج سياسة التدمير في أوكرانيا قبيل اشتداد البرد، الذي أثبت، على مرّ التاريخ، أنه «حليف» يُعوَّل عليه. سياسةٌ تقوم على استهداف البنية التحتية الحيوية، وخصوصاً الطاقة، بهدف شلّ حركة الاقتصاد الأوكراني. وإجبار كييف على تجرُّع ما لا تريده، أي الذهاب إلى طاولة المفاوضات. لكن هناك مَن يشكّك في قدرة موسكو على مواصلة هذا النهج بالوتيرة نفسها، خصوصاً مع بدء الحديث عن نفاد مخازنها من السلاح

موسكو - **الأخبار**

انتشرت صور من العاصمة الأوكرانية كييف، يحيط بها الظلام نتيجة انقطاع التيار الكهربائي، والذي تسبّبت به الضربات الصاروخية الروسية، حال كييف هذا، يسري على مدن أوكرانية أخرى، حيث تعمل السلطات المحليّة على استعادة التيار الكهربائي، بعدما شُلّت الحركة بشكل شبه كامل في البلاد. وفي دلالة على خطورة الوضع، لم يَستبعد عمدة كييف، فيتالي كليتشكو، في تصريح لصحيفة «بيلد» الألمانية، احتمال إجلاء جزء من سكان العاصمة في الشتاء، في ما لو بقيت مشكلة الكهرباء على حالها. وكانت موسكو زادت من حدّة هجماتها على البنية التحتية الأوكرانية، منذ استهداف جسر القرم، وسفن تابعة لها في البحر الأسود، إذ تقول إنها تأتي ردّاً على «عمليات إرهابية» يقوم بها النظام الأوكراني، وعلى ضوء ما صرّح به مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا.

وأشارت التوقعات إلى احتمال لجوء روسيا، مع حلول فصل الشتاء، إلى تكثيف هجماتها على البنية التحتية الأوكرانية، لشلّ قدرة كييف على مواجهة البرد القارس، وتالياً إجبار رئيسها، فولوديمير زيلينسكي، على خيارات صعبة، تبدأ بالعودة إلى طاولة المفاوضات. ولروسيا مع الشتاء ذكريات جيّدة في الحروب التي خاضتْها على مرّ تاريخها، حيث تدخل «الجنرال الشتاء» أربع مرات لمصلحتها، ضدّ المغول أوّلاً، ثم ضدّ السويديين والفرنسيين، وأخيراً ضدّ الألمان في الحرب العالمية الثانية، وفق صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، فيما تأمل موسكو في تحقيق نصر على كييف هذا الشتاء أيضاً.

ومع اقتراب البرد القارس، نفّذت روسيا هجومَين هائلَين في تشرين الأوّل الماضي، بفاصل ثلاثة أسابيع بينهما، حيث أطلقت، في الـ10 منه، نحو 90 صاروخاً، وفي الـ31، نحو 50 صاروخاً على البنية التحتية الحيوية. وخلال الشهر الجاري فقط، أطلقت يومَي الـ15 والـ23، ما

> **أطلقت روسيا حوالى 170 صاروخاً على منشآت البنية التحتية للطاقة في تشرين الثاني**

يقرب من 170 صاروخاً على منشآت البنية التحتية للطاقة، ونتج من هذا القصف، وفق خبراء روس، تعطُّل القدرات الأوكرانية، إذ أشار النائب في مجلس الدوما، أندريه غورولیف، إلى أن «القوات الأوكرانية، والدولة نفسها، تعانيان من مشكلات كبيرة في ضمان قدرتهما على البقاء»، مبيّناً أن «الهدف الرئيس من الهجمات على البنية التحتية الحيوية للعدو، هو وقف صناعاته العسكرية. هذه المهمّة قد اكتملت الآن». من جهته، قال الخبير العسكري، رومان ناسونوف، إن الضربات الروسية تهدف إلى «قطع إمداد القوات المسلّحة الأوكرانية من الاحتياطيات والأسلحة، وحرمانها تالياً من الدعم التكنولوجي والاستخباري، كما من القدرة على استخدام الحرب الإلكترونية». ولفت ناسونوف إلى أن «مهمّة الجيش الروسي لا تكمن في تدمير البنية التحتية الأوكرانية بالكامل»، مستدركاً بالقول إنه «سيكفي موسكو أن تقوم بضربتَين أو ثلاث قويّة أخرى لتحقيق الهدف».

وفي هذا الإطار أيضاً، لفت الخبير العسكري، يوري كنوتوف، إلى أن الضربات الصاروخية الروسية تهدف إلى «تعطيل نظام الطاقة في البلاد، بحيث تفقد مؤسّسات إنتاج المعدات العسكرية وشركات إصلاح الأسلحة القدرة على العمل؛ وإلى قطع الكهرباء عن المعسكرات ومراكز التدريب، حيث يقوم مدرّبون من الناتو بتدريب العسكريين الأوكرانيين». وبيّن كنوتوف، في تصريح لصحيفة «موسكوفسكي كومسومولیتس»، أنه «يجري تنفيذ الضربات من أجل شلّ البنية التحتية للنقل في البلاد، على أمل أن يؤدّي ذلك إلى انخفاض في وتيرة هجمات القوات المسلّحة الأوكرانية في الجبهة»، مشيراً إلى أنه إذا ما واصلت روسيا استهداف البنية التحتية الأوكرانية، «فعندئذ سيتوقّف، في رأيي، ما يصل إلى 70% من قدرات الطاقة عن العمل في كانون الثاني، ما يعني انهياراً شاملاً للاقتصاد الأوكراني»، سيجعل نظام كييف «أكثر قابلية للحوار، وسيجبره على الجلوس إلى طاولة المفاوضات»، وفق الخبير نفسه.

وأمام شدّة القصف الصاروخي الروسي، برز سؤال حول قدرة موسكو على مواصلة النهج نفسه، في ظلّ الحديث عن بدء نفاد مخازنها. وقال الناطق باسم القوات الجوية الأوكرانية، يوري إيغنات، إن «روسيا لا تستطيع، من الناحية الفنية، شنّ هجمات صاروخية ضخمة كل يوم، لأن تكديس الصواريخ يستغرق وقتاً»، وهو ما أكده الخبير العسكري، الكسندر كوفالينكو، الذي قال إن الجيش الروسي يحتاج إلى حوالى أسبوعين لتكديس حمولة ذخيرة جديدة قادرة على التغلّب على نظام الدفاع الجوي الأوكراني. ولفت إلى أنه «من أجل اختراق الدفاع الجوي الأوكراني، هناك حاجة إلى كمّية مناسبة من الأسلحة الصاروخية لتشتيت انتباه أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات وإطلاقها مباشرة».

تكثّف موسكو هجماتها على البنية التحتية الأوكرانية، لشلّ قدرة كييف على مواجهة البرد القارس (أ ف ب)

مونديال 2022

شمس ساطعة فوق «بوينس آيرس»

حسين سمور

كان الملعب هادئاً، الجميع مشغولٌ بتحضير الأعلام وصور اللاعبين لرفعها عند بداية اللقاء، فالمباراة مصيريّة والخسارة تعني توديعَ الأرجنتين رسمياً لنهائيّات كأس العالم، وبالتالي ضياع الحلم المنتظر منذ عام 1986. لحظات قليلة مرّت حتى دخل ليونيل ميسي إلى أرضية ملعب لوسيل وعندها تغيّر كل شيء. الهدوء استحالَ «حفلةً من الجنون». أكثر من 50 ألف متفرج يهتفون، حتى كادت حناجرهم تتكسّر، وكأن «مخلّصاً» دخل إلى ميدان مواجهة الأرجنتين مع المكسيك، ضمن الجولة الثانية من منافسات المجموعة الثالثة لكأس العالم.

المشهد يبعث على الفرح، الجماهير الأرجنتينية الوفيّة لم تشعر باليأس رغم مرور حوالي 40 عاماً على آخر تتويج بالكأس الأغلى. لا تزال تتبع المنتخب مع كل مباراة وبطولة، حتى لو كانت في أقصى الأرض، فالهدف واضح وهو الوقوف إلى جانب المنتخب، أو بمعنى أصحّ، الوقوف إلى جانب الوطن.

تبدو الجماهير سعيدة بليونيل ميسي، ولدها الذهبي الذي تربّع على عرش القلوب، وعرش كرة القدم. هو يذكّرهم بالملهم الأول، ببطلهم دييغو أرماندو مارادونا. الفتى الشقيّ الذي أذلّ الإنكليز وغرورهم على أرض المكسيك قبل 36 عاماً، وعاد بكأس العالم الثانية إلى الديار، لتعود الشمس وتشرق فوق بوينس آيرس.

يحتل ليونيل مكانة كبيرة في قلوب عشاق «الألبي سيليستي»، إلا أنه حتى اليوم لم يصل إلى مكانة دييغو. مارادونا أعطاهم كل شيء، وأعطاهم أغلى شيء وهي الكأس الذهبيّة. جميعهم يريدون أن يفعل ميسي ما فعله دييغو. ليونيل جلب لهم السنة الماضية كأس كوبا أميركا بعدما أسقط الجار اللدود البرازيل، وهذا يُحسب له بلا شكّ، إلا أن ما يريدونه هو كأس العالم. كان ابن الخامسة والثلاثين عاماً قريباً من ذلك عام 2014، لكنه خسر من ألمانيا في النهائي. الألمان الذين تآمروا على دييغو مع الفيفا عامَي 1990 و1994 وحرموه من رفع الكأس الأغلى مجدداً، والحساب معهم لم يُقفل بعد. عاد ميسي وخسر الرهان في روسيا عام 2018، وهو اليوم يخوض بطولة كأس العالم الأخيرة بالنسبة إليه، وبالتالي هي الفرصة الوحيدة المتبقية لكي يهدي شعبه لقباً افتقده منذ رحيل مارادونا.

خيّب ميسي آمال الأرجنتينيين خلال لقاء السعودية الأول، لكنه عاد وأعطاهم انتصاراً رائعاً ليل السبت الفائت، لتعود الروح مجدداً إلى جسد الأرجنتين.

مباراة واحدة متبقية أمام بولندا بعد غد الأربعاء، والآمال معقودة على ليونيل، لتبدأ بعدها رحلة خروج المغلوب، ومن هناك تكون الطريق قد أصبحت أقصر نحو اللقب.

ميسي هو أملهم الأخير، فبعده لا يوجد «مخلّص» ليقودهم إلى المجد من جديد، وسيكون عليهم الانتظار لسنوات، حتى تعود الشمس وتشرق فوق بوينس آيرس.

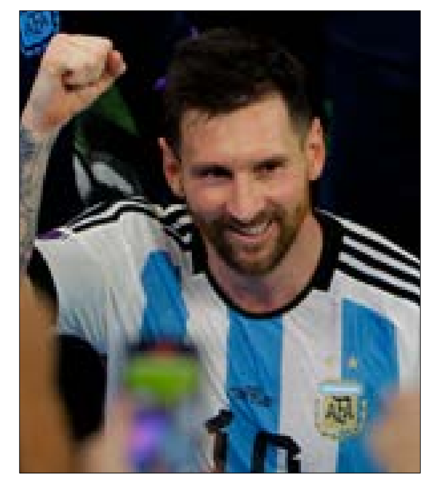

آسيا وأفريقيا «تهدّدان» سيطرة أوروبا وأميركا اللاتينيّة

في مونديال المفاجآت نتائج من خارج التوقعات، وأداء ومستوى لافتان لمنتخبات لم تكن حتى الأمس القريب قادرة على مقارعة الكبار أو مضايقتهم. الوضع تغيّر في مونديال قطر وانتصارات تاريخيّة تحقّقت، والمزيد بالانتظار على ما يبدو بعد أن استمدّت منتخبات عدّة الثقة بقلب التوقعات واحتلال العناوين العريضة

حقق المنتخب المغربي فوزاً مستحقاً على بلجيكا أمس (طلال سلمان)

شربل كريّم

كأس العالم هي حدث عالمي، لكن إذا نظرنا بشكلٍ قريب إلى هذه البطولة عبر تاريخها، وتحديداً إلى طرفَي مبارياتها النهائية، تصبح الصورة أوضح، وتسقط كلمة «العالم» من الكأس، ففي النسخات الـ21 السابقة للعرس الكروي كانت الريادة والسيطرة لمنتخبات أوروبا وأميركا الجنوبية حصراً بحيث توزّعت الألقاب عليها، لا بل إن العرض النهائي لم يشهد حضور أي منتخبٍ من خارج هاتين القارّتين.

آسيا كانت الأقرب، فالنتيجة الأفضل في تاريخ مشاركات منتخبات القارة الصفراء كانت في مونديال 2002 عندما بلغت إحدى الدولتين المضيفتين وهي كوريا الجنوبية الدور نصف النهائي قبل أن تسقط أمام ألمانيا وتحتل المركز الثالث في نهاية المطاف. في المقابل، لم ينجح أي منتخبٍ أفريقي في تخطي الدور ربع النهائيّ رغم أن القارة السمراء قدّمت نجوماً كباراً فرضوا أنفسهم مع أقوى وأهم الأندية الأوروبية، لكنّ المباراة النهائية بقيت عصية، واللقب العالمي حلماً بعيد المنال.

تبدّل موازين القوى

ربما بدأت موازين القوى تتغيّر مع سقوط بطلين سابقين للعالم هما الأرجنتين وألمانيا أمام السعودية واليابان على التوالي، ما يفرض تبديل الفكرة القائلة بأن هناك كباراً وصغاراً في المونديال، وبأن المنتخبات القادمة من خارج القارتين الأوروبية واللاتينية لا يمكنها تحقيق شيء، إذ إن كوريا الجنوبية أجبرت الأوروغواي على التعادل السلبي وكانت قادرة على الفوز عليها، تماماً كما فعلت تونس أمام الدنمارك، والمغرب أمام كرواتيا وصيفة النسخة الماضية، قبل أن تعود وتفوز أمس بهدفين نظيفين على بلجيكا ثالثة مونديال روسيا أيضاً.

من هنا، بدأت الحسابات تختلف، وخصوصاً بعدما ظهرت المنتخبات التي حقّقت نتائج إيجابية، وتحديداً السعودية واليابان بصورة الشجعان بحيث إنها قلبت تأخرها بهدف إلى فوز (2-1)، لتكشف عن ذهنيةٍ حاضرة لمجاراة أي منتخب، وعن إمكانات تخوّلها المضي قدماً في البطولة، وعن قوة شخصية يمكنها أن تسقط الحاجز الذي وُضع منذ زمنٍ بعيد ويصنّف المنتخبات بين كبيرٍ وصغير. واللافت أيضاً أن السعوديةَ واليابان لم تستحقا الخسارة أبداً في المباراة الثانية أمام بولندا وكوستاريكا على التوالي، بل كانتا الطرف الأفضل في مجمل فترات اللقاءين.

ببساطة سقط عامل الخوف عند المنتخبات «الصغيرة»، وبات أي «كبير» في مرمى نيرانها، ولهذه المسألة أسباب عدة، منها إدراك المنتخبات الآسيوية والأفريقية بأنها وصلت إلى مرحلةٍ متطوّرة ستجعل منها قادرة على تغيير الصورة النمطية القائلة بأنها تتواجد في الحدث الكروي الأكبر فقط لإكمال المشهد، ولتكون جسر عبور للأقوياء، ولتلعب دور «الكومبارس» لا أكثر.

الاحتراف هو الأساس

يمكن القول بأن لهذه الفورة الإيجابية أسباباً أساسية ترتبط بالجوانب الفنيّة، ففي حالة السعودية مثلاً، تعلّم «الأخضر» من أخطاء الماضي، ووصل بعد مرحلة بناءٍ إلى مستوى عالمي. وبالعودة إلى تصفيات مونديال 2014، لم ينجح السعوديون في بلوغ الدور النهائي المؤهل عن القارة الآسيوية، ليشرع بعدها القيّمون في وضع استراتيجية النهوض بالمنتخب.

استراتيجية لم تكن مرتبطة فقط بالكادر الفني للمنتخب الأول أو بمعسكراته وتدريباته بل ذهبت إلى أبعد من هذه المسألة، إذ ساهم في تطوّر اللاعب السعودي النقلة النوعية التي عرفها الدوري في المملكة، والتي خلقت مساحة مهمة للاحتكاك مع لاعبين أجانب أصحاب مستوى مميّز، فكان أن أقرّ الاتحاد المحلي في وقتٍ سابق من السنة الحالية الاعتماد على 8 لاعبين أجانب في الفريق بدلاً من 4 لاعبين.

رقمٌ كبير ولافت جداً، ربما أضرّ بنظر البعض بفرص اللاعبين السعوديين، لكنه منحهم خبرةً وفرصةً أكبر لتطوير إمكاناتهم، فمسألة الاحتكاك بلاعبين متفوّقين في الخبرة لها فوائدها الإيجابية الأساسية.

أما في اليابان وكوريا الجنوبية والمغرب وتونس، فتبدو القصة مختلفة. هذه المنتخبات تستمدّ صورتها القويّة من خلال العدد الكبير للاعبيها المحترفين على أعلى مستوى في كرة القدم الأوروبية. واللافت أنه في كل مرّةٍ ارتفع فيها عدد اللاعبين الذين اختبروا متطلبات المنافسة على أعلى مستوى تحسّنت نتائج منتخباتهم، والدليل الساطع حول هذا الأمر هو المنتخب الياباني الذي يضمّ 19 محترفاً خارج البلاد في تشكيلته المونديالية المؤلفة من 26 لاعباً، بينهم 8 لاعبين ينشطون في الدوري الألماني، لذا لم يكن مستغرباً أن يبدو «المانشافت» وكأنه كتاب مفتوح بالنسبة إلى اليابانيين الذين عرفوا من أين تؤكل الكتف، أو إذا صحّ التعبير، أدركوا اللحظة المناسبة لتسجيل انتصار آسيوي تاريخي على الألمان بعد ذاك الفوز الذي حقّقته كوريا الجنوبية عليهم لتطيحهم من المونديال الماضي.

«الشمشون» الكوري يبدو حاضراً أصلاً لتصعيب الأمور على أي منتخب لأسبابٍ مشابهة ترتبط بالنجوم العالميِّين الذين تضمهم تشكيلته، حتى إن اسم هيونغ مين سون، أو اسم كيم مينغ جاي، يبدوان كافيَين لإقناعنا بالمستوى العالي للمنتخب الكوري، ووجود لاعبين عالميين مثل هدّاف الدوري الإنكليزي الممتاز سون، أو أفضل مدافع حالياً في دوري المدافعين أي كيم الذي يتألق من نابولي الإيطالي، يكفي للقول بأنه على الصعيد الفردي يمكن لمنتخباتٍ اختراق دائرة الترشيحات من خارج التوقعات، وتحقيق حلم 4,5 مليارات نسمة في القارة الكُبرى برؤية منتخبٍ آسيوي في النهائي، في ثاني مونديالٍ تحتضنه آسيا في تاريخها.

> سقط عامل الخوف عند المنتخبات «الصغيرة» وبات أيّ «كبيرٍ» في مرمى نيرانها

نجم المغرب أشرف حكيمي يقبل رأس والدته بعد الفوز (أ ف ب)

نجاة الألمان من مقصلة الإقصاء... والمغرب يُشرّف العرب

لم يشهد يوم أمس منتخبات متأهلة إلى الدور الثاني من بطولة كأس العالم لكرة القدم المقامة في قطر. لم تحقق المنتخبات الفائزة في الجولة الأولى انتصارات تجعلها تلحق بمنتخب فرنسا المتأهل الوحيد حتى الآن إلى الدور الثاني. فلا بلجيكا ولا اليابان ولا إسبانيا فازت أمس. خسرت اليابان أمام كوستاريكا بهدف وحيد، وسقطت بلجيكا أمام المغرب بثنائية نظيفة، في حين تعادلت إسبانيا مع ألمانيا.

كان يوم أمس يوم النتائج غير المتوقعة. نجح الكوستاريكيّون في إسقاط اليابانيين بهدف كيشر فولر في الدقيقة 81. المنتخب الياباني الذي أسقط الألمان في الجولة الأولى عجز عن الفوز على منتخب كوستاريكا الذي خسر بسباعية أمام إسبانيا. لم يستحق اليابانيون الخسارة على أقل تقدير، لكن في النهاية كرة القدم تمنح النقاط لمن يفوز وفي اللقاء الأول أمس كان الكوستاريكيون هم الفائزين. فوز أعاد الأمل لفريق تعرض لخسارة ساحقة في الجولة الأولى، وأبعد عنه شبح الخروج من المونديال واللحاق بمنتخب قطر الذي بقي المنتخب الوحيد الذي ودّع البطولة. لكن مهمة كوستاريكا ستكون صعبة في الجولة الثالثة حين تواجه ألمانيا التي ستكون بحاجة للفوز فقط كي تكون قريبة من التأهل إلى الدور الثاني بانتظار نتيجة إسبانيا واليابان.

الأوراق قد خُلطت في المجموعة الخامسة التي تتذيلها ألمانيا بنقطة خلف كوستاريكا واليابان (3 نقاط لكل منهما) وإسبانيا المتصدرة بأربع نقاط. هذا السيناريو فرضه التعادل الغالي الذي خطفه الألمان من الإسبان الذين تقدموا بهدف ألفارو موراتا في الدقيقة 62 قبل أن يعادل نيكلاس فولكروغ للألمان في الدقيقة 83.

كان الألمان محظوظين بالخروج متعادلين أمام منتخب استحق الفوز بعد أن تفوق على الألمان على جميع الصعد. وما هو مقلق للجمهور الألماني المستوى المتواضع الذي يقدمه الألمان خصوصاً على الصعيد الدفاعي، حتى يمكن القول إن نسخة منتخب ألمانيا في مونديال قطر قد تكون الأسوأ.

لكن في النهاية، ما زال الألمان في دائرة المنافسة رغم ضعف الحظوظ، حيث أن مصيرهم متعلّق بنتيجة مباراة إسبانيا واليابان.

يوم أمس كان مشهوداً على الصعيد العربي حين حقق منتخب المغرب فوزاً غالياً ومستحقاً على البلجيكيين 2-0 سجلهما رومان سايس (73)، وزكريا أبو خلال (92). فوز رفع رصيد المغاربة إلى أربع نقاط في وصافة المجموعة السادسة، بفارق هدف عن كرواتيا التي أقصت كندا 4-1، وذلك بعد تعادله افتتاحاً مع كرواتيا وصيفة 2018.

قطع المغرب شوطاً هاماً نحو ثمن النهائي الذي بلغه مرة وحيدة في ست مشاركات، عام 1986 في المكسيك. وأنهت كرواتيا أحلام كندا العائدة مرّة أولى منذ 1986، برباعية حملت توقيع أندري كراماريتش (36 و70)، ماركو ليفايا (44)، ولوفرو ماير (94)، بعد هدف مبكر جداً لألفونسو ديفيس بعد 68 ثانية.

مباراة المغرب وبلجيكا شهدت حادثة غريبة قبل بدايتها، حين سحب المنتخب المغربي حارس مرماه الأساسي ياسين بونو من التشكيلة بعد تواجده خلال عزف النشيد الوطني، لشعوره بعدم الارتياح. وعلّق بونو «كانت لدي إصابة من مباراة كرواتيا، لم أرغب بتحديد نوعيتها وتجدّدت. أتمنى أن أكون جاهزاً لمباراة كندا».

أما مدربه وليد الركراكي الذي ترك الشكوك تحوم قبل المباراة حول جاهزية الظهيرين أشرف حكيمي ونصير مزراوي، فأوضح موضوع تناوله أدوية أدت إلى شعور بالدوار «كان ياسين بونو مصاباً أمام كرواتيا وحاولنا أن نجهّزه في الوقت المناسب، لكن في فترة الإحماء شعر بآلام في معدته ما تسبّب له بدوار وطلب تبديله...».

وفي الجولة الثالثة الخميس المقبل، تلتقي كرواتيا مع بلجيكا، والمغرب مع كندا. وتحتاج كل من كرواتيا والمغرب إلى التعادل لتخطي الدور الأول.

> تأمل جماهير البرازيل والبرتغال في أن يتأهلا اليوم إلى الدور الثاني

هل تتأهل البرازيل والبرتغال اليوم؟

تختتم اليوم الجولة الثانية من الدور الأول حيث تقام أربع مباريات تبدأ بلقاء الكاميرون مع صربيا عند الساعة 12,00 بتوقيت بيروت ضمن المجموعة الثامنة، والتي تشهد أيضاً مباراة بين البرازيل وسويسرا عند الساعة 18,00. وضمن المجموعة السابعة، تلعب غانا مع كوريا الجنوبية عند الساعة 15,00، والبرتغال مع الأوروغواي عند الساعة 21,00.

يوم قد يحمل متأهلين إلى الدور الثاني كالبرازيل الفائزة في الجولة الأولى على صربيا، والبرتغال الفائزة على غانا.

(الأخبار)

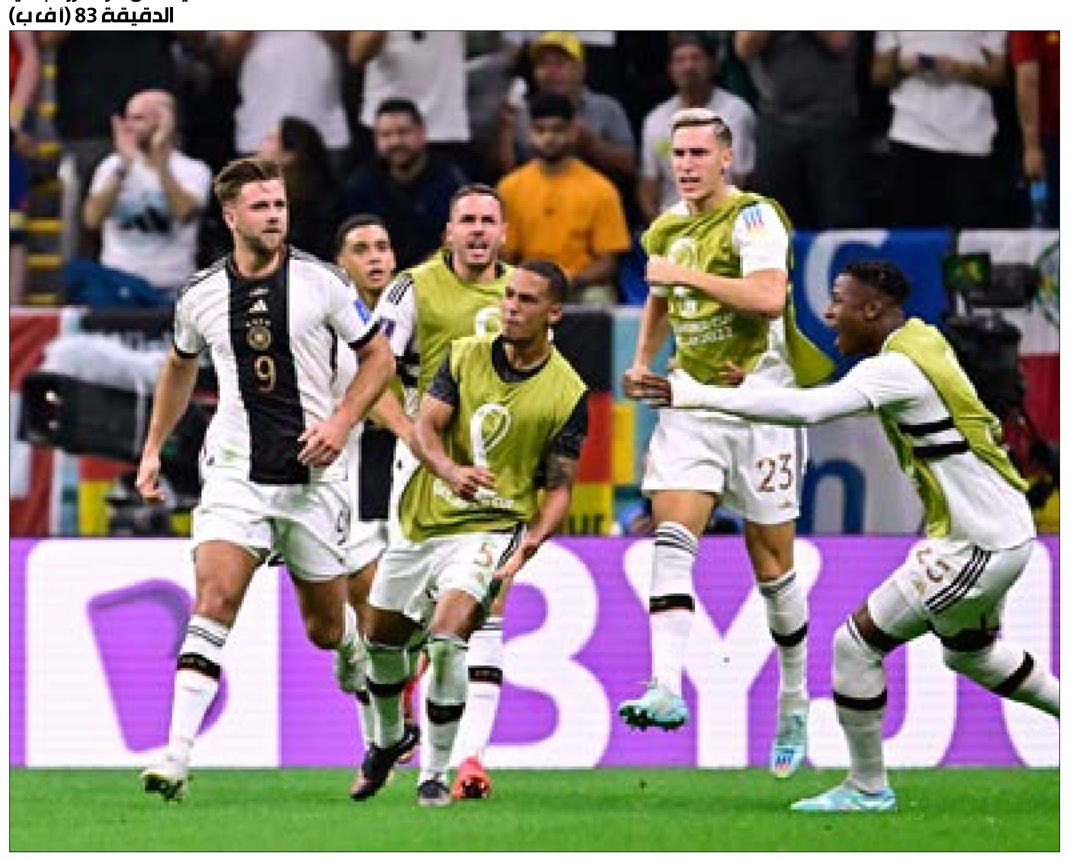

عادل الألمان النتيجة عبر نيكلاس فولكروغ في الدقيقة 83 (أ ف ب)

أرقام كأس العالم

عدد المباريات
24

عدد الأهداف
67

معدّل الأهداف
2,39 في المباراة

عدد الهدافين
53

أفضل هدّاف
إينر فالنسيا (الإكوادور)
كيليان مبابي (فرنسا)
3 أهداف

أفضل صانع أهداف
هاري كين
ثيو هيرنانديز
ايفان بريسيتش
جوردي ألبا
برونو فيرنانديز 2

الشباك النظيفة
21

مباريات اليوم

الكاميرون x صربيا 12:00
كوريا الجنوبية x غانا 15:00
البرازيل X سويسرا 18:00
البرتغال X أوروغواي 21:00

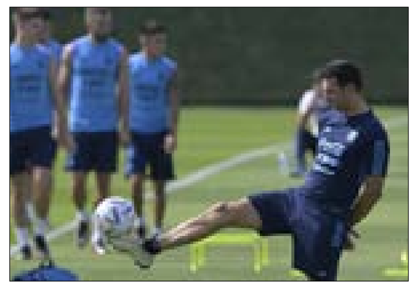

ليونيل سكالوني: أقدامنا على الأرض

طالب مدرب الأرجنتين ليونيل سكالوني الجماهير الأرجنتينية بالهدوء بعدما ساعد النجم ليونيل ميسي «راقصي التانغو» بالإبقاء على آمالهم بالتأهل إلى الدور الثاني قائمة، بالفوز على المكسيك بهدفين نظيفين على استاد لوسيل يوم السبت ضمن منافسات الجولة الثانية للمجموعة الثالثة في مونديال قطر لكرة القدم. وعندما سُئل عن الصور التي أظهرت مساعده لاعب خط الوسط الدولي السابق بابلو أيمار وهو على حافة البكاء خلال المباراة، دعا المدرب سكالوني إلى رؤية الأمور من منظور مختلف، قائلاً: «يجب أن يكون لديك بعض المنطق، إنها مجرد مباراة كرة قدم». وأكد سكالوني أنه لن يحتفل بفوز فريقه حالياً، خصوصاً أن منتخب «ألبيسيليستي» لم يضمن التأهل، إذ حتّى التعادل أمام بولندا يوم الأربعاء المقبل من المكن أن يطيحه من دور المجموعات. وقال: «سيظن الناس أنني مجنون لكنني بخير، لقد فزنا، سنحتفل وهذا يحدث. علينا الاستعداد للمباراة والأمر شبيه عندما فزنا بنهائي كوبا (أميركا) حين كان علينا التفكير بما سيحدث بعد ذلك».

مونديال 2022

«انتهاكٌ للهُوية الوطنية والدينية»

أميركا «تتلطّى» بالرياضة لمهاجمة إيران

طالبة الاتحاد الإيراني «فيفا» بمعاقبة الاتحاد الأميركي ومنتخبه (أ ف ب)

لا توفّر أميركا فرصة إلا وتحاول من خلالها تسجيل نقاط ضد من يرفض الرضوخ لها ولإملاءاتها. واختارت واشنطن هذه المرة نهائيات كأس العالم لكرة القدم للتصويب على إيران، إلا أنها عادت وتراجعت عن فعلتها بعد خروج مئات ملايين المعترضين على فعلتها غير الأخلاقية وغير الرياضية على حدّ سواء.

وفي التفاصيل، فقد نشر حساب المنتخب الأميركي لكرة القدم، ترتيب المجموعة الثانية التي يشارك فيها، بعد ختام مباريات المنتخبات في الجولة الثانية، ضمن نهائيات كأس العالم قطر 2022، وظهر العلم الإيراني في الصورة المنشورة، بدون لفظ الجلالة «الله» في وسطه.

لقيت الصورة ردود أفعال غاضبة من الجمهور الإيراني، ومئات الملايين حول العالم، إذ تعدّى عدد التعليقات على «تويتر» 9 آلاف تعليق في غضون ساعات قليلة، طالب المشجعون من خلالها الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» باتخاذ إجراء ضد الاتحاد الأميركي، بسبب ما اعتبروه إهانة لإيران وللدين الإسلامي على حد سواء. تصرف رد عليه الاتحاد الإيراني لكرة القدم مطالباً «فيفا» بمعاقبة الاتحاد المنتخب الأميركي وفقاً للوائح الاتحاد الدولي، وبحسب وكالات الأنباء الإيرانية فإن القانون في هذه الحالات ينص على إيقاف منتخب الاتحاد المسيء 10 مباريات بسبب انتهاك الهوية الوطنية والدينية.

ردود الفعل الغاضبة التي «اجتاحت» وسائل التواصل دفعت الاتحاد الأميركي إلى التراجع عن فعلته غير الأخلاقية، فعاد ونشر بياناً يُفسّر فيه سبب إزالة لفظ الجلالة، وقال: «قرّرنا التخلّي عن العلم الرسمي (لإيران) لإظهار الدعم للنساء اللواتي يناضلن من أجل حقوق الإنسان الأساسية».

وعاد الاتحاد الأميركي لينشر الترتيب بصورة العلم الإيراني الرسمي، عصر أمس على موقعه الإلكتروني، وأردف الاتحاد قائلاً: «أردنا أن نُظهر دعمنا للنساء في إيران عبر تصميم خاص لـ24 ساعة». والأكيد أن هذا الرد بيّن النوايا الحقيقية للأميركيين الذين أرادوا الإساءة منذ البداية.

كيروش يردّ بقوة

وفي سياق مشابه، انتقد الألماني يورغن كلينسمان، العضو في مجموعة الدراسة الفنية لـ«فيفا»، ومدرب المنتخب الأميركي من عام 2011 إلى عام 2016، تصرّفات الإيرانيين خلال الفوز المتأخر على ويلز (2-0)، الجمعة الفائت. وتحدّث المدرب السابق في تحليل فني لشبكة «بي بي سي» عن سلسلة من الأخطاء وعن سلوك الجهاز الفني الإيراني أثناء المباراة، معتبراً أن ذلك كان جزءاً من إستراتيجية مدروسة

> عاد الاتحاد الأميركي ونشر العلم الإيراني مع لفظ الجلالة بعد الاعتراضات الكبيرة التي وُجهت إليه

لجعل الخصم «يفقد تركيزه». وقال كلينسمان إن ما حصل «ليس بالصدفة. هذا كله حصل عمداً. هذا جزء من ثقافتهم، هكذا يلعبون. ينهكون الحكم. لقد شاهدت مقعد البدلاء (اللاعبين الاحتياط وطواقم الفريق) يقفزون دائماً ويزعجون مساعد الحكم والحكم الرابع إلى جانب الملعب».

وردّ مدرب المنتخب الإيراني، البرتغالي كارلوس كيروش، على كلينسمان، عبر حسابائه على وسائل التواصل الاجتماعي، فكتب: «على الرغم من أنك لا تعرفني شخصياً، أنت تشكك في شخصيتي بحُكم نمطي متحامل ينمّ عن فوقية». وتابع: «بغضّ النظر عن مدى احترامي لما فعلته داخل الملعب، فإن هذه التصريحات حول ثقافة إيران والمنتخب الإيراني واللاعبين هي وصمة عار على كرة باستقالة كلينسمان من وظيفته القدم»، مشدداً على أنه «لا يمكن لأحد أن يمس بنزاهتنا». ودعا المدرب السابق لمنتخبات البرتغال ومصر وكولومبيا، كلينسمان لزيارة مقر معسكر المنتخب الإيراني في مونديال قطر «للاستماع إلى مدى حبهم واحترامهم لكرة القدم» على الرغم من الانتقادات «الشائنة». لكنه اشترط استقالة الألماني من منصبه في «فيفا» كي يكون مرحّباً به بين اللاعبين الإيرانيين، متوجهاً إلى كلينسمان بالقول: «نريد أن نتابع باهتمام كامل قرار فيفا بشأن منصبك كعضو في مجموعة الدراسة الفنية لقطر 2022. لأنه من البديهي أن نتوقع منك الاستقالة قبل أن تزور معسكرنا».

من جهته طالب الاتحاد الإيراني «إلى جانب العديد من الاعتبارات المؤسفة في ما يتعلق بالمنتخب الوطني الإيراني وطاقمه، أصدر السيد كلينسمان أحكاماً بشأن الثقافة الإيرانية»، مضيفاً: «تقدّم الاتحاد الإيراني لكرة القدم بالفعل بطلب إيضاحات من فيفا وباعتذارات وإقالة السيد كلينسمان من مجموعة الدراسات الفنية في فيفا». وتابع الاتحاد أن «كلينسمان، بصفته ألمانياً، لن يُحكم عليه في أكثر الأحداث المخزية في تاريخ كأس العالم. عندما رتّبت ألمانيا الغربية والنمسا نتيجة» في مونديال 1982 على حساب الجزائر من أجل أن تتأهّلا معاً إلى الدور الثاني بفوز الأولى (1-0)، ولا على «سقطاته الاستعراضية الشهيرة» في منطقة جزاء الخصم ولا على «أي مسألة سياسية أو تاريخية مرتبطة ببلاده».

وحاول كلينسمان أن يُبرّر أقواله، في مقابلة أجراها أمس أيضاً مع «بي بي سي»، قال فيها: «تصريحاتي أسيء فهمها واقتُطعت من سياقها». وأضاف أنه يرغب في التحدّث مع كيروش قائلاً: «سأحاول الاتصال به، لتهدئة الأمور».

ورأى كلينسمان أنه لم ينتقد كيروش واللاعبين البدلاء على مقاعد الاحتياط، بل «وصفت سلوكهم بالحماسي فقط، وهو مثير للإعجاب، لأن مقعد الاحتياط الخاص بهم يعيش المباراة خارج الملعب. إنهم يقفزون تفاعلاً مع الأحداث، وكارلوس مدرب عاطفي جداً، ويحاول دائماً شحن لاعبيه من على خط التماس».

حاولت أميركا الضغط على لاعبي المنتخب الإيراني قبل لقائهما المقرر غداً الثلاثاء (الساعة 21:00 بتوقيت بيروت)، إلا أن الردّ جاء حاسماً، والأكيد أن مباراة الغد ستحمل معها الكثير من المشاهد التي ستضفي عليها ندية إضافية، في ظل حاجة إيران إلى التعادل فيما لا تستفيد أميركا سوى من الفوز لمحاولة العبور إلى الدور الثاني.

(الأخبار)

كأس العالم «افتراضيًا»... التغريدات تزيد من أهمية الحدث

تؤدي وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في التأثير على الرياضة. وكرة القدم ليست استثناءً. يعتبر المشجعون عن آرائهم بحماسة وقسوة أحياناً. كما أنهم يضعون ضغطاً ليس بالسهل على اللاعبين. وهم أيضاً يؤدّون دوراً في زيادة العلامة التجارية للاعبين والمنتخبات على حد سواء

حسين فحص

في السنوات الماضية، زاد تأثير تفاعل مشجعي كرة القدم عبر «السوشال ميديا»، وهو أمرٌ انسحب على فعاليات كأس العالم المقامة حالياً في قطر. يعكسُ ذلك تصدّر «الموندیال» للمواضيع الأكثر تداولاً على منصات العالم الافتراضي حول العالم.

قبل بداية العرس الكروي، هيمنت الوسوم المرتبطة على المواقع في مختلف بلدان العالم العربي، كما كثرت «الهاشتاغات» الأجنبية. ومع انطلاق المنافسات، بلغت «الضجة» أوجها.

تتميّز وسائل التواصل الاجتماعي عن البث التلفزيوني بكونها محادثةً ثنائية الاتجاه، تتيح لعشاق الرياضة التفاعل والشعور بأنهم أكثر ارتباطاً بالفرق وباللاعبين.

في كأس العالم التي احتضنتها البرازيل عام 2014 مثلاً، غرّد مشجعو كرة القدم 672 مليون مرة على منصة تويتر، وهو رقم قياسي للشبكة الاجتماعية. كانت هزيمة «السليساو» المحرجة (7-1) أمام ألمانيا أكثر المباريات تغريداً، بمتوسط 618000 تغريدة في الدقيقة، وفقاً لبيانات صدرت عن المنصة.

وفي كأس العالم 2018، اشتعلت وسائل التواصل الاجتماعي مرةً أخرى على خلفية العديد من المفاجآت. خرجت ألمانيا من الدور الأول، ثم صدمت كرواتيا الوسط الرياضي بالوصول إلى المباراة النهائية. أدّى استخدام حكم الفيديو المساعد (VAR) أيضاً للمرة الأولى إلى زيادة التفاعل، فيما كانت المباراة النهائية بين فرنسا وكرواتيا الأكثر تغريداً في تاريخ كأس العالم.

أرقامٌ قد تتحطم على العتبة القطرية لأسبابٍ مختلفة، بدءاً من التضييقات والاتهامات الحقوقية، وصولاً إلى توقيت الحدث الشتوي، مع ما رافقه من إصابات إثر زحمة المباريات. اشتعلت المواقع في حفل الافتتاح وكانت أغلب الأصداء إيجابية، ثم كثرت التغريدات بعد خسارة قطر للمباراة الأولى وهزيمة إيران بسداسية أمام إنكلترا، وما حصل بعدها من «حرب كلامية» بين مدرب إيران كارلوس كيروش من جهة، والاتحاد الأميركي ولاعب المانيا السابق يورغن كلينسمان من جهة أخرى. لا تزال البطولة في دورها الأول، ومن المرجح أن تشهد تفاعلات لم تشهدها من قبل على مواقع التواصل الاجتماعي.

(أ ف ب)

اللاعبون في الواجهة

بمقارنةٍ مرتبطة بكأس العالم نشرتها صحيفة «ماركا» الإسبانية، يمتلك كريستيانو رونالدو أعلى شعبية على وسائل التواصل الاجتماعي بواقع 747,1 مليون متابع. وبلغةِ الأرقام، يجب أن يمتلئ ملعب لوسيل (تبلغ سعته 80 ألفاً) أكثر من تسعة آلاف مرة، للاقتراب من عدد الأشخاص الذين يتابعون رونالدو على «السوشال ميديا».

ثاني أكثر اللاعبين شعبية في كأس العالم هو الأرجنتيني ليونيل ميسي بواقع 476 مليون متابع، أي أكثر من سكان أميركا الجنوبية بأكملها.

يأتي نيمار (337,5 مليوناً) في المركز الثالث، وتفوق شعبية اللاعبين الثلاثة بعض المنتخبات الوطنية.

يحتل غاريث بيل وكيليان مبابي ولويس سواريز وباولو دي بالا وأنطوان غريزمان وروبرت ليفاندوفسكي، إضافة إلى كريم بنزيما الذي أصيب قبيل المونديال، المراكز العشرة الأولى في البطولة، ويتجاوز مجموع متابعيهم عتبة الـ 2,1 مليار. رقمٌ يفوق متابعي باقي لاعبي مونديال قطر مجتمعين (1,7 مليار).

أجرت هذا البحث وكالة العلاقات العامة المتخصصة بكرة القدم «PMPR Excellence» لتحليل تأثير كأس العالم على وسائل التواصل الاجتماعي. تم تعقّب جميع اللاعبين البالغ عددهم 831 لاعباً من المتأهلين للتصفيات النهائية (32 منتخباً)، عبر رسم جداول تقوّم بتحليل مدى انتشار الأندية والمنتخبات الوطنية واللاعبين على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي. وهذه الدراسات تكون عادةً بطلب من وكالات الإعلان العالمية، إضافة الى الشركات الكبرى التي تستفيد من شعبية اللاعبين ونجوميتهم للترويج لنفسها وخدماتها ومنتجاتها. ولا يمكن في هذا الإطار سوى التوقف عند إعلان الشركة الفرنسية «لوي فيتون» التي طرحت إعلانها الذي يقدمه ليونيل ميسي وكريستيانو رونالدو تزامناً مع كأس العالم، والذي قدرت كلفته بمئات ملايين الدولارات.

وبحسب كل ما تقدم، فإن كأس العالم الحالية ستكسر كل الأرقام القياسية المتعلقة بالتغريد حول موضوع معين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديداً حول منافسات كرة القدم. وهذه التغريدات تساهم بالتالي في رفع قيمة اللاعبين السوقية، كما تدرّ عليهم أرباحاً هائلة مع منتجاتهم وأنديتهم نظراً إلى الإعلانات التي ترتبط بأسمائهم وخاصة عندما تكون متزامنة مع الأحداث الكروية الكبرى ككأس العالم ودوري أبطال أوروبا.

مدرّب المكسيك يتوعّد السعودية

أكد المدرب الأرجنتيني للمنتخب المكسيكي لكرة القدم خيراردو مارتينو أنه يتوقع مواجهة قوية ضد السعودية في الجولة الثالثة والأخيرة من دور المجموعات في مونديال قطر يوم الأربعاء المقبل، محذراً من أنه «طالما هناك فرصة (للتأهل)، ستحاول المكسيك استغلالها». وعقّدت المكسيك مهمتها في بلوغ الدور الثاني بخسارتها أمام الأرجنتين يوم السبت (صفر-2) في الجولة الثانية من منافسات المجموعة الثالثة، حيث تجمّد رصيدها عند نقطة واحدة وتراجعت إلى المركز الرابع والأخير بفارق ثلاث نقاط خلف بولندا المتصدرة ونقطتين خلف الأرجنتين والسعودية.

وباتت المكسيك بحاجة إلى الفوز على السعودية بثلاثة أهداف على الأقل بعد غد الأربعاء لضمان التأهل، مع تعثر بولندا أمام الأرجنتين.

وقال مارتينو: «طالما لا تزال لدينا فرصة، علينا أن نحاول استغلالها». وأضاف: «السعودية بحاجة إلى الفوز بهذه المباراة، ونحن كذلك. هي بحاجة إلى تسجيل الأهداف ونحن أيضا. في الحياة وفي كرة القدم، يجب أن نتعود على استعادة التوازن واستغلال الفرص. فريقي لا يزال لديه فرص للتأهل، حتى لو كان ذلك صعبا». وتابع: «لقد حافظنا على رؤوسنا مرفوعة في مواجهة خصم كبير وأنا متأكد من أننا سنبذل قصارى جهدنا في المباراة القادمة». وأردف قائلاً: «لقد منعنا الأرجنتين من الحصول على فرص لمدة ساعة. لعبنا هكذا لأننا اعتقدنا أنها أفضل طريقة لمواجهة الأرجنتين. كان لدينا مهاجمان سريعان، كنا نرغب في إيجاد مساحات مع انطلاقات الجناحين. ربما لم ننجح بالطريقة التي توقّعناها وأحيانا أخطأنا التمريرات الأخيرة».

وأوضح: «لقد ارتكبنا خطأ صغيرا جدا وسجّل ليونيل ميسي. بعد ذلك تلقّينا هدفا ثانيا قاسيا. ميسي يحتاج فقط إلى خمس دقائق ليؤذيك، حتى إلى 30 ثانية. حظي ميسي بمساحة عندما هزّ الشباك، لأننا ارتكبنا خطأ. لا أعتقد أنه حصل على مساحات كبيرة أثناء المباراة. نحن نعيش من أجل هذه المشاركة مدة عام ونصف عام، وأنا أعرف كيف يشعر الناس».

استراحة

كلمات متقاطعة 4183

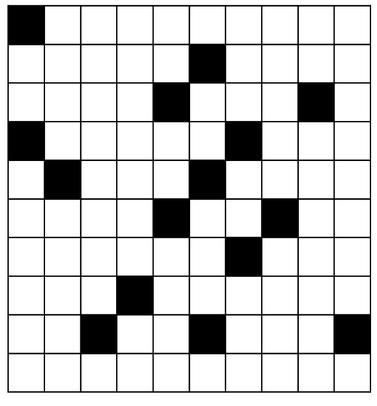

أفقيا

1- راقصة لبنانية راحلة – 2- رتبة عسكرية – من الأحجار الكريمة – 3- ولد ذكر – خلاف قديم – 4- أقام بالمكان – الإعانة والمساندة – 5- عائلة مغنية اوبرا فرنسية راحلة – مدخل المنزل – 6- متشابهان – من أعضاء الجسم – بلدة لبنانية في قضاء صيدا – 7- جرع الماء – رسائل تُبعث بواسطة جهاز إرسال لاسلكي – 8- مدينة مصرية – زجر وانتهر – 9- بغض – حرف عطف – نعم بالأجنبية – 10- موسيقار مصري راحل

عمودياً

1- احد متصرفي جبل لبنان – 2- والدة – مدينة تركية – 3- أميرة انكليزية راحلة – نوع من السمك – 4- يمشي كالطفل – حرف جر – تهدم البناء – 5- ضمير متصل – إمارة عربية – 6- كثير – قلب – جماعة من الناس – 7- معركة تاريخية بين جيش المماليك والعثمانيين – للندبة – 8- بلدة لبنانية في قضاء الكورة – 9- جبر بالأجنبية – مدينة في بوهيميا – 10- نظير – عائلة ممثلة أميركية راحلة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- حافظ الأسد – 2- رين – باناما – 3- بر – المشتري – 4- البيان – رهز – 5- لنا – لسد – من – 6- بد – خس – شفاه – 7- سام – قانا – 8- أريحا – فو – 9- سوري – مهر – 10- ب ب – مرداد

عمودياً

1- حرب البسوس – 2- ايرلندا – وب – 3- فن – يا – ماريب – 4- اي – ري – 5- ابل السقي – 6- لامنس – احمر – 7- انش – دشنا – 8- ساتر – فا – ما – 9- دمرهما – فهد – 10- ايزنهاور

4183 sudoku

	6		7	2		4		8
2	3		1		8			
				6	9			3
1	2		9					6
4		6		8				
	8	9				2	4	
					2		6	
					1	8		7
8		7	6				1	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4182

2	9	3	8	6	7	4	1	5
4	6	7	1	2	5	8	9	3
1	8	5	9	3	4	6	7	2
3	7	4	2	5	1	9	6	8
6	5	9	3	4	8	1	2	7
8	1	2	6	7	9	5	3	4
7	2	1	5	8	6	3	4	9
5	3	6	4	9	2	7	8	1
9	4	8	7	1	3	2	5	6

مشاهير 4183

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف ألماني (1833-1911). من السبّاقين الذين درسوا فكرة العلوم الإنسانية والتاريخ وابرزوا استقلاليتها

6+2+11 = عاصمة الهند قديماً ■ 5+4+8+9 = سئمت وضجرت ■ 10+7+1 = حواء بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **رجاء الجداوي**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

كارلوس شاهين وباسم بريش: مرافعة عن المرأة

مارلين نعمان في فيلم «أرض الوهم» لكارلوس شاهين

كارول عبود في «بركة العروس» لباسم بريش

أحمد الخطيب

خلال «مهرجان القاهرة السينمائي الدولي» الذي اختُتم قبل أيام، عُرضت تجرُبتان لبنانيتان مُختلفتان من حيث الشكل؛ لكن متألقتان في مضمونهما السردي. «أرض الوهم» Mother Valley لكارلوس شاهين، و«بركة العروس» Riverbed لباسم بريش، متوافقان في ثيمتهما الرئيسية التي تقارب وضع المرأة داخل المُجتمع اللبناني، ومُنسجمان داخل الحيّز المكاني، بتحركان داخل طبيعة الأرض وتضاريسها بشكل يجعل البيئة المُحيطة جُزئيّة مُهمّة داخل السردية. يندرج العملان في حيّز القهر، وقمع المُجتمع للمرأة،

يبني كارلوس شاهين سرديّته على «بروفة» الحرب الأهليّة اللبنانية عام 1958

وبالتبعيّة قهر المرأة لأبنائها كتفريغ للقمع الاجتماعي، ومحاولتها للاتساق داخل المؤسسة الأبوية.

في «أرض الوهم»، يبني كارلوس شاهين سرديّته على وقائع تاريخية، وحقائق اختبرها بنفسه وعاشها لسنوات. هكذا، يؤسّس سرديّته داخل حقبة زمانية مُعيّنة، أي عام 1958 وقت اندلاع «بروفة» الحرب الأهليّة اللبنانية. يبدأ بتقديم الشخصيّة الرئيسية، ليلى (مارلين نعمان) زوجة شابة لأحد أثرياء العائلات المارونية، وأم لطفل يبلغ سبع سنوات. من خلال المواقف، يُمرر لنا المُخرج الصبغة الاجتماعية لأثرياء الموارنة في منتصف حرب أهليّة، وينبُش في عُمق عائلة ليلى، فنرى والدها المُتسلّط وأخوتها المتمرّدات اللواتي لا يجدن مفراً من مواجهة المصير نفسه الذي خاضته ليلى في عُمر صغير، والزواج من رجُل يكبُرها لا تكنّ له أي عاطفة أو مودّة. من العُمق التاريخي، يتحدد المكاني، فبنات العائلات وخُصوصاً الأمهات، لا يتحركن كثيراً إلا بصُحبة أحد ما. تتعرّف ليلى إلى شاب فرنسي، فتقع في حُبه، ومن هُنا تشتعل أولى شرارات التمرّد، فالانتقال داخل المكاني محظور، خصوصاً مع وجود ابنها الصغير كرقيب، لكنها اختلست الزمان، وانسلّت داخل غياهب الطبيعة اللبنانية لتكتشف ذاتها من خلال الشاب الفرنسي. كلّ هذه الخواص تفرض على البطلة نسقاً معيناً في الحركة، على عكس «بركة العروس» الذي يتشارك لحظات الاختلاس المُكثفة نفسها، لكنه ينطلق من عنفوان مرئي لدى المرأة، عارضاً الرقابة الاجتماعيّة في أشكال كاريكاتورية وكوميدية. يسخر الشريط من أنماط القمع الاجتماعي، بضحك من لُغته القديمة وأساليبه التقليدية، ويفسح المجال للمرأة المُستقلة سلمى (كارول عبود) للتحرّك في المكان بشكل أكثر حُريّة ولو ضمن إجراءات احترازية لمقابلة عشيقها. على العكس من بطلة فيلم «أرض الوهم»، سلمى مُجرّدة من الوصاية الأسريّة، غير مُنضبطة على وتيرة أو روتين يكبح عاطفتها، رغم أن المجتمع ذاته مُصمم على الكبح والمنع. غير أن بناء الشخصيّة مُنفلت من الهيكل المُقدس للأسرة والزوج والأبناء ما وفّر مساحة لممارسات مُتطرفة بالنسبة إلى العرف الاجتماعي على هامش الحُب والجنس. بيد أننا نُفاجأ بعودة ابنتها ثُريا (أمية ملاعب) إلى المنزل، منفصلة عن زوجها وحاملاً في أشهرها الأولى، لتسقُط سلمى في هوّة الماضي، فعودة الابنة تثير ثيمات النبش في الزمان.

وبالتالي، يتشظى المكان، يستعرقان في نسق أقرب للشاعريّة. يحرص كارلوس شاهين على دمج حضور الشخصيّات بالحيز الطبيعي للمُحيط الخارجي، ليمزج الحضور المكاني للبلدة والنموذج الاجتماعي بالامتداد الطبيعي للبيئة. لعلّ تلك المنهجيّة لا تتعلّق بالتاريخ لحقبة معينة، بل بالحضور الطبيعي كجُزء مُهم من جغرافية المكان وديموغرافية السكان. لذلك، فالثنائيات ترصُدان المُجتمع داخل إطار الطبيعة اللبنانية، وهذا يسمح للإيقاع بالتجدد، وفقاً للنسق والكيفية.

يطوّع كارلوس شاهين لقطاته وتسلسله المشهدي لتكون نقاط ذروته المؤقتة مطوّقة بالأخضر الطبيعي أو البُني الأرضي، بل يمنحها طابعاً جنسياً، إرادة شبقة تتحرّك بمعزل عن الشخصية الرئيسية. فالمساحات الضيقة بين الأشجار وجُدران الكنيسة المنصوبة على الجبل مثل المسيح المصلوب، أو الأماكن التاريخية في جوف الطبيعة، توفر شعوراً بالانحجاب والاختلاس، ما يُعزز الحُرية المستلهمة من إرادة الجسد. الفكرة أن بطلة الفيلم ليلى، تُمارس «خطيئتها» بالقُرب من ابنها، حتى ستار الليل أو جُدران الجبل لم يوفرا لها الإمكانية التي تحظى بها سلمى في «بركة العروس». فسلمى تُمارس حُريتها المتمثلة في الحُب والجنس بعيداً عن الضيعة، عند بركة مياه ضخمة، أو فوق جبل جامح، لكن العادة أكسبتها الثقة الكافية للمصالحة مع الذات. ومن هُنا نرى الطبيعة في فيلم باسم بريش بعين أكثر رقةً وشاعرية. يخلق المُخرج إيقاعاً تأملياً يميل إلى التدفق السردي عن طريق الصورة، من دون مونولوجات خارجية أو داخلية. يؤسس لدراما تبدو ثانوية، لا ينزع للميلودراما، فيورّط بطلته في مُشكلة داخليّة، ولا يجنح إلى العالم الخارجي إلا كوسيط، ويقتصر تعاطيه مع المجتمع في حالتين: الأولى هي السُخرية والمواقف الكاريكاتورية، بحيث لا يأخذ المنظومة الاجتماعية على محمل الجد، ولكنه في الوقت نفسه يفحصه بعين واعية. والثانية هي الرؤية الطبيعية للمكان، والانتقال في لقطات ثابتة بين المناظر الطبيعية في استهلال

مُغامرات سلمى ورحلتها التي تخرج عن نطاق الحي، فيسمح للسردية بالتحرك داخل المكان، ويشغل الكادر بمنظور ولقطات تكشف عن فلسفته، فيتعمّد استخدام لقطات واسعة، ليتبدّى الإنسان كطُفيلي في حضرة الأرض بتكويناتها الفسيحة وتضاريسها الهائلة. الإنسان في واقعه الهامشي مُجرد حصى صغيرة مُقارنة بالطبيعة، ما ينعكس على حالة النشوة داخل غياهب الطبيعة، والتيه الذي يُرافق الأبطال داخلياً. رُبما ينجح الأبطال بالتنقل داخل المكاني ولكن المُخرج يريد تصدير صورة بعينها تُرسي نوعاً من الانحلال والهيام داخل طبقات الطبيعة، سواء في لقطات فوقيّة عالية، أو لقطات أخرى واسعة على البركة أو من فوق الجبل. إلى جانب ذلك يحاول باسم بريش في فيلمه رصد المُفارقة والهوة المتسعة بين الأجيال، سواء الأجيال المحافظة الأكبر سناً، التي ما زالت تتمسك بالقيم الشعبويّة والتقاليد المُطعّمة بالصبغة الدينية، مروراً بالبطلة التي تمثل جيلاً أكثر استقلالية وأقل إيماناً بالرؤى الشعبية والدينية، يجسد انعزالاً فكرياً عن الحياة الاجتماعية، ولكنه يظل قادراً على الانخراط الاجتماعي كشخص فاعل داخل النظام الشعبي، ولكنه لا يؤمن بالضرورة بتلك الأنظمة مثل الأسرة والترابط، وصولاً إلى الابنة ثُرية الأكثر تمرداً لدرجة الانفصال التام عن الأسرة. وقعت سردية باسم بريش داخل هوّة الركود في بعض الأحيان، حاول المُخرج دفع سرديّته عن طريق شريط الصوت الذي يصدح بموسيقى وأغنيات عربية جميلة، لكنه لم يستطع ضبط الإيقاع بالشكل الكافي. فالموضوع ليس له علاقة بخلق إيقاع شاعري أو صُنع صورة سينمائية بقدر ما له علاقة بالسيناريو الذي يعدّ أكثر العناصر فقراً داخل المنظومة.

من جهته، كشف كارلوس شاهين عن أكثر من جانب تاريخي واجتماعي لبناني من دون أن يحيد عن السرديّة الأساسية المُكثفة بشخصيات ووقائع لها صدى تاريخي ما زال حاضراً حتى الآن. شبكة من العلاقات المُعقدة نراها من منظور ليلى المُعذبة الراضخة للعادات والتقاليد، بيد أنها تجرؤ على كسر العقد المُقدسة وتُمارس الجنس مع شاب في عمرها. تتمرد وتندفع داخل دوامة من التساؤلات والضغط تنعكس على ابنها الصغير، الذي بدوره يُريد دبابة كهدية في عيد ميلاده، كإشارة واضحة للمجتمعات التي تُربي العُنف وتغذي العُنصرية، فكُل الأحداث تدور في إطار جنسي أو سُلطوي أو طبقي. العائلة ترى نفسها، كمالكة للأرض، أقوى من كُل شيء، خصوصاً مع اندلاع الحرب الأهلية والتعصّب المكشوف ضد الطوائف، بالإضافة إلى إسقاطاته وإشاراته المُبطنة للسيادة الدينية واللاهوتية على القرار والمُجتمع، ورصده لمنهجيات غير مُباشرة تُغذي النظام الأبوي.

قدّم المُخرجان القضية ذاتها لكن بأبجدية مُختلفة، ولُغة سينمائية متميزة وجريئة، واستحقا جوائز «مهرجان القاهرة»، إذ منحت لجنة مسابقة «آفاق السينما العربية» جائزة سعد الدين وهبة لأفضل فيلم عربي لـ«أرض الوهم»، فيما نال «بركة العروس» جائزة صلاح أبو سيف ـ جائزة لجنة التحكيم الخاصة، إلى جانب حصول كارول عبود على جائزة أفضل ممثلة.

ستريمينغ

الجُرح السوري معرضاً لـ «السباحتان»

شفيق طبارة

هناك أفلام تثير جدالاً حول المسؤولية الأخلاقية للسينما عندما تنقل قصصاً حقيقيّة تتعلّق بمعاناة الآخرين. وهذا الجدال طبيعي وصحي، في الوقت نفسه، هناك أفلام تنسف هذا الجدال من أساسه ـ لأنها من البداية إلى النهاية ـ مصمّمة لتكون بمثابة إهانة جماعية لكثير من البشر. بعض هذه الأفلام نفترض بها حسن النيّة، وبعضها الآخر لا تتوافر فيه حتى النية الحسنة، لأنّها تحوّل معاناة بعض البشر إلى سلعة ترفيهية. فيلم «السباحتان» للمخرجة الويلزية المصرية سالي الحسيني ينتمي إلى الفئة السيئة والسيّئة من الأعمال.

يروي «السباحتان» القصة الحقيقية للسباحة السوريّة يسرى مارديني، التي قامت عام 2015، مع أختها سارة واثنين آخرين، بالسباحة وسحب قارب ملجأ، بالاجئين عبر بحر إيجه، لإنقاذ الجميع من الغرق خلال الرحلة البحرية الطويلة. بعد الوصول إلى اليونان ومنها إلى ألمانيا، اختيرت يسرى مع عشرة آخرين للتنافس مع الفريق الأولمبي للاجئين في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في ريو دي جينيرو عام 2016. لم تستطع نتفليكس والحسيني مقاومة إغراء هذه القصة الحقيقية، فحولتها إلى فيلم درامي خارج من أقبية الأمم المتحدة، ومصمّم بيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

«السباحتان» مقسّم إلى ثلاثة أجزاء مختلفة؛ نبدأ في دمشق عام 2011، بينما تركز يسرى (نتالي عيسى) على تدريباتها للمشاركة في الألعاب الأولمبية، نشاهد شقيقتها سارة (منال عيسى) بداية الاضطرابات في سوريا على موقع اليوتيوب. في لحظة، ينتقل الفيلم بسرعة إلى عام 2015، في خضمّ الحرب في سوريا، لا تزال يسرى تلاحق حلمها مع مدرّبها ووالدها عزت (علي سليمان)، وبدعم من والدتها ميرفت (كندة علوش) بينما تحاول سارة إقناع العائلة بالسماح لهما بالسفر واللجوء إلى أوروبا هرباً من الحرب. بعد الرفض التام من قبل والديهما، يستسلمان ويقرران دعم رحلتهما إلى ألمانيا مع قريبهما عزت (أحمد مالك). الجزء الثاني يصوّر رحلتهما من دمشق إلى برلين عبر تركيا ثم اليونان مع كل المصاعب التي واجهتهما. يحتضن الجزء الأخير من الفيلم كليشيهات الأفلام الرياضية، مع إظهار قتال يسرى وتدريباتها في برلين للوصول إلى الحلم الأولمبي.

في فيلمها الطويل الثاني بعد «شقيقي الشيطان» (2012)، تقدم لنا الحسيني فيلماً ميكانيكياً مصمّماً وليس مكتوباً. كل شيء فيه مرسوم بشكل محدد ليخدم «الرسالة الإنسانية»، من النوع التي تنتجه نتفليكس و«ينجح» بشكل كبير في الغرب. في الفيلم العرب واللاجئون يحتاجون دائماً إلى المساعدة، وطبعاً «الرجل الأبيض» يستقبلهم بقلوب مفتوحة، وطبعاً هناك شخصية المنقذ الأبيض سفين (ماتياس شفايغوفر) مدرب السباحة الجديد التي يساعد يسرى في الوصول إلى الأولمبياد. يكتفي «السباحتان» بالثناء على مواقف الأمم المتحدة والغرب وحاجة العربي إليهم: انظر كيف يعانون، انظر مدى صعوبة حياة هؤلاء الناس. يدعو الفيلم إلى السلام وفهم الآخر. خطاب يطلب المزيد من الحب، بكل السذاجة التي يمكن أن يمثّلها هذا الطلب.

بعيداً عن الرسالة السطحية التي يحملها الفيلم، صوّرت الحسيني فيلمها بعدم مصداقية، ما جعله غير عفوي، مبنياً على نقاط محددة، ومكرّرة. استغلت الحسيني قصة السباحتين وحولتهما إلى ميلودراما فيها الكثير من الديماغوجية، مصمّمة بوضوح لاستمالة عواطف الجمهور. صنعت المخرجة استعاراتها بطريقة ثقيلة وصريحة، بينما تصرّ الموسيقى على إخبارنا متى نبكي ومتى نتأمل. هناك نزعة في الفيلم لتجميل المعاناة وتعظيم الإنجازات وتحويل المصاعب إلى شيء ينبغي تخطّيه مهما كلف الأمر، كأننا نقرأ كتاب مساعدة ذاتية. حتى مشهد السباحة في البحر والخوف من الغرق صُوّر بطريقة منمّقة، بجمال شاعري، فحوّلت البحر إلى مسبح يشبه المسبح الأولمبي. فيلم سطحي وفجّ، حتى لناحية الموسيقى، نرى سورياً تُقصف على صوت أغنية «تيتانيوم» لسيا، بينما تقول الكلمات: «أنا مضاد للرصاص، لا شيء لأخسره، اطلق النار كما تشاء». تتدرب سالي داخل مخيمات اللاجئين على صوت أغنية unstoppable، وبينما يتم تقسيم اللاجئين في المخيمات، نسمع كلمات أغنية «لا يهمني من أين أتيت». كل شيء واضح في الفيلم، هو سينما المنظمات غير الحكومية.

> **ميلودراما فيها الكثير من الديماغوجية، مصمّمة بوضوح لاستمالة عواطف الجمهور**

هناك تفاهة واستخفاف يتمثّلان في اللغة المنطوقة. يسرى وسارة يتحدّثان في ما بينهما طوال الفيلم باللغة الإنكليزية. حتى عندما كانتا في سوريا، فالعربية ليست موجودة إلا في بعض المشاهد القليلة. بسبب السيناريو المصمم، لم نرَ أي ديناميكية بين الشخصيات، إذ بدت كأنها رؤوس ناطقة فقط، لا دور كبيراً لها في القصة، بل مجرد أزياء بشرية لتوصيل الرسالة. «السباحتان» لا يعرف أي شيء عن سوريا أو عن اللاجئين. قبل السفر في البحر على متن قارب صغير مطاطي، يكشف لنا الشريط عن جنسيات اللاجئين ومن أين أتوا بطريقة مصطنعة فوقية، ثم يختفون لأنّ لا دور لهم إلا أن يكونوا لاجئين. مستقبلهم لا يهمّ، فالهم هو النهاية السعيدة للشقيقتين. كل شيء مصمَّم ليكون فيلماً يحمل الأمل بنهاية وردية. مرّت سارة ويسرى مارديني في الحياة الواقعية بالجحيم، حالهما حال جميع اللاجئين، ولكنّ قصتهما استُغلت لتكون وعاءً للرسائل التي يريد الفيلم أن يلقّننا إياها.

The Swimmers على نتفليكس

نتالي عيسى ومنال عيسى في الشريط

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 28 تشرين الثاني 2022 العدد 4788

صورة وخبر

يبدو عشرات الآلاف من العراقيين مهدّدين بالرحيل بسبب مشروع بناء سدّ مكحول الذي تأمّل الحكومة العراقية استكماله في غضون خمس سنوات، على نهر دجلة، على الحدود الإدارية ما بين محافظتي كركوك وصلاح الدين. تدافع السلطات عن المشروع الذي تؤكد أنه سيؤمّن مخزوناً مائياً لمعالجة النقص في ظل موجة جفاف حادّة تواجهها البلاد منذ ثلاث سنوات وتداعيات التغيّر مناخي. غير أنّه يقابَل بمعارضة شديدة بسبب الآثار السلبية التي ستطاول حوالي ثلاثين قرية تضم نحو 118 ألف نسمة، بالإضافة إلى تهديده للتنوع البيولوجي ولعدد من المواقع الأثرية في المنطقة. ومن المعلوم أنّ العراق الذي يضمّ ثمانية سدود كبيرة، يعاني من انخفاض في منسوب الأنهار ويشكو من السدود المبنية في تركيا المجاورة التي تعيق تدفق المياه إلى أرض الرافدين. (حسين فالح ـ أ ف ب)

المفكرة

الثقافة في مواجهة الاحتلال

■ في سياق الأنشطة المنوّعة التي تُقام في مناسبة الذكرى السنوية الأولى لرحيل الكاتب والمترجم والناشر والمثقّف المشتبك سماح إدريس (الصورة)، يدعو «مركز دراسات الوحدة العربية»، بعد غدٍ الأربعاء إلى حضور ندوة رقمية حول «الثقافة والمثقّف في مواجهة الاحتلال ومشاريع الهيمنة والاستعمار». اللقاء الذي تديره عُبادة كَسر، يجري عبر منصة «زوم»، على أن يتمكّن الراغبون من متابعته أيضاً على صفحة المركز الرسمية على فايسبوك حيث يُنقل عبر تقنية البثّ المباشر.

ندوة «الثقافة والمثقف في مواجهة الاحتلال ومشاريع الهيمنة والاستعمار»: بعد غدٍ الأربعاء. الساعة الخامسة مساءً. منصة «زوم» (للحصول على الرابط مراسلة: info@caus.org.lb) أو صفحة «مركز دراسات الوحدة العربية» على فايسبوك.

ليلة شعر مع أدهم الدمشقي

■ ضمن فعاليات أسبوع اللغة العربية العالمي، يستضيف «معهد الآداب الشرقيّة» في «جامعة القديس يوسف» اليسوعيّة في بيروت، في الثاني من كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل الشاعر والفنان التشكيلي اللبناني أدهم الدمشقي (الصورة) في أمسية شعرية يقرأ فيها نصوصاً من كتابَيْه الأخيرَيْن «لم يلِد ذكراً لَم يلِد أنثى» (دار الآداب ـ 2014) و«سرير» (دار نلسن ـ 2018)، فضلاً عن نصوص غير منشورة.

أمسية شعرية لأدهم الدمشقي: الجمعة 2 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل. الساعة السابعة مساءً. «مسرح بيريت» (حرم كلية العلوم الإنسانية. جامعة القديس يوسف. طريق الشام/ بيروت). الدعوة عامّة.

جورج نصر بيننا

■ في إطار أنشطة «مساء الأفلام»، تحتفي «دار النمر للفن والثقافة»، في 14 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل بإرث المخرج السينمائي اللبناني الراحل جورج نصر (1927 ـ 2019) من خلال عرض فيلمه «إلى أين؟» (1957 ـ 90 د/ الصورة). تدور الأحداث في قالب من الدراما حول رب أسرة يقرّر الهجرة، وعندما يعود يجد ابنه يخطّط للهجرة، فتتكرّر المأساة والغربة. أصبح العمل أوّل

فيلم يمثّل لبنان رسمياً في «مهرجان كان السينمائي الدولي». وقبل عودته إلى الدورة السبعين من الحدث الفرنسي، خضع لعملية ترميم بمبادرة من«أبوظ برودكشنز» و«مؤسّسة سينما لبنان» و«نادي لكل الناس» الذي يجري العرض المرتقب بالشراكة معه. علماً أنّ النشاط هو أيضاً جزء من البرنامج العام لمعرض «القنطرة: رحلات دوم بيدرو الثاني إلى

العالم العربي في عامَي 1871 و1876» الذي تنظّمه سفارة البرازيل في بيروت.

عرض فيلم «إلى أين؟»: الأربعاء 14 كانون الأوّل 2022. الساعة السادسة مساءً. «دار النمر للفن والثقافة» (شارع أميركا. كليمنصو. بيروت). للاستعلام: 01/367013 أو info@darelnimer.org

نجيب رزق ضيف «أونوماتوبيا»

■ من المواعيد الموسيقية الحية القليلة التي يشهدها لبنان حالياً بفعل حجز المونديال الحيّز الأكبر من اهتمام المجتمع، أمسية في الأوّل من كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية) يحييها الفنان نجيب رزق. المغني والملحّن اللبناني ملمّ من ناحية بالغناء الشرقي، الطربي الأصيل والشعبي، بين استعاداته لكلاسيكيات من هذا الريبيرتوار والأغاني الخاصة التي تحمل توقيعه، ومن ناحية أخرى، بالنغم الغربي الذي يستعيد منه عناوين معروفة بعد تعريبها (أو لَبنَنَتها) لناحية النص. من أعماله الخاصة نذكر من كلماته وألحانه «صبية وصبي» و«بكرا». ومن استعاداته «أنت ملاك» (تعريب لـ Can›t Take My Eyes Off You التي تعود إلى ستينيات القرن الماضي) والأغنية الميلادية «ناطرينك» (اللحن الأصلي لوليام كيركباتريك)، اللتين لا يحمل إعدادهما الموسيقي الكثير نسبةً إلى الأصل أو إلى النسخ المحترمة التي تناولتهما. في أمسيته المرتقبة، يقدّم رزق (غناء ودف)

باقة من الأعمال التي تجمع كل هذه العناصر والاهتمامات، الشرقية والغربية، فيما يرافقه في تنفيذ البرنامج كريم صيقلي (غيتار).

أمسية غنائية لنجيب رزق: الخميس 1 كانون الأوّل 2022. الساعة الثامنة والنصف مساءً. «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي. الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

على بالي

أسعد أبو خليك

مشهد إذلال الصحافيّين الإسرائيليّين في الدوحة مشهد للأجيال. هو يدحض كل الفرضيّات التي رافقت توقيع اتفاقيّات إبراهيم. توماس فريدمان وغيره كالوا المدائح على جاريد كوشنر لأنه عرف كيف يتجاهل القضيّة الفلسطينيّة ويصل إلى سلام «مع العرب». الصحافة الصهيونيّة في الغرب كانت تستعمل كلمة «عرب» وهي تعني بها الطغاة في الخليج. محمد بن سلمان أخبر الصحافيّين الأميركيّين (في جلسة سرَّب منها مراسل «وول ستريت جورنال») أن الشعب السعودي لا يمانع التطبيع وأنّ آراءه في مناصرة فلسطين لم تعد كما كانت. مشهد السعوديّين والعرب في الدوحة أثبت أنّ الطغاة ـ بالرغم من إنفاقهم بالمليارات لتغيير أهواء الجماهير ـ ثابتون في القضيّة المركزيّة (عبارة القضيّة المركزيّة تزعج كتّاب الليبراليّة الذين لا قضيّة لهم إلا مواقف الأمير أو الشيخ، مهما تغيّرت أو تبدّلت. هؤلاء مثل أعضاء الكتلة الجنبلاطيّة الذين يهرعون كي يتكيّفوا مع مواقف الزعيم). حتى الحكومة القطريّة التي شرّعت التطبيع الرياضي ـ والتطبيع تطبيع، رياضيّاً كان أم سياسيّاً ـ شعرت بالحرج على الأرجح لأنها لم تكن تريد سياسة في المونديال، مثل آل سعود في الحج. الصحافة الإسرائيليّة أجزلت في الحديث عن المهانة التي تعرّض لها إعلاميّو العدوّ. مراسل «يديعوت أحرنوت» استفاض في البكاء والشكوى، واعترف بزعمهم أنّهم من الإكوادور. تحدّث عن كراهية في عيون اللبنانيّين، حتماً ليس هؤلاء من جماعة حب الحياة وإسرائيل في ربوعنا. أنظمة الطغيان لا تتجاهل الرأي العام بالكامل. هي تحتاج إلى معرفة الأهواء، ومحمد بن سلمان اعترف في الحديث أعلاه أنّ الحكومة تجري لغاياتها استطلاعات خاصّة بها. لكنّ «مؤسسة واشنطن» كانت قد أجرت استطلاعاً في السعوديّة أثبت معارضة شعب المملكة للتطبيع. لن يغيّر الطغاة النظر في التطبيع، خصوصاً أنّه أقرب الطرق إلى قلب الكونغرس الأميركي بحزبَيْه. لكن يمكن للشعب العربي تدفيع ثمن التطبيع بأشكال مختلفة منها إحراج المطبّعين من خلال تظهير الفارق بين أهواء الناس وأهواء الطاغية. لم يعد محمد بن زايد واثقاً كما كان قبل المونديال. لو كان بين الحضور، كان قد نال نصيبه.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 28 تشرين الثاني 2022 العدد 218
Lundi 28 Novembre 2022 no218

الأخبار

رأس المال

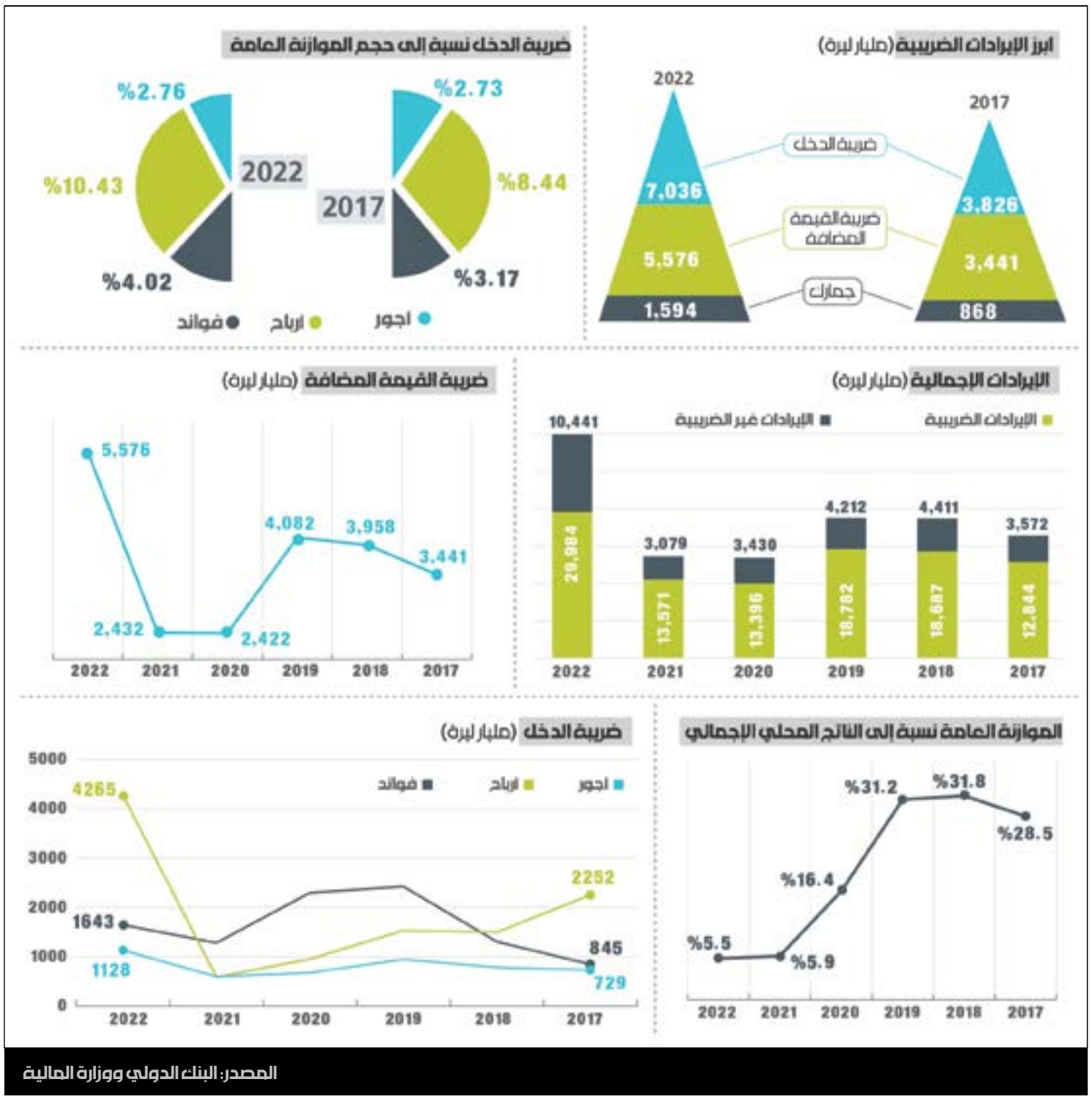

المصدر: البنك الدولي ووزارة المالية

في العدد

02
ماهر سلامة
«الدولرة» متلازمة الأزمات

03
لور شدراوي
ذريعة الهروب من العدالة الضريبية

05-04
محمد وهبة
التلاعب ببيانات الذهب: ما الذي نملكه حقّاً؟

07
علي عوّاد
موجة إضرابات في الغرب

08
ورد كاسوحة
التدخّل الرأسمالي في الأسواق

عن خيار إحياء «النموذج»

لم تأت الزيادات الضريبية التي طرأت في السنوات الماضية، ومن ضمنها سنوات الأزمة الثلاث، في إطار سياسة عامة هادفة وعادلة، وإنما جاءت كردّ فعل في إطار هدف تعزيز الإيرادات حصراً من المصادر المعتادة، كأن الازمة لم تحصل. الزيادات الضريبية ما زالت تصيب المداخيل الأدنى بشكل حادّ، في مقابل منح رأس المال أولوية من خلال الاعتماد أكثر على الضرائب والرسوم على الاستهلاك.

عندما طُرحت موازنة 2017، لم يكن وقتها شائعاً أن حجم الأزمة المقبلة ووتيرتها مرتبطان بخسائر مقنّعة في بنية النظام المالي. يومها، كان التركيز على كلفة سلسلة الرتب والرواتب وانعكاسها على الموازنة العامة والعجز المالي. في الواقع، ما زال الكثيرون يرون، لغاية اليوم، أن كلفة السلسلة هي التي سبّبت الأزمة، رغم أنها لم تصل إلى مليارَي دولار، في مقابل خسائر مقنّعة في النظام المالي بقيمة تفوق 70 مليار دولار. وما كان مطروحاً في ذلك الوقت، ما زال يمثّل الجزء الأهم من الطروحات الآنية؛ كان التقشّف عبر خفض الإنفاق العام وتقليص حجم القطاع العام باعتباره حمولة زائدة على بنية النظام، هو خيار قوى السلطة. ورغم أن حقيقة المشكلة انكشفت بعد الأزمة، وبات واضحاً أنها متّصلة، مباشرة، ببنية النموذج الاقتصادي وبأولوياته التي تقدّس الرساميل، فإن المقترحات بشأن النظام الضريبي ما زالت قاصرة عن محاكاة أصل المشكلة. هذا الأمر كان واضحاً في موازنة 2022، إذ انبرت وزارة المال والحكومة ومجلس النواب إلى الإنغماس في فكرة تصحيح بنية الإيرادات من الدولار الجمركي والضرائب والرسوم على الاستهلاك من دون أي تعديلات جذرية. ينبع ذلك من اقتصار أهداف قوى السلطة على إعادة إحياء النموذج كما كان. كما أن هذا الأمر يفسّر سبب التركيز الأكبر على أوضاع المصارف وعلى المودعين، ولا سيما كبار المودعين. فقد خُصّصت للرساميل مساحات كبيرة في قوانين إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإعادة التوازن للنظام المالي. عناوين هذه القوانين تدلّ على هذا التوجّه بشكل واضح. إنما في المقابل، مُسحت كل الأفكار المتصلة بمقترحات على شاكلة قوانين تصيب الثروات المالية والعقارية وسائر الريوع وعلى المداخيل الأكبر. وكان هناك اتجاه واضح بأن قوى السلطة تعمل على خطّين:

- خطّ استمرار التقشّف الناشئ بفعل مفاعيل الأزمة التي أصابت الأجور بشكل رئيسي، وخصوصاً أجور العاملين في القطاع العام ومعاشات التقاعد والدعم والخدمات الأساسية، وأصابت أيضاً هيكلية الوظائف في القطاع العام عبر تهجير العاملين بوتيرة غير مسبوقة نحو القطاع الخاص ونحو بلدان أخرى أيضاً. نسبة الوظائف الشاغرة في القطاع العام تصل إلى 72% بحسب مسح أخير نفّذه مجلس الخدمة المدنية. وهذه الهجرة لا تقتصر على القطاع العام، بل هي تصيب القطاع الخاص، وخصوصاً حيث هناك كفاءات وخبرات تطلّب إيجادها سنوات طويلة. وغيابها سيكون له أثر واسع على الأجيال المقبلة، مثل القطاع التعليمي والقطاع الطبي.

- خطّ استعادة الإيرادات الضريبية التي كانت قائمة قبل الأزمة. أي الضرائب على الاستهلاك. وهذا الأمر تفسّره حقيقة التركيز على الدولار الجمركي ومضاعفة الإيرادات المتأتية منه بنحو عشرة أضعاف على الأقل، والتركيز أيضاً على الإيرادات الضريبية من رسوم وضرائب تصيب الاستهلاك بشكل أساسي.

الهدف من هذين الخطّين، كان ولا يزال، إجبار الأسر والمؤسّسات على خفض استهلاكها من أجل تقليص الاستيراد، وبالتالي الحدّ من نزف العملات الأجنبية من احتياطات مصرف لبنان. كما أن الهدف الثاني هو تخفيف الأعباء عن مصرف لبنان لجهة خلق النقد، ولا سيما أنه يقوم بذلك من أجل إطفاء الخسائر في النظام المالي. فهو اضطر إلى أن يضخّ كتلة من النقد بالليرة تساوي أقلّه 12 ضعفاً ما كانت عليه قبل الأزمة.

من هنا، كانت الإجراءات المتخذة على صعيد القوّة الشرائية للأجور عبارة عن استجابة متأخرة جداً، وغير سوية «ترقيع» لأنها لم تدخل ضمن أصل الراتب، وبخسة لا تعيد تشكيل أكثر من ثلث قيمة الأجور كما كانت عليه في عام 2008. الحدّ الأدنى للأجور الذي بلغ اليوم 2,6 مليون ليرة، يساوي فعلاً بقوّته الشرائية نحو 200 ألف ليرة مقارنة مع ما كان عليه في عام 2008. أصلاً، الأجور كانت تخسر من قوّتها الشرائية باستمرار منذ 1996 لغاية اليوم.

والجمود الضريبي القائم هو فعل مقصود وواضح يعبّر عن انعدام الرغبة في التعامل مع الأزمة، إلا من باب القطاع المالي وبشكل استنسابي، أي من دون اهتمام للآثار الاجتماعية التي تكبّدها المجتمع وسيتكبّدها في السنوات المقبلة بفعل السياسة المتبعة. هو انعكاس للخيارات السياسية التي تتخذها قوى السلطة بامتناعها عن القيام بإصلاحات جديّة في بنية الاقتصاد. كما لو أنها تهيئ المجتمع لأزمة جديدة ستتفجّر عاجلًا أو آجلًا.

«الدولرة» متلازمة الأزمات

لا يبدو أن هناك نهاية للانحدار الأزمة في لبنان. لا قعر واضحاً لها بعد. والمؤشّر الأساسي إلى ذلك، هو ظاهرة «الدولرة النقدية». الحدّ من هذه الظاهرة غير ممكن إلا بحلّ اقتصادي يعالج الشوائب البنيوية. وهو أمر لم تُظهر قوى السلطة أي نيّة في التعاطي معه. بل هي تركّز على إعادة إحياء النموذج الذي أدّى إلى الأزمة، بكل الطرق المتاحة ولو كانت على حساب إعادة توزيع عكسية للثروة من الفقراء باتجاه الأغنياء... مجدّداً

ماهر سلامة

ظاهرة «الدولرة» هي عملية استبدال العملة المحليّة بالدولار للقيام بالأدوار المحورية للمال في الاقتصاد. اختيار العملة الأميركية أمر منطقي طالما أنها العملة المهيمنة على العالم حالياً. فمن النادر أن هناك دولاً لجأت إلى استعمال الإسترليني

لا تنتهي ظاهرة «الدولرة» إلا بعد معالجة اقتصادية تضع حدّاً للأزمة

أو اليورو أو أي عملة أخرى، خارج نطاق الاستعمار المفروض عليها. أما في الدول التي تعاني من الأزمات، فبحسب البنك الدولي، تلجأ إلى استعمال العملة الأجنبية بدلاً من العملة المحلية كنتيجة حتمية للأزمة. فالعملة المحلية فقدت كل أدوارها بما فيها الدور الأبسط كوسيط أو وحدة حساب، لتبادل السلع والخدمات. الدولرة في لبنان، بهذا المعنى، ليست أمراً حديثاً، بل هي ظاهرة مترسّخة منذ عقود تغيّر شكلها بفعل الأزمة الراهنة، لتصبح الدولرة قائمة على «الدولار النقدي» بدلاً من الدولار المصرفي.

لطالما كان الاقتصاد اللبناني عرضة لظاهرة «الدولرة» التي اجتاحته بعد كل أزمة، ولا سيما بعد الحرب الأهلية التي بدأت عام 1975. تمثّلت ظاهرة «الدولرة» بشكل أساسي من خلال حجم الودائع بالدولار في القطاع المصرفي اللبناني. بعد انهيار الليرة في نهاية الثمانينيات، ظهرت دولرة الودائع في القطاع المصرفي، لأن الأفراد والمؤسسات لجأوا إلى تحويل أصولهم إلى الدولار باعتباره ملاذاً آمناً وضمانة عالمية لحفظ القيمة. في عام 1992 بلغت نسبة «الدولرة في الودائع الخاصّة نحو 86,7%. وبعد نهاية الحرب الأهلية والأزمة التي رافقتها تمت السيطرة جزئياً على سعر الصرف، فانخفض حجم «الدولرة» في الودائع ليبلغ 56,4% في عام 1997). عملياً، لم يكن سهلاً، حتى بعد انتهاء الأزمة، التخلّي عن «الدولرة». وقد استمر النمط نفسه حتى بعد عام 1997 حين أصبح سعر الصرف مثبتاً بقوّة تدخلات مصرف لبنان، على سعر مستهدف يُراوح بين 1501 ليرة، و1514 ليرة، أي 1507,5 ليرات لكل دولار. كان يفترض أن الثقة بالعملة المحليّة قد عادت، إلا أنه مع ذلك، لم يتم التخلّي عن الدولار كعملة لحفظ القيمة. وهذا الأمر كان يظهر أيضاً في العمليات الائتمانية في القطاع المصرفي، حيث كانت القروض الخاضعة بالدولار تشكّل الجزء الأكبر من الديون. ففي عام 2008 بلغت نسبة القروض بالدولار من إجمالي القروض نحو 85,1%، ومع أنها انخفضت لاحقاً، إلا أنها بقيت مرتفعة نسبياً، إذ بلغت في عام 2018 نحو 66,4%، الأقل في فترة ما بعد الحرب الأهلية.

هذه الظاهرة انعكست، على الواقع الاقتصادي، وخصوصاً على عمليات تسعير المعاملات التجارية وغيرها، ما أسهم في ذلك بشكل أكبر، هو الاعتماد الكبير للاقتصاد اللبناني على الاستيراد، إذ إن جزءاً كبيراً من السلع الاستهلاكية تعتمد أسعارها بالدولار. هذا النمط يزداد حدّة بعد الأزمات وهو أمر حدث أيضاً بعد الأزمة الأخيرة، إذ إن ظاهرة الدولرة اتسعت أكثر واتخذت شكلاً جديداً لأن الأزمة بطبيعتها كانت أزمة نقدية - مصرفية، ما أدّى إلى تمظهر الدولرة في التحوّل الاقتصادي العام. فلم تظهر الدولرة في القطاع المصرفي،

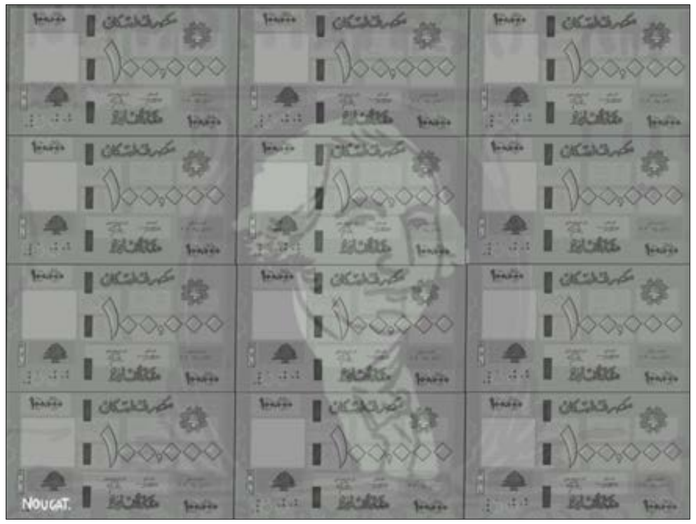

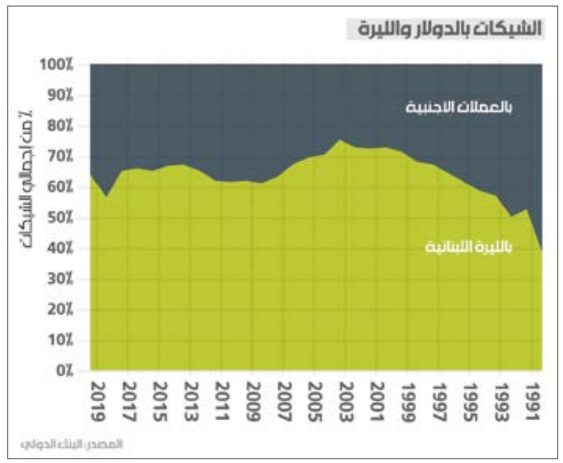

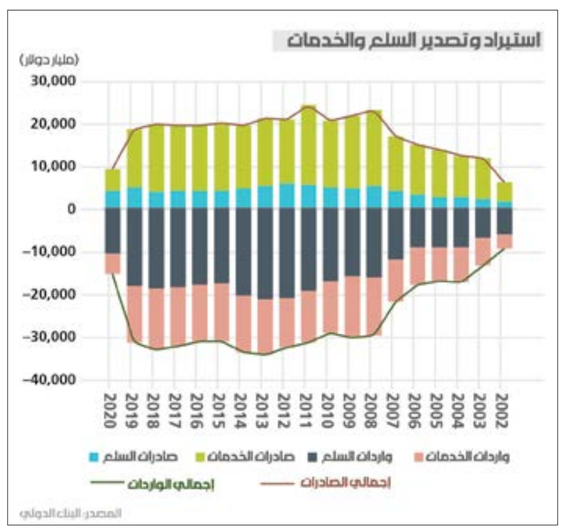

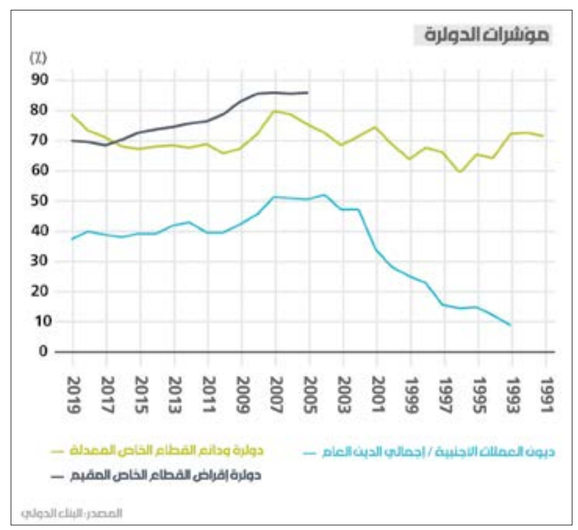

بل انتقلت إلى الاقتصاد الحقيقي مع تحوّل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد نقدي، أو اقتصاد «كاش» يستخدم الدولار للتسعير، والدفع أيضاً.

تاريخياً، يمكن تحديد «الدولرة» في لبنان، من مؤشرات مختلفة غير زاوية الودائع؛ هناك العجز في الميزان التجاري، القروض المصرفية، الدين العام بالدولار، الشيكات المتقاصّة بالدولار... إنما في الأزمة الراهنة، أي في «اقتصاد الكاش»، فإن تحديد «الدولرة» بات أكثر تعقيداً، ولا سيما أن مصرف لبنان يتدخّل في السوق بواسطة أدوات غير تقليدية، منها أداة خلقها حديثاً اسمها «صيرفة» وهي تتعامل مع الصرافين إلى جانب المصارف ومؤسسات مالية أخرى. فهل يمكن اعتبار حجم التداولات على منصّة «صيرفة» مؤشراً إلى ظاهرة «الدولرة» بشكلها الحالي «الكاش»؟

على أي حال، تظهر الدراسات المختلفة، أن التقلّبات الكبيرة في أسعار الصرف تُسهم مباشرة في تمدّد ظاهرة «الدولرة». وذلك لأن هذه التقلبات تجعل العملات المحلية مصدرَ مخاطر على المؤسّسات والتجار والأفراد. كيف ذلك؟ التاجر الذي يبيع البضائع بالعملة المحلية في ظروف تتقلب فيها أسعار الصرف بشكل كبير، يُعرّض نفسه لمخاطر فقدان قيمة مبيعاته إذا ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحليّة، أي قيمة رساميله. لذا، يلجأ إلى التسعير بالدولار، وأن بعضهم يطلب تسديد ثمن السلعة أو الخدمة بالدولار أيضاً. كذلك هو حال الفرد الذي يحتفظ بمدّخرات يريد أن يحافظ على قيمتها، فيقوم بتحويلها إلى الدولار كي لا يُعرّض نفسه لمخاطر فقدان قيمتها، إنما في حالة الأزمة الراهنة، فإن التحويل جاء بعد سحب الودائع من المصرف، أي تخزين الدولارات النقدية.

بشكل عام، تؤكّد الدراسات أن إدارة الاقتصاد بشكل فعّال هي شرط مسبق للتخلّص من «الدولرة» في الاقتصاد، إذ يتطلب هذا الأمر استعادة دور العملة المحلية وإعادة الثقة بها.

لذا، يكون العمل على جعل معدلات التضخّم مستقرّة ومنخفضة من العوامل التي تساهم في إعادة الثقة للعملة الوطنية، وبالتالي يقلّل الحاجة إلى استخدام العملات الأجنبية للحفاظ على القوة الشرائية. دعمت السياسات المالية والنقدية المتوخاة جنباً إلى جنب، مع تطوير أسواق العملات المحلية، إزالة الدولرة في العديد من البلدان، بحسب دراسة دي نيكولو وآخرين تحت عنوان «دولرة الودائع المصرفية: الأسباب والنتائج». فمن المهم العمل على سياسات اقتصادية عامّة تسهم في لجم التضخّم والحد من التحركات الكبيرة في سعر الصرف. وهذا الأمر يتعلّق بشكل أساسي باستهداف المشكلة المزمنة في لبنان، وهي العجز في الحسابات الخارجية، ولا سيّما في الميزان التجاري، إذ إن لبنان بلد مستورد، وهذا الأمر يساهم في فقدانه للعملات الصعبة، ما يزيد من الضغط على سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار. وهذا الأمر كان محورياً في زيادة حجم الدين بالعملات الأجنبية، ولا سيّما الدين العام، الذي سيساهم في فقدان الثقة باللّيرة بشكل أكبر.

بمعنى أوضح، إن استمرار ظاهرة «الدولرة» يعني أن لبنان لم يخرج، في العقود الثلاثة الماضية، من دائرة الأزمة، وأنه لن يخرج من هذه الأزمة بلا سياسة اقتصادية واضحة، علماً أن النتائج غير مضمونة. فالعلاج الاقتصادي لا يضمن نهاية الدولرة، ولا العودة عن اقتصاد الكاش.

مقال

الاقتصاد الحر: ذريعة الهروب من العدالة الضريبية

لور شدراوي *

ليس صحيحاً أنّ الإصلاح في لبنان يصطدم فقط بالفساد والتباين السياسي والحمايات وغيرها من الحجج التي يسوّقها الزعماء ضدّ بعضهم البعض لتبرير فشلهم وعجزهم أمام جمهورهم. الإشكاليات الحقيقية التي تمنع الإصلاح هي مسائل لا يتنازع بشأنها الأفرقاء السياسيون، بل قلّما يأتون على ذكرها في خطاباتهم. في الواقع، كانت المشاريع الإصلاحية الجدية التي تهدّد عن حقّ بنية النظام أو تفتح كوة في جداره، تصطدم غالباً بشبكة من المصالح المالية التي تقف في وجه أي ضرائب تطال أرباحها أو تمسّ امتيازاتها. تتلطّى هذه الشبكة المالية برداء طائفي، وتدّعي نفاقاً أن المسّ بها يهدّد حقوق الطوائف.

نمط سلوكي

تظهر مداولات مجلس النواب أثناء مناقشات مشاريع الموازنة العامة في السنوات الماضية، ومن ضمنها موازنة 2022، بوضوح كيف تصب النقاشات دائماً في اتجاه تقديم الإعفاءات والتسهيلات الضريبية لأصحاب المصالح الكبرى والشركات العقارية والمصرفية والمتعدّين على الأملاك البحرية والعامة، بذريعة تحفيز الاستثمار ودعم القطاع الخاص. في المقابل، لم يكن الاستياء العام من هذه الموازنات يترافق مع المطالبة بالعدالة الضريبية وفرض الضرائب حيث يجب، بل كانت التحركات الشعبية تكتفي برفض الزيادات الضريبية بشكل عام.

في عام 2012، وعد علي حسن خليل حين كان وزيراً للصحة اللبنانيين، في مقابلة مع جريدة الأخبار أنه "سيطبّق مشروع الضمان الصحي الشامل لجميع اللبنانيين قبل نهاية العام". قالها بلغته المعهودة الواثقة والجادة والحاسمة، معلناً أنه سيموّل المشروع من الضرائب على أرباح المصارف والقطاع العقاري. لكن قبل شهر من هذا الوعد، كان علي حسن خليل يصوّت ضد مشروع تصحيح الأجور وضمنه التغطية الصحية الشاملة الممولة من الضرائب على أرباح القطاعات الريعية، الذي قدّمه شربل نحاس، وزير العمل حينها، بذريعة أن المشروع يتجاهل دوره كوزير للصحة ويتعدّى على "حصتنا في الدولة". عباراته أثلجت صدور أعضاء جمعية المصارف. وهكذا زادت الأصفار في حسابات حفنة من الأشخاص بحجّة حقوق الطائفة. يا للصدف. ولما كان المشروع يحمل لأول مرّة، مفهوم الأجر الاجتماعي، تكتّل في وجهه أيضاً شبكة من المصالح المالية من الهيئات الاقتصادية وأصحاب المستشفيات ووكالات استيراد الأدوية، وصولاً إلى أصحاب العمل الذين كان يفترض بهم تأييد المشروع لأنه يعفي مؤسّساتهم الخاصة من الرسوم والاشتراكات. لكن لا غرابة، فالعديد من هذه المؤسّسات لا تدفع رسومها أصلاً ولم تكن تصرّح عن موظفيها في الضمان الاجتماعي. هذا هو قطاعنا الخاص الذي نقوم بتحفيزه.

وفي تموز 2020، بعد أشهر على انفجار الأزمة، حضر رئيس جمعية المصارف سليم صفير جلسة لمجلس الوزراء. يومها سأله أحد الصحافيين عن سبب حضوره، فاستهزأ قائلاً: "عازميني على كاس ويسكي". استهزاء صغير يختصر النمط السلوكي للطبقة المالية في لبنان، والتي لا تُخفي أنها الحاكم الفعلي وتقوم بما يحلو لها من دون رادع. ثم جاءت فضيحة لجنة مناقشة الخطة الاقتصادية والمالية برئاسة إبراهيم كنعان، وتطيير الخطة التي تفرض على المصارف دفع 20 مليار دولار كجزء من توزيع الخسائر. كانت كل القوى السياسية من أقصاها إلى أقصاها ممثلة في اللجنة ولم يعترض أحد.

تكرر الأمر في شباط 2022، عند إقرار قانون المنافسة الرامي إلى إلغاء الوكالات الحصرية (لم يحصل ذلك إلا تملقاً لصندوق النقد الدولي). حينها تمكن أصحاب الوكالات من تفخيخ القانون بعبارات تجعل القانون نافلاً. أصحاب الوكالات الحصرية معظمهم من المسيحيين، لكن عددهم يقل عن 300 شخص، بحسب "الدولية للمعلومات"، مع ذلك، يُعدّ المسّ بهم تعدّياً على حقوق المسيحيين جميعاً. أما من انبرى خلال جلسات المناقشة، للدفاع عن الوكالات الحصرية، كان الوزير السابق محمد شقير. ما الغرابة؟ شقير مشهود له ببحرصه الدائم على حقوق المسيحيين.

سردية اللامساواة

هناك مجموعة من المقدّسات والمسلّمات في البلد تحمل رداءً طائفياً. وبحجتها، تواصل حفنة صغيرة من الأشخاص مراكمة ثروات طائلة. من هذه المسلّمات "لازمة" الاقتصاد الحر. استمرّت هذه اللازمة حتى بعد الانهيار. فبتنا نسمع بضرورة إجراء الإصلاحات لكن من دون المسّ بالاقتصاد الحر. وكأن الذي انهار لا علاقة له بهذه السردية الكاذبة. تريد هذه السردية أن توحي بأن نظامنا الاقتصادي عصري ومتقدّم، فتتغنى بحرية حركة رأس المال والحرية التجارية والمبادرة الفردية، لا كخيارات اقتصادية، بل كحتميات تاريخية تتعلق بميزة لبنان واستثنائيته. على مدى سنوات، منذ ميشال شيحا مروراً بالمارونية السياسية والحريرية، روّجت لهذه اللازمة قنوات إعلامية، وبخاصة جريدة النهار والنخب الثقافية والفنية والإعلامية وشخصيات نافذة ومؤثرة، واقتصاديون وصناعيون اعتلوا المنابر، برز منهم في السنوات الأخيرة نقولا الشماس ("أبو رخوصة")، ونعمت افرام، ومحمد شقير، وفادي عبود، وغيرهم.

تقوم هذه السردية على تهشيم كل ما يتعلق بالقطاع العام والصاق أبشع النعوت به ولا سيما "غياب الحوكمة" - آفة الآفات وأفظع الشرور - كأنها مسلّمة من مسلّمات هذا القطاع. صحيح أن قطاعنا العام ينخره الفساد والمحاصصة وغياب الكفاءة، لكن الوصف لا يأتي بدافع الحرص على تحسين القطاع العام إلا في معرض تعظيم أهمية القطاع الخاص بوصفه عنواناً للشفافية والفعالية. مقابلة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، قبل أيام، خير مثال على ذلك، إذ قال: "إن المشكلة هي في القطاع العام الذي يخلق الثقل على الاقتصاد". ترسّخت هذه النظرة في المجتمع لدرجة أنها لم تتغير حتى بعد انكشاف هشاشة القطاع الخاص في الأزمات مثل أزمة كورونا، وحتى بعدما قامت المصارف اللبنانية، وهي قطاع خاص، بإحدى أكبر عمليات الاحتيال المالي في العالم، وحتى مع إيواء أحد أكبر المطلوبين الدوليين الفارين من العدالة، وهو من رواد القطاع الخاص والحوكمة الرشيدة، كارلوس غصن.

أظهرت دراسة شهيرة قام بها علماء نفس في بيركلي في كاليفورنيا أن احتمال ارتكاب الفرد للسرقة أعلى لدى الأثرياء، مع ذلك، لا يزال مجتمعنا يحيط أصحاب ربطات العنق والثروات بهالة من الاحترام، ولا تتأثر مكانتهم حتى بعد انكشاف سرقاتهم للمال العام والخاص. كارلوس غصن، المطلوب من الإنتربول، يدير برنامجاً تدريبياً في جامعة الروح القدس الكسليك ويحاضر

يدّعي الزعماء أنهم يدافعون عن الفقراء لكن لا نسمع في خطاباتهم المطالبة بنظام ضريبي يُعيد توزيع الثروة بشكل عادل

بأفضل الممارسات في إدارة الجودة. ورئيس مجلس إدارة بنك الموارد، مروان خير الدين الذي فرّط، إلى جانب كل المصرفيين، بأموال المودعين، هو أستاذ يحاضر بالاقتصاد في الجامعة الأميركية.

في الحقيقة، فيما كان ينظم الشعر والزجل عن وجه لبنان الاقتصادي المنفتح وضرورة تشجيع الاستثمار ودعم القطاع الخاص، كان يترسخ في لبنان نظام اقتصادي متخلّف ونموذج متوحش من النيوليبرالية. كانت السريّة المصرفية جنّة للتهرب الضريبي، كما كانت الإعفاءات للشركات وشطب الغرامات المتراكمة عليها بالملايين أمراً روتينياً تمر مرور الكرام في مجلس الوزراء. كذلك، مرّ ذات يوم قانون خاص يعفي ورثة الرئيس رفيق الحريري من دفع ضريبة الإرث للدولة.

العديد من المؤشرات الاقتصادية، حتى ما قبل الانهيار، كانت تضع اقتصاد لبنان في أسفل الترتيب العالمي. الهوّة بين الفئات الاجتماعية، وتركّز الثروة فيه، بلغت مستوى يضع لبنان بين اقتصادات العالم الأكثر انعداماً للمساواة. النظام الضريبي في لبنان يُعدّ متخلفاً مقارنة بالبلدان النامية. فبدلاً من الضريبة التصاعدية، وهي أكثر تقدّمية، يفرض لبنان أنظمة ضريبية تنازلية تستهدف بشكل خاص الطبقات الفقيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، لا يعتمد لبنان ضريبة الدخل الموحدة، أي ضريبة واحدة على جميع مصادر الدخل والأرباح للأفراد، بل يجزئ هذه الضريبة لتكون الضريبة على الأرباح منفصلة عن ضريبة الدخل، وهو أمر ملائم لطبقة الأثرياء. الموازنة الأخيرة، خلافاً لأي منطق، ولكن عملاً بمبدأ اللاعدالة الضريبية المتبع، أضافت انحيازاً جديداً لصالح أصحاب الأرصدة والدخل بالدولار الفريش، مقابل أصحاب الأرصدة والدخل بالليرة اللبنانية. كذلك يقوم هذا النظام الضريبي على فرض ضرائب متدنية على الشركات بذريعة تشجيع الاستثمار من دون تحديد نوع القطاع الاستثماري الذي نشجّعه. بذات الروحية، تطال الضرائب على الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة والضريبة الجمركية موادّ أساسية، فيما تطال الإعفاءات الضريبية عدداً من الكماليات. مثلاً، تحت ذريعة تشجيع السياحة وجذب الاستثمار، يُعفى أصحاب اليخوت من دفع الضريبة الجمركية كلما زاد طول اليخت. الأسوأ، أنه في نهاية الأمر، لم تكن هذه الإيرادات من الضرائب تذهب إلى تحسين الخدمات والبنية التحتية والصالح العام، بل كان معظمها يذهب إلى خدمة الدين العام، أي فوائد لكبار المودعين وأصحاب المصارف. بذلك، قام النظام الضريبي بإعادة توزيع عكسية للثروة من الفقراء إلى الأغنياء.

إعادة توزيع عكسية

كل هذه المآسي لم تغير النظرة الرومانسية لنظامنا الاقتصادي الحالي. لا بل إن الفشل في إحداث تغيير جذري رغم حجم الانهيار، يعود بأحد وجوهه إلى غياب هذه المسلّمات عن النقاش العام وغياب الغضب الشعبي تجاهها، النائبة بولا يعقوبيان سخرت مرّة، من مطلب فرض الضريبة على الشقق الفارغة، وهي ضريبة معتمدة في العديد من الاقتصادات المتقدّمة ("ألغت لجنة المال والموازنة هذه الضريبة في الموازنة الجديدة). يتذمّر بعض اللبنانيين بوضع بلادنا وسوء الخدمات أو غيابها فيه مقارنة بدول غربية أرست حقوقاً وخدمات مجانية ذات جودة لمواطنيها، لكن إزاء النظام الضريبي المتخلّف ينقلبون إلى مدافعين شرسين عن وجه لبنان الاقتصادي وتميّزه في المنطقة. يتغنّون بالتغطية الصحية في بلدان أوروبية، ثم يروّجون لتقليص القطاع العام في لبنان كأن التغطية الصحية المجانية في تلك البلدان تأتي من القطاع الخاص. حجم القطاع العام في فرنسا التي يحاضر مسؤولوها فينا عن ضرورة إشراك القطاع الخاص، هو من بين الأكبر في العالم. وعبارة القطاع الخاص في لبنان لا تعني فعلاً كل من لا يعمل في القطاع العام، بل هي تورية لحفنة من الأثرياء، وأصحاب النفوذ. كذلك، فإن عبارة الاقتصاد الحرّ هي غطاء لحرية نقل الأموال غير الشرعية والتهرب الضريبي والاحتكار.

هناك من يحمّل الناس المسؤولية عن مصائبهم لأنهم يعيدون انتخاب الطقم السياسي ذاته أو لأنهم يرتضون التذلل للزعيم لتحصيل مكاسب. لكن الزبائنيّة في لبنان ليست مجرد امتيازات يحصل عليها مقربون من الزعيم وموالون له، كالوظائف العامة مثلاً، بل تعتمد بعض الأسر على هذه الزبائنية لتأمين حقوق أساسية مثل الاستشفاء والتعليم. في ظل هذا الوضع، ومع غياب برامج الحماية الاجتماعية، لا تعود الزبائنية خياراً بل تصبح نظام الحماية الوحيد للبعض. محاربة الزبائنية لا تكون بضرب القطاع العام بل بإرساء مفهوم الحقوق وتأمينها لجميع المقيمين، كي لا تبقى أداة بيد الزعماء لشراء الولاء السياسي. لكن ما هو مرعب في لبنان ليس مجرد أن مواليا للسلطة يحظى بتغطية صحية على حساب وزارة الصحة من دون استحقاق بل أن نظام الزبائنية يموّل أيضاً من جيوب الفقراء أنفسهم.

نظام لبنان الاقتصادي رجعي وبالٍ فضلاً عن أنه ظالم. لكن لا نسمع في خطابات الزعماء، أي مطالبة بنظام ضريبي أكثر تقدمية يعيد توزيع الثروة بشكل عادل ويقلص الفجوة الاجتماعية ويسمح بتوفير الحقوق والخدمات. بدلاً من ذلك، يدّعي الزعماء رياءً أنهم يدافعون عن الفقراء عبر وقوفهم في وجه فرض المزيد من الضرائب. فيما واقع الحال أن الإيرادات الضريبية في لبنان متدنية نسبياً، ومن أجل دعم الفقراء يجب المطالبة بفرض المزيد من الضرائب على القطاعات الريعية، والضريبة التصاعدية، والضريبة الموحدة على الدخل، والضريبة على الثروة، وبإلغاء كل الإعفاءات المجحفة وغير المجدية اقتصادياً.

لا بد من التصدّي لأكذوبة الاقتصاد الحرّ وفرض النقاش حول العدالة الضريبية. وعندما يصيب هذه الأكذوبة أي اهتزاز، ينبري للدفاع عنها وبنفس الحدة، جميع الأفرقاء على طرفي نقيض الصراع في لبنان، من القوات اللبنانية إلى حزب الله وما بينهما. لذلك لا يطال الخطاب العام مسلّمات من هذا النوع، بل يوحي الزعماء، بأنهم يحملون الدواء الشافي لكل المشكلات لولا التعطيل الذي يأتي من الخصوم. وكأن الإصلاح كان دائماً وشيكاً لولا هذه العثرات السياسية. قاعدة التيار الوطني الحر تتهم الرئيس نبيه بري بالوقوف سداً في وجه خططهم الإصلاحية. مناصرو حزب الله يروّجون لرواية أن مشكلاتنا تُحلّ لو تجرّأ الفريق الآخر على التوجّه شرقاً. يتهامس بعضهم بأن التحالف مع حركة أمل يأتي على حساب الإصلاح لكنه العلقم الذي لا بد منه لدرء اقتتال الأخوة. العجز عن الإصلاح بالنسبة إلى السياديين وبقايا 14 آذار يعود إلى هيمنة حزب الله وإيران. لكن، لو نزعنا الحجج السياسية، بمعزل عن أحقّيتها من عدمها، هل كان أحد من هؤلاء الزعماء ليجرؤ على الوقوف في وجه حيتان المال؟

* صحافية

خلافاً للنقاش الدائر في العالم بشأن موقع الذهب كأصل للتداول والتجارة أم كقوّة احتياطية، فإن النقاش في لبنان يأخذ منحى مختلف من باب مطابقة الكميات التي يُفترض أنها محفوظة لدى مصرف لبنان. ومن باب أهداف استعمال بعض أو كل المخزون. الباب الأول هو محور النقاش الآني، وخصوصاً مع شيوع تلك الصورة التي أخذها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى جانب رفوف من سبائك الذهب التي يفترض أنها موجودة في مخزن مصرف لبنان. مشهدٌ ملتبس مثل البيان الذي صدر عن مصرف لبنان بشأن اكتمال عملية التدقيق في هذا المخزون. فالحاكم بدا كأنه يروّج صورته مع السبائك ترجمةً للهمسات التي تتردّد بين قوى السلطة عن التمديد له لسنة أو اثنتين، بينما بيانه يحدّد اكتمال عملية التدقيق باقتصارها على «مخزن مصرف لبنان» فقط

التلاعب ببيانات الذهب: ما الذي نملكه حقّاً؟

الذهب اللبناني في «بيان» غير موثوق وغير شفاف

محمد وهبة

أصدر مصرف لبنان، الأسبوع الماضي، بياناً يقول فيه الآتي: «يُعلن مصرف لبنان عن إنجاز عملية التدقيق في موجودات خزنة المصرف من الذهب (سبائك ونقود معدنية) التي أجرتها شركة تدقيق عالمية متخصصة ومحترفة في هذا المجال، تم اختيارها وتكليفها من قبل مفوض المراقبة الخارجي للمصرف وبالتنسيق والتوافق مع صندوق النقد الدولي. تأتي هذه الخطوة بناء على طلب صندوق النقد الدولي وتعزيزاً للشفافية في موجودات مصرف لبنان. تبيّن لهذه الشركة بعد استكمال عملية التدقيق أن موجودات خزنة مصرف لبنان من الذهب (سبائك ونقود معدنية) مطابقة تماماً، كمّاً ونوعاً، للقيود المسجّلة في السجلات المحاسبيّة لمصرف لبنان».

مضمون البيان يثير الشكوك لأنه يتحدث عن «خزنة» مصرف لبنان حصراً، وعن قيود محاسبية لا أحد يعلم عنها شيئاً. فالثابت والأكيد أنه تم تهريب قسم من مخزون الذهب إلى الخارج منذ بداية الحرب الأهلية في لبنان. بحسب دراسة لـ«مواطنون مواطنات في دولة»، فإن «القسم الأكبر من الذهب اللبناني محفوظ في قلعة «فورت نوكس» في الولايات المتّحدة، بعدما بدأت عمليات نقل الذهب إلى الخزائن الأميركية منذ أواخر الثمانينيات، وهو ما يجعل احتياط الذهب اللبناني خاضعاً للسيادة الأميركية». فما جرى تدقيقه، سواء بالتعاون مع صندوق النقد أو من دونه، لا يوحي بوجود أي شفافية من قبل مصرف لبنان، بل هو يزيد الشبهات حول مصير الذهب. فإذا كانت الكميات في خزنة مصرف لبنان مطابقة تماماً للقيود المحاسبية، تصبح الشكوك متمحورة حول الآتي: هل الذهب المحفوظ في أميركا مسجّل في القيود المحاسبية؟ أم أن عملية التدقيق لم تشمل سوى الذهب الموجود في الخزنة المحلية، وبالتالي فإن احتياطي لبنان الإجمالي من الذهب لم يخضع للتدقيق، ومصرف لبنان يدّعي

حماية محلية

ما زال الذهب يشكّل قيمة يُنظَر إليها كثروة احتياطية يمكن استخدامها في مواجهة الأزمات الطارئة أو في حالات التوقّف عن سداد الدين. لكن الحماية التي منحت للذهب في لبنان بواسطة القانون 42، تقتصر على الحماية المحلية حيث يطبق القانون اللبناني وليس في الخارج. فإلى جانب وجود قسم من الذهب اللبناني في الخارج، في الولايات المتحدة حيث فشلت بعض الدول في عمليات الاسترداد، فإن الدولة اللبنانية «تخلّت عن سيادتها على موجوداتها الخارجية عام 1996 عندما أقرّ مجلس النواب اتفاقية عقود إصدار سندات الدين بالعملات الأجنبية (يوروبوندز)، والتي تنصّ في أحد بنودها على قبول الدولة اللبنانية الخضوع لقوانين محاكم نيويورك المدنية لحلّ أي نزاع بينها وبين دائنيها في حال تخلّفها عن سداد ديونها بالعملات الأجنبية» وفق دراسة «مواطنون ومواطنات في دولة». فهذا يعني أن الذهب اللبناني خاضع للولاية القضائية الأميركية.

استرداد الذهب من أميركا ممكن؟

اعدّت «مواطنون ومواطنات في دولة» دراسة عن محاولات بعض الدول استرداد احتياطاتها من الذهب الموجود في الولايات المتّحدة الأميركية، وتبيّن أن كل هذه المحاولات فشلت وهي على النحو الآتي:

4 نماذج

1. عام 2018 اتخذت تركيا قراراً يقضي بسحب احتياط ذهبها الموجود في الولايات المتحدة وإعادته إلى أراضيها للتخلّص من ضغوط سعر الصرف واستخدام الذهب مقابل الدولار. لكن وفقاً للمعلومات المنشورة في الصحف التركية، لم تتمكّن من استعادة سوى 29 طناً منها من أصل 320 طناً يملكها المصرف المركزي التركي.
2. عام 2016، قرّرت ألمانيا استعادة ذهبها من الولايات المتحدّة، وطالبت بنحو 670 طناً. إلّا أنها لم تتلقَّ سوى 37 طناً بعد مرور أكثر من سنة. برّر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي هذا التأخير بوجود صعوبات تقنية لن تسمح بإعادة الذهب الألماني قبل عام 2020، لتتخلّى برلين لاحقاً عن مطالباتها بحجّة أن نقل الذهب مكلف جدّاً.
3. عام 2015، قرّرت هولندا استعادة جزء من ذهبها الموجود في خزائن الولايات المتحدة والبالغ نحو 600 طنّ، لكنها فشلت في محاولاتها.
4. منذ منتصف عام 2018، تعجز فنزويلا عن استرداد 14 طناً من ذهبها الموجود في خزائن الولايات المتّحدة، التي تتحجّج بالعقوبات لتمنع فنزويلا من التصرّف بأصولها الخارجية.

286.6
طن
هي كمية الذهب التي يملكها لبنان وهي موزّعة على او 10.116.572 اونصة بعضها سبائك وبعضها عملات نقدية واشكال اخرى

42
هو رقم القانون الذي صدر عام 1986 لحماية الذهب وينصّ على: «منع التصرّف بالموجودات الذهبية لدى مصرف لبنان او لحسابه بصورة استثنائية. مهما كانت طبيعة هذا التصرّف وماهيته سواء اكان ذلك بصورة مباشرة ام غير مباشرة»

هل الذهب المحفوظ في أميركا مسجّل في قيود «المركزي»؟

شفافية غير موجودة؟

المهم في هذه المسألة أن البيان لم يقدّم إجابة حقيقية لما هو عليه الوضع. فقوى السلطة، وعلى مدار سنوات الأزمة الثلاثة الماضية، بدّدت أكثر من 20 مليار دولار من الاحتياطات بالعملات الأجنبية. حالياً لم يبقَ في محفظة مصرف لبنان أكثر من 10 مليارات دولار من ضمنها مبالغ اشتراها في السوق بليرات لبنانية طبعاً، أي أنه سجّلها خسائر مستقبلية تضاف فوق سجل ضخم من الخسائر المستقبلية التي راكمها على مدى السنوات الماضية. تسجّل هذه الخسائر في بندين ضمن ميزانية مصرف لبنان: الأصول الأخرى، والأصول الناتجة من عمليات على أدوات مالية. تبلغ قيمة الخسائر الإجمالية في هذين البندين نحو 153791 مليار ليرة، وهي مسجّلة وفق سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً، أي أنها تبلغ 102 مليار دولار. الذهب في ميزانية مصرف لبنان، سُجّل بتاريخ 2022/11/15 بقيمة 16,37 مليار دولار، أي أنه يوازي 16% من الخسائر المؤجلة في ميزانية مصرف لبنان، ويوازي أيضاً 41% من الدين العام بالدولار البالغ 39,8 مليار دولار في نهاية حزيران 2022، ويعادل 81% من مجموع من أنفقته قوى السلطة في السنوات الثلاثة الماضية.

بهذا المعنى، لا تظهر جدوى من استكمال الحديث عن مصير الذهب قبل صدور بيان فعلي موثوق بأن الذهب موجود بكامله، وهذا يتضمن أيضاً الأخذ في الاعتبار تجربة بعض الدول الفاشلة في استعادة الذهب المحفوظ في الولايات المتحدة الأميركية، وعندها يمكن الانطلاق في النقطة الثانية من النقاش المتعلقة بالأهداف التي يفترض رسمها قبل المباشرة في استعمال الذهب. الكمية المتوافرة، والأهداف المتوخاة، يفترض أن ترسمان صورة واضحة لاستعمال الذهب. فإذا كانت قوى السلطة تسعى أن تستعمل الذهب عند نفاد احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية، أو سيولته بالعملة الأجنبية القابلة للاستعمال، فهذا يعني أن الاستعمال سيكون على شاكلة الاستعمال الآني: التبديد هباءً بلا رؤية ولا هدف.

هجرة نحو الشرق

يشهد الذهب موجة هجرة نحو الشرق تاركاً الغرب وخزائنه. لا يُعدّ الأمر ظاهرة حديثة، إنما وتيرتها تتسارع في الفترة الأخيرة. ففي الأشهر الماضية، انتقلت كتلة كبيرة من الذهب المخزّن في الدول الغربية نحو بلدان الشرق. وبحسب أرقام نشرتها بلومبيرغ، فإنه بين شهري نيسان وتشرين الأوّل الماضيين، سجّل هروب نحو 527 طناً من الذهب من خزائن نيويورك ولندن، فيما استحوذت دول آسيا على أكبر حصّة من هذه الهجرة «الذهبية». الصين تصدّرت لائحة الدول الشارية واستحوذت على نحو 160 طناً بين شهري أيار وآب الماضيين، تليها الهند التي اشترت 80 طناً في نفس الفترة، وتركيا التي اشترت 62 طناً.

تزامنت هذه الظاهرة مع تطورات الأحداث العالمية، لا سيما الحرب الروسية الأوكرانية. لكن يكتسب الأمر أهمية أكبر انسجاماً مع إستراتيجيات الدول الشارية، وأبرزها الصين التي تملك طموحات اقتصادية واسعة. فهي المنافس الوحيد للاقتصاد الأميركي في هيمنته العالمية، وهي بالفعل تحت عقوبات أميركية في بعض القطاعات الحيوية لها، كما أنها معرّضة لعقوبات أوسع قد تصل لاستهداف احتياطاتها بالعملات الأجنبية. أيضاً هناك الهند وتركيا وسواهما. كلها دول ذات طموحات اقتصادية رأت ما حصل مع روسيا عندما حاصرها الغرب اقتصادياً. فما تفعله هذه الدول هو شراء ضمانة لحماية اقتصادها ومجتمعها من

> **أصبح الذهب أصلاً غير مرغوب فيه غرباً**

سيناريو مماثل من خلال اقتناء الذهب كإحتياطيّ متين يحمي العملة المحلية والاقتصاد.

أيضاً سُجّل إقبال الأفراد على بيع المعدن الثمين تناغماً مع رفع معدلات الفائدة وانخفاض سعر الذهب. لذا، هناك اتجاه عام في دول الغرب لبيع سبائك الذهب واستثمار دولاراتهم في سندات الخزينة الأميركية والاستفادة من عوائد فوائدها المرتفعة. في المقابل، انعكس الأمر في دول الشرق حيث برزت معايير استثمارية بخلفيات مناقضة. ففي المعرفة الاقتصادية التي تحكم سلوك الشرق ومجتمعاته، لا يزال الذهب أصلاً مهماً لحفظ الثروة. لذا، عندما ينخفض سعره، يسود اتجاه شرقي للاستثمار في المعدن الأصفر، وشرائه بسعر منخفض. وربما يعود هذا الأمر، أيضاً، إلى الاختلاف الجذري بين الأنظمة الاقتصادية الشرقية والغربية. فمع دخول الغرب إلى العصر النيوليبرالي، وتحوّل أسواقه نحو «الأفضلية»، أصبح الذهب في الغرب أصلاً غير مرغوب فيه، لأنه بات يعتبر من الأصول التي لا تدرّ العوائد بعكس الحال في الأسواق الشرقية. في الوقت نفسه، لم تشهد الدول الشرقية تحوّلاً، أو على الأقل ليس تحوّلاً كاملاً، نحو «الأفضلية» كما حصل في الغرب. لذلك، لا تزال الأصول التقليدية مثل الذهب تُعتبر في هذه الاقتصادات أصولاً لحفظ الثروة، تلجأ إليها الحكومات الشرقية والأفراد من المستثمرين.

الملاذ الآمن

انتعش الدولار خلال الأشهر الماضية مقابل انخفاض باقي العملات وتراجع سعر الذهب أيضاً. رغم ذلك، برز توجّه جديد لدى المصارف المركزية في العالم، لشراء المعدن الأصفر. ففي ظل الأزمة الاقتصادية تتجّه الدول لحماية نفسها من المخاطر من خلال العودة إلى الاحتياطات التقليدية، كالذهب.

على وقع موجات «التشديد النقدي» التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، أي رفع أسعار الفائدة على مدى جولات متتالية انطلقت في مطلع 2022، اختلّ التوازن في النظام النقدي العالمي؛ تلقّت جميع عملات العالم، باستثناء الين والروبل، ضربات متتالية أدّت إلى تدنّي قيمها مقابل الدولار. أيضاً انخفض سعر الذهب. السبب يعود إلى التأثير المزدوج لرفع أسعار الفائدة الأميركية؛ إذ باتت سندات الخزينة الأميركية تستقطب رؤوس الأموال من كل الأسواق، ما انعكس زيادة في الطلب على الدولار وارتفاع في سعره مقابل باقي العملات. أيضاً أدّى ذلك، إلى دفع المستثمرين نحو هجرة الأصول غير المدرّة للعوائد مثل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى، والاستثمار في أصول ذات عوائد مرتفعة مثل سندات الخزينة الأميركية، ما أدّى إلى انخفاض سعر الذهب.

رغم انخفاض سعر المعدن الأصفر، إلا أن اهتمام المصارف المركزية حول العالم، تحوّل إلى شراء الذهب. ففي الفصل الثالث من السنة الجارية، سجّل معدّل استحواذ المصارف المركزية على الذهب أعلى مستوى منذ عام 2000، بحسب تقرير صادر عن «مجلس الذهب العالمي» - وهو منظمة عالمية تتابع كل حلقات قطاع الذهب، من التعدين إلى الاستثمار، «بهدف تحفيز الطلب على هذا المعدن واستدامته». ويوحي تقرير المجلس، بأنه في نهاية السنة الجارية سيتم تسجيل أعلى معدّل شراء سنوي للذهب منذ مدة طويلة. إذ إن أوّل ثلاثة فصول من هذه السنة سجّلت معدّلاً أعلى من معدلات السنوات العشر الأخيرة بكامل فصولها. وقد تكون الأرقام أعلى، وخصوصاً أن بعض الدول، كروسيا والصين، لا تصرّح بمشتريات مصارفها المركزية من الذهب، أو على الأقل لا تقدم تصريحها بشكل فوري.

عملياً المصارف المركزية لجأت إلى الذهب، خوفاً من انعدام الاستقرار في الأسواق النقدية. فمع معدلات التضخّم المرتفعة، والإجراءات التي تتخذها المصارف المركزية الكبرى بقيادة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، تجعل باقي المصارف المركزية في موقع الخوف على عملاتها من الاهتزاز. لذا، لجأت هذه الأخيرة إلى ما كان يُعدّ الاحتياطي النقدي التاريخي، أي الذهب، للحفاظ على قيمة عملاتها كما كان الحال في زمن «معيار الذهب»، حين كان الذهب هو الداعم الأساسي لقيمة العملات. ولهذا الأمر أسبابه السياسية أيضاً، إذ إن الاستيلاء على احتياطيات روسيا بالعملات الأجنبية المخزّنة في مصارف حول العالم، أثار قلقاً مبرراً بأن الأمر قد يتكرر، وباتت الخيارات مقتصرة بالعودة إلى الاحتياط الذهبي.

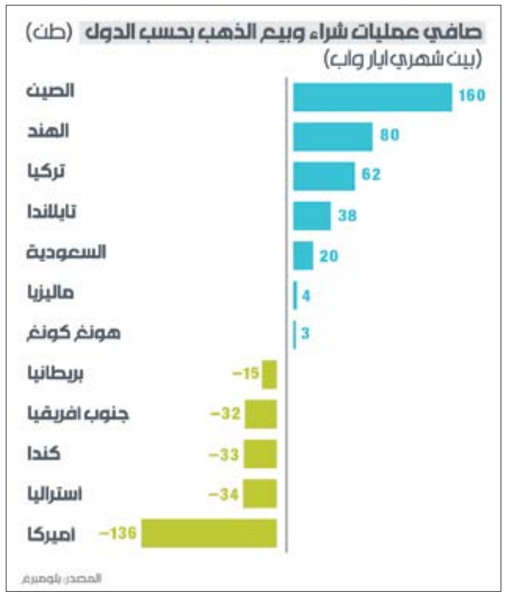

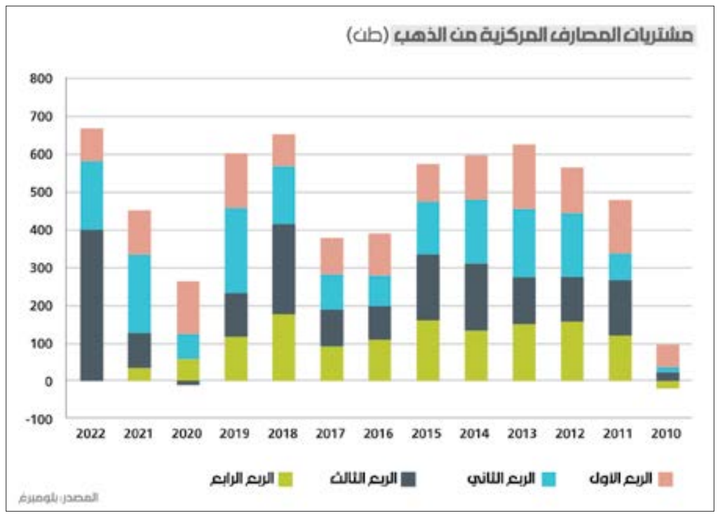

من المعدن الأصفر إلى «فيدوكوين»

علي عواد

«فيدوكوين» هو اسم العملة الرقمية المشفّرة التي تنوي الولايات المتحدة إطلاقها بواسطة تقنية «بلوكتشاين». كل واحد «فيدوكوين» سيساوي دولاراً أميركياً. يثير الأمر تساؤلاً حول بنية النظام المالي العالمي الذي يهيمن عليه الدولار؛ فهل ستظهر صعوبات لدى بعض الدول في مقاربة عملاتها المحلية قياساً على الدولار المشفّر؟ هل ستكون مشكلات تقنية أو أكثر من ذلك؟ في الواقع، سيبقى الدولار بشكله التقليدي أو المشفّر، عملة مرتبطة بهيمنتها على العالم ولن تعود إلى الارتباط بأي شيء آخر بعدما فكت ارتباطها بالذهب. خلق النقد سيبقى في يد الاحتياطي الفيدرالي، ولا شيء يوحي بأن عملة الولايات المتحدة لن تعود مصدراً أساسياً لرأس المال العالمي، لكن ما توفّره هذه التقنية من خصائص، ولا سيما لجهة تحويل الأموال السريع بين بلد وآخر، قد تخلق تعقيدات جديدة على ديناميكية النظام المالي، لا سيّما فيما يتعلّق بالإقراض والتسليف.

اتفاق «بريتون وودز» ربط كل عملات العالم بالدولار الذي ثبتت قيمته مقابل الذهب بسعر 35 دولاراً مقابل كل أونصة. وفي عام 1971، حلّ بدلاً منه اتفاق البترودولار بين الولايات المتحدة والسعودية الذي ربط النفط بالدولار. ثم بدأ عصر التحوّل نحو نظام «العملة الورقية» أو الـ«Fiat Currency» الذي دام لنحو خمسة عقود. أما اليوم، فقد أطلقت الإدارة الأميركية فصلاً جديداً من هذا التحوّل نحو الدولار الرقمي المشفّر المربوط بالعملة الورقية. كل دولار مشفّر سيساوي دولاراً ورقياً. يشارك في هذه العمليات التجريبية بنوك مركزية وتجارية من بينها «BNY Mellon» و«Citi» و«PNC Bank» و«Swift» و«TD Bank» و«Truist» و«US Bank». ستحاول هذه المصارف تحديد تأثير الدولار المشفّر الذي يتم إصداره بواسطة تقنية «بلوكتشاين»، أي أنه يتم تسجيل كل

> **حصّة الدولار في احتياطيات البنوك المركزية تتراجع بسرعة من 65٪ إلى 59٪**

العمليات التي يستعمل من خلالها، فيما ستبقى عملية إصداره وضخّه في السوق بيد الفيدرالي الأميركي. هل هذا يعني أنه، في ظل هيمنة الدولار على العالم، سينعكس هذا التحوّل على بنية النظام المالي العالمي، أي هل سيطرأ التغيير على قنوات الهيمنة فقط، أم على طبيعتها أيضاً؟ المشكلة الرئيسية التي تواجه هذا التحوّل، أو على الأقل المشكلة المرتقبة منه، متصلة بعمليات دفع المال في أسواق الصرف الأجنبي. حالياً، يستخدم الدولار كعملة رئيسية في مجموعة واسعة من الدول حول العالم، إنما يتم ذلك نقداً أو بواسطة عمليات مقاصة تنفذها المصارف المحلية مع مصارف المراسلة في الولايات المتحدة الأميركية. فهل هذه المرونة هي نفسها متوافرة لدى الدولار المشفّر؟

في الواقع، أثارت رئيسة مجموعة الأسواق التابعة للبنك الفيدرالي ميشيل نيل، هذه الإشكالية عندما تحدثت عن أهمية المعاملات الفورية للعملات الأجنبية في سياق «المدفوعات عبر الحدود». فالمعاملات بواسطة الآلية القائمة حالياً، تستغرق نحو يومين، بينما ستكون فورية عبر الدولار المشفّر. وسيشمل المشروع إطاراً تنظيمياً يتماشى مع اللوائح الحالية المعمول بها في المصارف، مثل «اعرف عميلك»... لكنّ هذه الأسئلة لم تعالج الإشكالية الأساسية المطروحة المتعلقة بإنشاء عملة مشفّرة بتقنية لا مركزية (بلوكتشاين) يمكن التحكّم بها من قبل جهة مركزية مثل المصرف الفيدرالي الأميركي.

ومع هذا الأمر، تكون الولايات المتحدة التحقت بالدول التي تحاول رقمنة عملاتها الوطنية. إذ بدأت الصين العمل على اليوان الرقمي منذ عام 2014. وفي الاختبارات التي أجريت في الأشهر الأخيرة، قام أكثر من 100 ألف شخص في الصين بتنزيل تطبيق للهاتف المحمول من البنك المركزي لتمكينهم من إنفاق تبرّعات حكومية صغيرة من النقد الرقمي مع التجار، بما في ذلك محال «ستاربكس» و«ماكدونالدز». وفي أيلول الفائت، مضت أستراليا قدماً في مشروعها التجريبي للحصول على دولار رقمي بالتعاون مع «إيثيريوم». وكذلك تستكشف كل من المملكة المتحدة وكندا والأوروغواي وتايلاند وفنزويلا وسويسرا والسويد وسنغافورة وروسيا هذا التحول. ويُشار إلى هذه العملات الرقمية بـ«CBDC» أي العملة الرقمية للبنك المركزي.

تختلف الدوافع من بلد إلى آخر. في حالة فنزويلا، الحكومة تعتبره وسيلة للقفز فوق العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، ما يسمح لها بالوصول إلى أسواق التمويل الدولية. كذلك تنظر روسيا أيضاً إلى عملات المصارف المركزية الرقمية على أنها طريقة للتهرّب من الهيمنة الأميركية. والحكومات مهتمة ببناء عملتها الرقمية لتحمي نفسها من الاعتماد المفرط على دور المصارف في خلق النقد. أما في حالة الولايات المتحدة، فمن غير الواضح حتى الآن السبب الحقيقي خلف هذا الأمر، لكن وفقاً لبنك التسويات الدولية، إن نحو 88% من تحويلات العملات تضمّنت الدولار هذا العام. ومع ذلك، فإن حصّة الدولار في احتياطيات البنوك المركزية تتراجع بسرعة من 65% في نهاية عام 2016 إلى 59%. لكن هل سيعيد الدولار الرقمي البريق إلى العملة الخضراء عالمياً؟

تواجه بريطانيا والولايات المتحدة، موجة إضرابات عمّالية على ابواب الاعياد. العمّال منهكون، واكثر ما يزعجهم هو ما حصل خلال وبعد كورونا. فمع تفشي الوباء، قيل لهم انتم خط الدفاع الاول. ومع انحسار الجائحة تناستهم عجلة الإنتاج كما تعاودت إلى طحنهم وسلب حقوقهم بينما كان حملة الاسهم والمديرون التنفيذيون يراكمون الاموال.
العمّال يريدون خدمات افضل مقابل ساعات عملهم. يريدون ان يُنظر اليهم كبشر. ان يضع نظام العمل في حسابه، أن لهؤلاء عائلات، وان لديهم حياة خارج مكان العمل

موجة إضرابات في الغرب
انتفاضة عمّالية؟

علي عواد

في بريطانيا، صعّد عمال سكك الحديد احتجاجهم على الأجور والإصلاحات المقترحة لشبكة النقل. وقال «الاتحاد الوطني لعمال السكك الحديدية والبحرية والنقل»، إن أكثر من 40 ألفاً من أعضائه سيدوّن إضراباً عن العمل في 13 و14 و16 و17 كانون الأول القادم بالإضافة إلى الـ3 و4 و6 و7 من كانون الثاني المقبل. ستؤثر الإضرابات على شبكة السكك الحديدية و14 شركة قطارات في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وهي تأتي جنباً إلى جنب مع إضراب عن العمل الإضافي، من 18 كانون الأول حتى 2 كانون الثاني المقبل، ما يعني أن العمال سيرفضون ورديات عمل إضافية خلال فترة العطلة.

أما في الولايات المتحدة، فإن غضب العمال معقّد أكثر ويتنامى إلى قطاعات عدّة. كما أنه يأخذ طابعاً مثيراً، إذ إن تلك البلاد، جهازها العصبي، يكره النقابات ويمقتها. ومن هنا، قد يخيّل لنا أن كل إضراب كبير داخل الإمبراطورية هو انتفاضة.

كانت آخر مرة أضربت فيها خطوط السكك الحديدية الأميركية عام 1992. يومها استمر الإضراب حتى تدخّل الكونغرس. كما أنه لم يحدث إضراب طويل للسكك الحديدية الأميركية منذ قرن، ويرجع ذلك جزئياً إلى قانون صدر عام 1926، جعل من الصعب على العمال الإضراب. المحادثات الجارية بين شركات الشحن والعمّال يقودها البيت الأبيض. وقد هدّدت النقابات بالإضراب إذا لم يتم الاستماع إلى طلباتها. والملافت هنا، أن الأجر ليس هو النقطة الشائكة الرئيسية. بل مكتسبات العمال وحقوقهم، وخاصة الإجازات المرضية المدفوعة الأجر، والتي حُرموا منها أيام الجائحة، ولم يتم تعويضهم عنها حتى الآن. يوم الإثنين الماضي، رفضت واحدة من أكبر نقابات السكك الحديدية اتفاقاً حاول إبرامه البيت الأبيض، وانضمت إلى ثلاث نقابات أخريات قاموا بالمثل. وبالتالي، يمكن أن يبدأ إضراب كبير في 9 كانون الأول المقبل. وسيتأثر المستهلكون وكل الصناعات تقريباً، إذا توقفت قطارات الشحن الشهر المقبل. كذلك سيتأثر الركاب الذين سيبقون عالقين لأن العديد من خطوط السكك الحديدية للركاب تستخدم مسارات مملوكة لسكك حديد الشحن. المخاطر كبيرة على الاقتصاد لدرجة أنه من المتوقع أن يتدخل الكونغرس ويفرض شروطاً تعاقدية على عمال السكك الحديدية.

تحاول بعض الشركات الأميركية الالتفاف على الإضراب قبل أن يبدأ، عبر تحويل شحناتها من القطارات إلى الشاحنات الكبيرة. وبمعزل عن أن هذه الخطوة تكشف سوء نية هؤلاء، إلا أن الأمر يستحيل تطبيقه. فقد قدّرت مجموعة التجارة التابعة لرابطة السكك الحديدية الأميركية، أن هناك حاجة إلى 467 ألف شاحنة إضافية يومياً للتعامل مع كل ما تقدمه خطوط السكك الحديدية. ذلك أن سكك الحديد تشحن نحو 40% من كل الشحنات داخل البلاد كل عام، وهو أمر يصعب استبداله في سنوات عدة ناهيك خلال شهر.

كذلك تشهد الولايات المتحدة إضرابات للعمال في أكثر من 100 فرع لـ«ستاربكس»، في أكبر إضراب انتفاضة.

بدؤوا حملة لتكوين نقابات بينهم في أواخر العام الماضي. يقول العمال إنهم يسعون إلى الحصول على رواتب أفضل وساعات عمل أكثر مرونة ومستويات توظيف أعلى في المتاجر المزدحمة. وخُططت المتاجر في 25 ولاية للمشاركة في الإضراب العمالي، وفقاً لـ«Starbucks Workers United»، ويضرب بعض العمال طوال اليوم بينما يقوم آخرون بعمل إضرابات أقصر. وعلى مقلب رأس المال، قامت «ستاربكس» بإغلاق متجرها في سياتل لأن الموظفين تجمعوا في نقابة، وبررت ذلك بحجة «مخاوف تتعلق بالسلامة. هذه ليست سوى البداية. وسيكون هناك المزيد» كما قال الرئيس التنفيذي، هوارد شولتز، في فيديو نُشر على «تويتر». منظمو النقابات يرون هذه القرارات بأنها محاولة من الشركة للرد على جهودهم. وقال عمال «ستاربكس يونايتد» في بيان: «هذه هي الحالة الأكثر وضوحاً لانتقام الشركة بعد دخول العمال إلى صفوف النقابة». ردّ عمال «ستاربكس» جاء من خلال تنفيذ إضراب في جميع أنحاء البلاد ليوم واحد.

يذكر أن جهود عمّال «ستاربكس» ألهمت العمال على التوحد داخل نقابات في بعض متاجر «أبل» و«Chipotle» و«Home Depot». وبالتوازي، نفّذ العاملون الأكاديميون في جامعة كاليفورنيا إضراباً مفتوحاً دخل في أسبوعه الثاني. المفاوضون يمثلون نحو 48 ألف مساعد تدريس وباحث وموظف إداري وسواهم.

> **لم يحدث إضراب طويل للسكك الحديدية الاميركية منذ قرن**

2
مليار دولار هي الكلفة التي سيتكبدها الاقتصاد الاميركي بسبب إضراب عمال سكك الحديد وقف تقديرات خطوط السكك الحديدية في اميركا

700
الف وظيفة هو عدد الوظائف التي ستخسرها الشركات المصنّعة التي تعتمد على سكك الحديد إذا استمر إضراب سكك الحديد لشهر بحسب تقرير أعدّته مجموعة تجارة للصناعات الكيماوية

قراءات

انتقال رأس المال من الأطراف إلى المركز *

برايات باتنايك

هناك سمتان محدّدتان ونهائيّتان للوضع الاقتصادي العالمي الحالي. الأولى، نوقشت كثيراً، وهي تتعلق بالزيادة العالمية في أسعار الفائدة استجابة للطفرة التضخمية المتفشّية التي ستولّد الركود والبطالة بلا أدنى شك. الثانية، التي لم تناقش كثيراً، وهي تدفق رأس المال من أماكن أخرى في العالم إلى الولايات المتحدة، ما يسهم في تعزيز الدولار مقابل العملات الأخرى، مع استثناء، وحيد هو الروبل الروسي. صحيح أن العملات الرئيسية تضعف ومن ضمنها اليورو والجنيه الإسترليني، لكن ما يثير القلق هو ضعف عملات العالم الثالث. الروبية (العملة الهندية) خير مثال على ذلك.

في السنة الحالية، تمّ نقل ما يقدّر بنحو 200 مليار دولار من الهند، وهو ما يمثل ثلث احتياطيات العملات في الهند. استُنزفت هذه الاحتياطيات أيضاً بأكثر من 100 مليار دولار في إطار محاولات البنك المركزي الهندي دعم الروبية مقابل الدولار؛ رغم ذلك، تراجعت قيمة الروبية بنحو 10%.

هناك اعتقاد بأن التدفقات المالية عبر الدول يتم تحديدها بشكل أساسي من خلال فروقات أسعار الفائدة، وبالتالي فإن التدفق الحالي نحو الولايات المتحدة، هو نتيجة رفع أسعار الفائدة الأميركية إلى حدّ أعلى من البلدان الأخرى. يترتب على ذلك، أنه عندما ترفع الدول الأخرى أسعار الفائدة بقدر ما فعلت الولايات المتحدة، فإنها لن تواجه مثل هذه التدفقات الرأسمالية إلى الخارج. عموماً، هذا أمر غير صحيح. فروقات أسعار الفائدة لها تأثير بلا شك على التدفقات المالية. إلا أن هناك شيئاً أساسياً يؤثر بشكل أكبر عليها، وهي حالة النشوة بين المموّلين. فعندما تكون توقعاتهم مبتهجة، ينتقلون إلى البلدان في الأطراف (بعض البلدان وليس كلها)؛ ولكن عندما تكون توقّعاتهم كئيبة، فإنهم يفضلون العودة إلى قاعدتهم الرئيسية، الولايات المتحدة. والعامل الحاسم الذي يؤثّر على النشوة أو الكآبة لديهم هو مستوى أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

عندما تكون أسعار الفائدة الأميركية منخفضة، فإن النظام بأكمله، بحكم الأمر الواقع، يتدفّق بالسيولة الرخيصة التي تنتقل بعد ذلك إلى جميع أنحاء العالم بحثاً عن فرص مربحة؛ لكن عندما ترفع الولايات المتحدة أسعار الفائدة، يكون هناك شحٌّ في السيولة وخوفٌ من الركود العالمي، فيعود التمويل إلى قاعدته الأساسية. بناء على ذلك، فإنه عندما تكون أسعار الفائدة الأميركية أقرب إلى الصفر مقابل 3% في الهند، سيكون هناك تدفق أكبر للتمويل نحو الهند ما لو كان سعر الفائدة في أميركا 6% وفي الهند 9%. رغم أن فرق سعر الفائدة بين الولايات المتحدة والهند هو نفسه في كلتا الحالتين. في الواقع، إن أي أزمة مالية، كان تكون مقدمة لركود عالمي، تدفع رأس المال إلى قاعدته الرئيسية، أي الولايات المتحدة. تم إثبات ذلك في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008. خلال هيمنات رقابية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي سوف يتم التعامل معها حتماً للحصول على «المساعدة».

ستؤثر هذه المرحلة الجديدة من الرأسمالية العالمية على دول مثل الهند سلباً، رغم أنها ليست مثقلة بالديون للمقرضين الخارجيين، كما هو حال العديد من دول العالم الثالث. حتى الآن تتمتع الهند بسهولة الوصول إلى التمويل الخارجي لإدارة عجز الحساب الجاري في ظل النظام النيوليبرالي. في فترة ما بعد «التحرير» وبسبب «انغلاق» البلاد أمام التدفقات، كان رأس المال المعولم متلهّف للاستفادة من فرصة الانفتاح. لذا عندما خفضت أسعار الفائدة الأميركية إلى الصفر لتحفيز التعافي من الركود الذي أحدثته الأزمة المالية، لم يكن مستغرباً أن يتدفق رأس المال إلى الهند ودول العالم الثالث الأخرى التي قدمت معدلات عوائد أعلى بكثير.

ونتيجة لذلك، فإن الارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند مقارنة بفترة التوجيه المتشددة السابقة التي شهدتها بداية هذا القرن يمكن أن يستمر من دون أي قيود على ميزان المدفوعات. في الواقع، على مدار نحو عقد بين عامَي 2002 و 2012، ظلت قيمة سعر صرف الروبية مقابل الدولار مستقرة بشكل ملحوظ، حتى عندما كانت البلاد تشهد ارتفاعاً غير مسبوق في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. إنها مسألة منفصلة أن هذا الارتفاع المفاجئ لم يؤدّ إلى تحسّن في الظروف المعيشية للعمال، ولكن مهما كانت آثاره، فقد كان غير مقيد بأي صعوبات في ميزان المدفوعات. في الواقع، على عكس ذلك، كان حجم تدفق رأس المال بالنسبة إلى عجز الحساب الجاري كبيراً للغاية لدرجة أن بنك الاحتياطي الهندي كان عليه أن يضيفه إلى احتياطيات العملات الأجنبية للبلاد لمنع ارتفاع قيمة الروبية. كان من شأن هذا التقدير أن يتسبب في «إلغاء التصنيع الممول بالديون» من دون مبرر، أي تفوّق الموردين الأجانب على المنتجين المحليين بسبب ارتفاع قيمة الروبية حتى مع ارتفاع المديونية الخارجية للدولة للممولين الأجانب.

هذه المرحلة من الليبرالية الجديدة قد انتهت الآن. وليس فقط أن الهند لن تشهد نموّ الناتج المحلي الإجمالي بهذا الحجم بعد الآن، بسبب القيود على الطلب الناجمة عن النمو الهائل لأوجه عدم المساواة داخل البلد وعلى الصعيد الدولي، وهي حقيقة أصبحت واضحة بالفعل منذ زمن، ولكن حتى هذا المعدل المنخفض من نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب القيود على الطلب سيصبح بحد ذاته غير مستدام بسبب المصاعب المتصلة بميزان المدفوعات.

السرعة الفائقة التي يمكن من خلالها إجبار بلد بأكمله للجثو على ركبتيه بسبب صعوبات ميزان المدفوعات يتجلّى في الدول المجاورة للهند، حيث تقدم سريلانكا مثالاً كلاسيكياً. اعتُبر اقتصادها منذ أيام فقط «دولة ذات دخل متوسط» والتي ارتقت لتوها من فئة البلدان ذات الدخل المنخفض، ويعاني اقتصادها الآن من الديون الخارجية المتصاعدة والنقص الحاد في النقد الأجنبي الذي يجعلها مسؤولة أمام صندوق النقد الدولي الذي يفرض شروطاً «تقشّفية» مرهقة. الدعاية الإمبريالية تجعل كل قصص «من الثراء إلى الفقر» في العالم الثالث تظهر حصرياً على أنها تداعيات للفساد المحلي، وتفاهات أمثال راجاباكساس؛ ولكن في حين أن هذه الألاعيب تؤدي دورها بلا شك، فإن التركيز عليها فقط وتفويت العيوب الهيكلية التي أدخلتها النيوليبرالية هو قمة الحماقة.

من السمات المميزة للرأسمالية النيوليبرالية أن الظروف المعيشية للجماهير الواسعة من الطبقة العاملة تحدّدها أهواء ونزوات مجموعة من المضاربين الماليين. إن قلق مجموعة من المضاربين الماليين في مواجهة الارتفاع التضخمي وما تلاه سوف يجلب في أعقابه مصاعب حادّة للطبقة العاملة في العالم الثالث. إن إجراءات التقشف الصارمة التي ستُفرض على هذه البلدان بسبب صعوبات في موازين مدفوعاتها تعني أن الشعوب التي نادراً ما حصلت على أي فوائد من ازدهار النيوليبرالية تصبح من سخرية القدر ضحية تحلّلها.

* نشر هذا المقال في ديموقراطية الشعب بتاريخ 20 تشرين الثاني 2022

مقال

التدخّل الرأسمالي في الأسواق
أبعد من استعادة الكينزية

ورد كاسوحة

حين تبنّت الرأسماليّتان الأميركية والأوروبية، الكينزية، في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، كانت الطبيعة التنافسية للاقتصاد العالمي، المدفوعة بقوّة السوق وحدها، قد وصلت إلى ذروتها. الكساد الكبير الذي وقع عام 1929، كان التعبير الأمثل عن عجز الرأسمالية عن التطوّر أكثر في حال استمرّت ديناميّات السوق بالحدّ من الربحية المتحقّقة لها على مستوى العالم. والحال أنّ طروحات الاقتصادي الإنكليزي، جون مينارد كينز، التي يعتبرها البعض بمثابة "كوابح اشتراكية" لنمط الإنتاج الرأسمالي، هي التي أنقذت الرأسمالية حينها، من تقلّبات السوق التي كانت تحدّ بشكل متزايد من الربحية، لمصلحة استعادة "معدّل الأرباح الثابت"، تاريخياً. الصيغة الجديدة هنا، والتي تزامنت مع اقتراب نُذُر الحرب العالمية الثانية، اقتضت حلول الدولة مكان السوق، في ضمان استعادة المعدّل السابق للربحية، عبر إعادة صياغة السياسة النقدية الخاصّة بأسعار الفائدة، بحيث تصبح الأداة الرئيسية في الحفاظ على استمرارية التراكم الرأسمالي عبر العالم.

قبل هذه المحطّة، لم تكن المصارف المركزية تحظى بهذا القدر من السلطة، لجهة إدارة التدفّقات الرأسمالية العالمية، إذ تحوّلت الكوابح التي وضعتها منذ ذلك الوقت، إلى وجهة رئيسية لتطوّر الرأسمالية، حتى حين استُعيد "التقليد السوقي" لفترة معيّنة في السبعينيات، مع ميلتون فريدمان وتلامذته. تأثير الكساد الكبير، دفع بهذه الوجهة قُدُماً، ولكن ليس من دون "المعيارية الاقتصادية" التي مثّلتها معدلات الإنفاق الرأسمالي، البليونية، خلال الحرب، والتي استُعيدت مراراً خلال الأعوام الثمانين اللاحقة، وآخرها، أثناء أزمتَي كورونا والحرب في أوكرانيا.

الاستثمار الرأسمالي في الحرب

عادةً ما تعمل ديناميات الحرب، والأزمات عموماً، لمصلحة هذا التحوّل، إذ ينتقل النشاط الاقتصادي إلى ميدان القتال، وتُحشَد الموارد التي كانت تصبّ سابقاً في الأسواق، للحرب وحدها، بما في ذلك، تدفّقات اليد العاملة والسلع، وحتى الخدمات. لا يعتبر ذلك، فعلياً، تعليقاً للنشاط الاقتصادي، بقدر ما يمثّل انزياحاً لتركّزات الثروة وتدفّقاتها، لتغدوَ الدولة ومؤسّساتها، مركزَ النشاط بدلاً من السوق. فهي التي تنفق على اليد العاملة بعد تجنيدها وتعليق نشاطها المدني، وهي التي تضمن الحفاظ على تدفّق السلع والخدمات في الاتجاه الجديد، التعبوي، بعد وضع اليد على معظم مرافق الإنتاج الإستراتيجية. ويترافق ذلك مع تيسير للسياسة النقدية، بحيث يتمّ الحفاظ على معدّل صفريّ لأسعار الفائدة، لتسهيل عمليات الإقراض التي تُمنَح للشركات المساهمة في المجهود الحربي، والتي تعمل مع الدولة، لقاءَ استعادة أرباحها بعد الانتهاء من الحرب. بهذا المعنى، إن الاستثمار في الأعمال القتالية يفيد في تثبيت الهياكل الصناعية والتجارية التي ستنتقل مجدداً إلى السوق، ما إن تضع الحرب أوزارها. وهو ما حصل عملياً، في أوروبا، مع البدء بتنفيذ "مشروع مارشال"، إذ انتقلت الاستثمارات والتدفّقات الرأسمالية التي استفادت من النموذج الكينزي في الحرب، إلى النشاطين الصناعي والتجاري، المدنيين، لتعيد إطلاقهما، ومعهما قطّاع الخدمات، على قاعدة الحفاظ على معدّل الربحية الذي ظلّ مستقراً طوال فترة الحرب بفضل الكوابح التي وُضِعت على قوى السوق. ومع هذا الانتقال، حُوفظَ، أيضاً، على قوى العمل التي حُشِدت لها الموارد في الحرب، للقتال ضدّ النازية، لتكون مجدّداً في طليعة المستفيدين من الكوابح الكينزية، على قطاع الأعمال، في الصناعة والتجارة والخدمات.

الرفاهية مقابل الربحية

وبالفعل، كانت هذه هي المرحلة الذهبية، بالنسبة إلى الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية، حيث انعكست القيود الموضوعة على التدفّقات الرأسمالية، إيجاباً، على موقعها داخل عملية الإنتاج هناك، لجهة الأجور والحوافز وأنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي... على أنّ ذلك، لم يتعارض مع المنحى المتزايد للحفاظ على معدّل الربحية الذي أنهى تقلّبات الأسواق حينها. فالكينزية التي، بواسطتها، أبرَمت الرأسمالية هذا العقد الاجتماعي الجديد، كانت تقوم على توسيع قاعدة المستفيدين من تزايُد الأرباح الرأسمالية، لجهة المكاسب المتحقّقة لهم، لقاءَ الانخراط فيها على أوسع نطاق ممكن. وهذا ما يفسّر، ليس فقط توسيع القاعدة العمّالية للكينزية، وفقاً لمعادلة الأرباح مقابل المكاسب، بل أيضاً تعزيز النشاط السياسي الذي غدا، بعد شموله قطاعّات الأحزاب كافة في الغرب، بمثابة غطاءٍ لهذه "التسوية التاريخية" التي أُبرِمت غداة انتهاء الحرب هناك.

ويمكن القول في هذا السياق، إنّ نظام الحزبين الذي كان السمة الأبرز للحياة السياسية الغربية طوال عقود، هو نتاج هذه التسوية التي أُضْفَت على الديموقراطية الليبرالية، ليس فقط، بُعداً تمثيلياً أكبر، بل كذلك مضموناً اجتماعياً اقتصادياً، لم يكن ممكناً من دونه استمرار الهيمنة السياسية لأحزاب يمين ويسار الوسط، أكثرَ من سنوات معدودة. وهذا يؤكّد مجدداً أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد السياسي للرأسمالية، في نزع الشرعية عن هذه السلطة أو تلك، حين تفقد جدواها الاقتصادية، أو حين يتوقّف التراكم الرأسمالي عن العمل في ظلّها، بسبب محدودية الأدوات التي تمتلكها.

> شرط استمرارية الرأسمالية في الظرف الاستثنائي الراهن يقتضي التضحية بأجزاء منها ترفض الإقرار بالتقهقر الحالي وتصرّ على الاحتفاظ بمعدّل ربحيّتها المنقضي

التقادُم الذي عرفته نُظُم ما قبل الحرب، أو تلك التي شَهِدت مرحلة الكساد الكبير والتقلّبات الرأسمالية الكبرى، انتهى إلى نقيضه، مع تفعيل الأدوات النقدية الجديدة التي وُضِعَت في متناول المصارف المركزية الكبرى، لتقود المرحلة الجديدة من تطوُّر الرأسمالية. سياسة أسعار الفائدة التي يَكثُر الحديث عنها حالياً، في ضوء وصول التضخّم العالمي إلى مستويات قياسية، كانت هي الأداة التي أخرجت الرأسمالية في مرحلة الحرب وما بعدها، من عُنُق الزجاجة، لتدخل إلى مرحلة جديدة، قوامُها، المقايضة بين رفاهية الطبقة العاملة والحفاظ على معدّل ربحية مقيَّد، عالٍ.

ديمومة التقلّبات الرأسمالية

التحوّل الذي حصل في السبعينيات لغير مصلحة "دولة الرفاه"، كان مدفوعاً بدوره بعوامل اقتصادية، على رأسها أزمة أسعار النفط. فالأزمة التي أوصلت الأسعار حينها إلى ذروة غير مسبوقة، وأنهت "التوازن الكينزي"، بين منطق العرض والطلب وضوابط السياسة النقدية، مثّلت مدخلاً لمعاودة رفع القيود عن عمل السوق وآليات العرض والطلب. وذلك، بعدما تبيّن لصانعي القرار النقدي في الغرب، أو لبعضهم، أنّه يمكن المحافظة على معدّل الربحية من دون الحاجة إلى كوابح الكينزية وقيودها. عودة التقلّبات الكبيرة إلى السوق، مدفوعةً بأزمة التضخّم، سواءً في السبعينيات من القرن الماضي أو في أوائل الثمانينيات منه، عجّلت بإنهاء الصفقة التي تم بموجبها، مقايضة حرية الطبقتين العاملتين، الأوروبية والأميركية، ورفاهيتهما بالربحيّة المقيّدة التي أتت بها الكينزية. "مدرسة شيكاغو" التي ينتمي إليها ميلتون فريدمان كانت ترى أنّ الكينزية أسرفَت في تقييد عمل السوق، لمصلحة المصارف المركزية، ومن دون ضمانات بأن هذه القيود ستحافظ على معدّل الربحية الكبير الذي يتحقّق للسوق عادةً، مع تحرير عملية العرض والطلب، أو جعلها تعمل من دون تقييدها بسياسة البنوك المركزية. هذا الجدل لم يُحسَم تماماً في الغرب، وظلّ معلّقاً، حتى حين سادت منهجية "مدرسة شيكاغو" لعقودٍ هناك، مع صعود رونالد ريغان ومارغريت تاتشر إلى السلطة، في كلٍّ من الولايات المتحدة وبريطانيا. فدورات الركود والتضخّم التي ظلّت تتعاقَب، منذ ثمانينيات القرن الماضي، وصولاً إلى أزمة عام 2008، أثبتت أنّ أياً من النظريتين، لم تستطع وضع حدٍّ للتقلّبات الشديدة في عمل الأسواق، وفي التدفّقات الرأسمالية عموماً. إلى درجة اعتبار البعض، أنّ هذه التقلّبات، هي التي تمثّل "القانون الأساسي للرأسمالية"، بدلاً من الربحية المقيَّدة مع الكينزية، أو نظيرتها، غير المشروطة مع "مدرسة شيكاغو".

أفُق الرأسمالية المقبل

عاد هذا الجدل ليستعِر أخيراً، مع تزايُد الانتقادات التي وُجِّهت للاحتياطي الفيدرالي الأميركي، على خلفية استمراره في رفع أسعار الفائدة. إذ يخشى المنتقدون، وعلى رأسهم قطاع الأعمال من تسبُّبِها بركودٍ، لن يكون ممكناً احتواؤه بسهولة، نظراً إلى حجم السيولة الكبير الذي وُضِع في الأسواق، إبّان أزمة كورونا. والحال أنّ وجه الشبه بين الأزمة الحالية، وأزمة ما قبل الحرب العالمية الثانية، ليس بقليل، رغم الفروقات الكبيرة بينهما واختلاف السياقات التاريخية. إذ تشهد الدول الرأسمالية حالياً، لا سيّما في أوروبا، معدّلات إنفاق قياسية من جانب الحكومات، إلى درجة اعتبارها من جانب البعض، بمثابة تأميمات، أو مدفوعات كبيرة للشركات والأسر والأفراد، لمساعدتها على تجاوز أزمة التضخّم الحالية. وهو ما يذكّر، مع الفروقات، بما فعلته الكينزية إبان الحرب العالمية الثانية وبُعَيْدها، لضمّ الطبقة العاملة، وحتى الشركات، إلى خطّتها الخاصّة ببعث الرأسمالية من كبوتها، وتخليصِها من الارتهان المستمرّ لآليات السوق المُطلَقة. لا بل يمكن اعتبار الموجة الحالية من القيود، أكبر من تلك التي قادتها الكينزية ابّان الحرب، لأنّ الإنفاق حالياً، لا يقتصر على تيسير السياسة النقدية من جانب البنوك المركزية، ولا حتى على دعم الشركات والطبقة العاملة للحفاظ على الطلب، بل يتعدّاهما إلى تقييد المدفوعات الضريبية، لجهة فواتير الطاقة والكهرباء...

وصول الرأسمالية في الغرب، مع الأزمة الحالية، إلى حدّ تقييد الضرائب، ودعم الأفراد في تسديدها، يعني أنّ الأولويات بالنسبة إليها قد تغيّرت جذرياً. إذ لم تعد الربحيّة، بالنسبة إليها، تقتضي الحفاظ على معدّل أرباح الشركات، لا سيما تلك التي تقدّم الخدمات والاحتياجات الأساسية للناس، بل على العكس؛ أضحى تقييد الأرباح الرأسمالية أو الحفاظ على معدّل منخفض لها، هو المدخل، ليس فقط لتجاوز أزمة الطاقة الحالية أو الحفاظ على مدّخرات الطبقة العاملة، بل أيضاً لاستعادة روح الكينزية، إن لم نَقُل تجاوزها إلى ما هو أبعد. ليس لأنّ الرأسمالية الحالية تريد ذلك، بل لأنّ شرط استمراريتها، في الظرف الاستثنائي الراهن، يقتضي التضحية بالأجزاء منها، التي لا تزال ترفض الإقرار بالتقهقر الحالي، وتصرّ على الاحتفاظ بمعدّل ربحيّتها المنقضي. بهذا المعنى، تغدو استعادة الكينزية، في سياق يدفع بها أبعَدَ ممّا ذهبت إليه سابقاً، ليس أُفقَ الرأسمالية الوحيد فحسب، بل أيضاً، "قانونها الأساسي"، لعقودٍ قادمة.

انجل بوليغان ـ المكسيك